المنظمة العربية للترجمة

أرمان وميشال ماتلار

تاريخ نظريات الاتصال

ترجمة:

د. نصر الدين لعياضي

د. الصادق رابح

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

المنظمة العربية للترجمة

أرمان وميشال ماتلار

تاريخ نظريات الاتصال

الطبعة الثالثة

ترجمة:

د. نصر الدين لعياضي

د. الصادق رابح

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
ماتلار، أرمان
تاريخ نظريات الاتصال/ أرمان ماتلار وميشال ماتلار؛ ترجمة نصر الدين لعياضي والصادق رابح.
254 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافية ص: 219 - 243.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-0-0509-5
1. الاتصال (علم اجتماع). 2. الاتصال - نظريات.
أ. العنوان. ب. ماتلار، ميشال. ج. لعياضي، نصر الدين (مترجم).
د. رابح، الصادق (مترجم).
302.2

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»



المنظمة العربية للترجمة

بناية شاتيلا، شارع ليون، ص. ب: 5996-113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot. org. lb - http://www. aot. org. lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
تلفون: 869164 - 801582 - 801587
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 865548 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول (أكتوبر) 2005

المحتويات

مقدمة المترجمين

«من المستحيل إلى المتخيل، ومن المتخيل إلى المعقد، كم هي الأفكار والأنظمة السياسية والنظريات التي اتبعت هذا المسار قبل أن تصبح «حقيقة»؟» (Pierre Joliot)(*)

جاءنا أحد طلبة معهد علوم الإعلام والاتصال، بجامعة الجزائر، طالباً منا الإشراف على بحثه للتخرج بدرجة بكالوريوس في علوم الإعلام والاتصال، في منتصف الثمانينات من القرن الماضي. فسألناه عن موضوعه، فأجاب، بكل جد: إنه يتناول مدى مطابقة عناوين الكتب، خاصة العربية، لمضامينها!

أعتقد أن هذا الطالب سيخيب مسعاه إذا ظل عاقداً العزم على إنجاز بحث علمي في الموضوع ذاته، وضم هذا الكتاب إلى قائمة الكتب التي يشملها البحث الذي ينوي إنجازه.

لكن لنؤجل الحديث، مؤقتاً، عن موضوع هذا الكتاب، ونقدم صاحبه، أو بالأحرى أحد مؤلفيه: أرمان ماتلار...

كان أرمان ماتلار، أستاذ علوم الإعلام والاتصال بجامعة

(*) روائي وعالم رياضيات فرنسي (المترجمان).

باريس VIII، في بداية حياته العلمية «متخصصاً في علم الديمغرافيا»، وبدأ الاهتمام بعالم الإعلام والاتصال في التشيلي في الستينيات من القرن الماضي. لقد اندهش من بعض الجامعيين الأمريكيين الذين طبقوا تقنيات واستراتيجية التسويق (Marketing) في الحملات الإعلامية الخاصة بتنظيم الأسرة؛ أي تنظيم النسل. فأدرك حينذاك أن حضارة جديدة؛ حضارة الإعلام، ستغمر العالم بأسره. لقد أكدت الأيام، والتطور الهائل الذي تعيشه وسائل الإعلام، صحة اعتقاده.

لقد أدرك أرمان ماتلار، بعد تجربة طويلة اختزنت معارف نظرية ثرية، وصقلت ممارسة عملية عميقة في التشيلي، أن المثقف ليس «رجل الثقافة الذي وجد نفسه مضطراً للاضطلاع بمهام رجل السياسة»، وليس «بالعالم الذي يخرج من دائرة اختصاصه لينخرط في مناقشة عامة تهم المجتمع المدني والسياسي أو المجتمع ككل». إنه يراه في ذاك الذي يملك المقدرة على استعادة الدلالات الأولى للمفاهيم التي تحورت وتلونت داخل المنظومات والمدونات الفكرية، وتعرية رهانات استخدامها. هذا ما يمكن أن نستشفه من أركيولوجيا المفاهيم والتصورات والسياقات التي استعان بها ماتلار في تحليله لنظريات الاتصال المختلفة في هذا الكتاب. أليس هو القائل «إن المفاهيم لا تملك حياة خاصة بها، إنها تحيلنا إلى إشكاليات ملموسة جداً، وتحدثنا من موقع تاريخي محدد»؟

إن الكتب التي ألفها أرمان ماتلار بمفرده أو مع بعض الباحثين عديدة وتغطي فضاءات بحثية متنوعة، ومنها هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وقد ألفه بالتعاون مع شريكته ميشال ماتلار. كما تعاون مع دورفمان (A. Dorfman) وجان ماري بيام (Jean-Marie Piemme)، وستوردزي (Y. Stourdzé)، وشموكلر (H. Schmucler) في السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ولاحقاً مع نوفو (E. Neveu) وترمبلاي (G. Tremblay) في بداية القرن الحادي

والعشرين. من هذه المؤلفات، نذكر: *Mass média, idéologies & mouvement révolutionnaire* (1974)، **(وســـائـــــل الإعـــــلام والإيديولوجيا وحركات التَّحرر)**، و*Multinationales et systèmes de communication* (1976)، **(الشركات المتعددة الجنسيات وأنظمة الاتـصـال)** و*Donald l'imposteur* (1977)، **(دونـالـد الـدَّجَّـال)**، و*L'Usage des médias en temps de crise* (1979)، **(اســتــخــدام وسائل الإعلام إبَّان الأزمة)**، *Télévision: Enjeux sans frontières* (1980)، **(الـتـلـفـزيـون: رهـانـات بـدون حـدود)**، و*Technologie, culture et communication* (1982)، **(الـتـكـنـولـوجـيـا والـثـقـافـة والاتصال)** و*L'Ordinateur et le tiers monde* (1983)، **(الحاسوب والـعـالـم الـثـالـث)**، و*La Culture contre la démocratie* (1984)، **(الثقافة ضد الديمقراطية)**، و*Introduction aux Cultural Studies* (2003)، **(مـدخـل لـلـدراسـات الـثـقـافـيـة)**، و*2001. Bogues: Globalisme et pluralisme, 4. Communication, démocratie et globalization* (2003)، **(2001. الاختلالات الكبرى: العولمة والتعددية، 4. الاتصال والديمقراطية والعولمة)**. وقد عرفت هذه الكتب رواجاً كبيراً في العالم، إذ صدرت باللغات التالية: الإنجليزية والإسبانية والبرتغالية، ووجدت صدىً واسعاً في دول المغرب العربي، خاصة الجزائر، لأنها كانت تنسجم مع السياق الذي عاشته هذه المجتمعات في السبعينيات، ولأنها، أيضاً، كانت تؤطر الهاجس الذي هيمن على جزء من النخب الثقافية الجزائرية، في تلك السنوات، والمتمثل في اليقظة والتجدد اللذين رافقا حركات التحرر من الاستعمار المباشر، وانفتاح آفاق جديدة للانعتاق من أغلال الماضي الإستعماري. لعل الصدى والسياق المذكورين هما اللذان كانا وراء مشاركته في الملتقى الدولي حول «الإمبريالية الثقافية»، الذي نظمته الجزائر بمناسبة استضافتها مؤتمر حركة عدم الانحياز.

لكن رغم صدور كتبه باللغات الأجنبية المذكورة أعلاه، وما تركته من صدى ألهم بعض المتشيعين لنظرية التبعية الإعلامية والثقافية، إلا أنها لم تترجم، حسب علمنا، إلى اللغة العربية باستثناء دراستين وكتاب واحد. ظهرت الأولى ضمن كتاب ألفه بالتعاون مع الباحث جان ماري بيام، سنة 1982، وأصدرته منظمة اليونسكو تحت عنوان: *Les Industries culturelles: Un enjeu pour l'avenir* **(الصناعات الثقافية، رهان المستقبل)**[1]. وصدرت الثانية في كتاب جماعي بعنوان *L'Etat des médias*[2] **(وضع وسائل الإعلام)** سنة 1991. أما الكتاب فصدر سنة 1990، وحمل عنوان **الإعلان** (*La Publicité*)[3].

لقد أعيد اكتشاف أرمان ماتلار، في دول المغرب العربي، وخاصة الجزائر، بعد صدور مجموعة من كتبه، نذكر منها على وجه التحديد: *Penser les médias* (1986)، **(التفكير في وسائل الإعـــــلام)**، و *Le Carnaval des images: La Fiction brésilienne* (1987) **(كرنفال الصور: الأفلام البرازيلية)**، و *La publicité* (1990) **(الإعــلان)** و *L'Internationale publicitaire* (1991) **(الأمـــمـــيـــة الإعـلانـيـة)** و *La Communication-monde: Histoire des idées et des stratégies* (1992) **(الاتــصــال ـ عــالــم: تــاريــخ الأفــكــار والاستراتيجيات)**، و *L'Invention de la communication* (1994)[4]،

(1) انظر ترجمة هذه الدراسة في: نصر الدين لعياضي، **وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع: آراء ورؤى** (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999).

(2) انظر: المصدر نفسه.

(3) أرمان ماتلار، **إمبراطورية الإعلان**، ترجمة عزت أبو النصر (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991).

(4) قامت دار النشر اللبنانية ابن رشد، والمؤسسة الوطنية للإشهار الجزائرية بترجمة هذا الكتاب بعد سبع سنوات من صدوره؛ وهذا دليل على الاهتمام المشار إليه.

(اختراع الاتصال) و*Mondialisation de la communication* (1996) **(عولمة الاتصال)**، و*Histoire de la société d'information* (2004) **(تاريخ مجتمع المعلومات)**، إضافة إلى الكتاب الحالي الذي نضعه بين يدي القارئ العربي.

لا نعتقد أن الاهتمام المتجدد بماتلار وكتبه المذكورة أعلاه، الذي تم في ظل أفول السياق السياسي الذي تحدثنا عنه آنفاً، وأمام غياب الهواجس الثقافية والإيديولوجية التي كانت سائدة في السبعينيات، يقع بعيداً عن آرائه المبشرة بالأمل، في زمن التَّيْئِيس، تلك الآراء التي تقف في هذه المنطقة الفاصلة بين الآراء المفعمة بالتفاؤل بالغد الذي تصنعه وسائل الاتصال الحديثة، وتلك القانطة من اكتساحها الرهيب لحياتنا العامة والخاصة؛ إنه لا يسلم بالخطب الطوباوية التي تهلل للاتصال، وتعتبره إيديولوجيا معوضة للإيديولوجيات المنهارة، قادرة على إرساء علاقات تلاؤم وانسجام بين البشر، عاملة على تشييد مجتمع أكثر تضامناً وأكثر ديمقراطية. كما أنه لم ينسقْ وراء الخطاب الرافض للتجديد، الذي يخيف الناس بالوعود المزعومة للتكنولوجيات الحديثة التي تقضي على العلاقات الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين، وتضع حداً للسياسة، وتذيب الطبقات، وتمسح المثقفين من الوجود. لعل وقوفه في هذه المنطقة الفاصلة بين التيارين المذكورين، جعله يؤمن بإمكانية استخدام التكنولوجيات الحديثة للنضال ضد إحداث التجانس في الفكر، لكن إيمانه هذا يقع في منطقة التوتر والقلق الفكريين إزاء مجتمع المعلومات الذي يراه مجتمع الصناعات الثقافية الذي يدفع الخدمة العمومية ذات المنفعة العامة إلى الاحتضار في العالم المعاصر.

إضافة إلى ما تقدم، نعتقد أن الاهتمام المتجدد بماتلار، يرجع إلى ابتعاد كتاباته عن التجميع والتقرير، وتميزها بالشمولية والتحليل النقدي. فماتلار لا يقف مندداً بهذا التيار أو ذاك، بل

يأخذ بيد القارئ في رحلة تاريخية استكشافية تفكيكية للأفكار الجاهزة عن الاتصال والتي تشوبها النزعة الطوباوية، منذ 1793؛ تاريخ ميلاد التلغراف، مروراً بالموجات الهرتيزية، والصور الثابتة والمتحركة وصولاً إلى الوسائط المتعددة والإنترنت.

يعتبر ماتلار في هذا الكتاب أن المعرفة في الحقل الاجتماعي أصبحت متداخلة، بل عابرة للتخصصات، وأي اقتراب من موضوع نظريات الاتصال يجب أن ترفده جملة من الكفاءات في مجال السياسة، والسوسيولوجيا (علم الاجتماع)، والأنثروبولوجيا (علم الإناسة)، والسيميائية، وعلم النفس، واللسانيات، والفلسفة، والاقتصاد، والسيبرنيطيقا(*)، الخ.

إن موضوع نظريات الاتصال يفرض على كل من يتناوله بالدراسة أن يستحضر البعد التاريخي. لكن أرمان ماتلار لم يتعامل مع التاريخ باعتباره روايةً أو سرداً، بل تعاطى معه باعتباره مبصراً في حقل التأويل.

فبعد أن عرض أهم ما جاءت به مختلف نظريات الاتصال في هذا الكتاب، حاول إلقاء المزيد من الضوء على بروز بعض النظريات وتطورها من خلال سياقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية، وسعى إلى الكشف عن مرجعياتها وتجلياتها الفلسفية والفكرية، مدركاً أن كل نظرية تنبع من نموذج نظري جامع (Paradigm) يلخص تصوراً فكرياً معيناً لمسألة الاتصال وصيروراتها خلال مرحلة تاريخية بعينها. فهذا الكتاب يؤكد أن تواصل بعض نظريات الاتصال، وترابطها، نابعان من كونها قد خرجت من رحم فكري واحد، وأن الاختلاف بين بعض النظريات يعود إلى تباين النماذج النظرية التي استلهمتها، والإشكاليات التي تسعى لمعالجتها.

(*) علم التوجيه والتحكم الآلي (المترجمان).

لقد كان قراء اللغة العربية يتململون من الكتب العربية، القليلة، التي تناولت نظريات الاتصال ويرون أنها تحمل جملة من الطلاسم يصعب فك رموزها أو تجنح إلى التسطيح والتبسيط الذي يغتال الفكر ويستصغر القارئ أو «يضحك» عن ذكائه. بعضهم يعلل هذا التململ بأن هذه الكتب «تجتر» القديم، وتكتفي بـ«النقل»، الذي يتعاطى معها كمسلمات ومعطيات يقينية، مكتفية بذاتها، منفصلة عن ما سبقها وما لحقها، والبعض الآخر يبرئ هذه الكتب من المسؤولية، ويتهم القارئ بفقر كفاءاته في المجالات المذكورة أعلاه التي تمكنه من الولوج إلى عالم «نظريات الاتصال».

نعتقد أن نظريات الاتصال تشكل المدخل الصحيح لمناقشة الثقافة العربية، وذلك لأنها تسلح كل دارس بأدوات لإعادة النظر في ما يعتبر مسلمات، وتوجيه نظره إلى المسكوت عنه، وغير المفكر فيه، في زمن المطلق العربي الذي يأسر كل مساءلة.

لكن، حتى وإن تسلح هذا الدارس بالعدة الفكرية والمنهجية فإنه يواجه مشكلة ليست سهلة يتمثل في المصطلحات، خاصة أن الحقل الفكري الذي تغطيه نظريات الاتصال يزخر بها. ويعلم الجميع أن الطبيعة التعاقدية لا تشفع كثيراً للمصطلحات التي تُرَحَّل من تخصص إلى آخر، ومن لغة إلى أخرى، لأنها تفقد البعض من معناها إن لم تُحرف. لكن الدارس باللغة العربية يعاني من مشكلة إضافية، تتمثل في تعريب المصطلح. للتأكيد على هذه الصعوبة يمكن أن نورد ما ذكره فخري صالح[5] بخصوص التباين في ترجمة بعض المصطلحات، التي لا يشك أحد في رواجها وتداولها. فمصطلح (Paradigm)، على سبيل المثال، هو (مَنسَق)،

---

(5) فخري صالح، «إشكالية المصطلح في النقد العربي المعاصر»، **صحيفة الخليج**، الملحق الثقافي، 31 مايو 2004.

و(نموذج كلي) لدى كمال أبو ديب في كتابه **الاستشراق**، وهو (التبادل) لدى سعيد الغانمي في كتابه **السيمياء والتأويل**، وهو (الجذر) لدى سعيد بنكراد في كتابه **مدخل إلى السيميائيات السردية**، وهو (الجدول) لدى يوسف الصديق في كتابه **المفاهيم والألفاظ الفلسفية**، و(Discourse) هو «إنشاء» لدى كمال أبو ديب في الكتاب ذاته، و«الخطاب» لدى سعيد الغانمي في المصدر ذاته، و«الحديث أو القول» لدى «يوسف الصديق» في المصدر ذاته. و«référent» هو «المحال إليه»، مرة، والمشار إليه عدة مرات، لدى الباحث عبد العزيز حمودة في كتابه **الخروج من التيه**[6]، بينما يميل الكثير من الباحثين العرب إلى ترجمته بـ «المرجع».

ربما يعتقد البعض أن هذا التباين في تعريب المصطلحات يعكس في جوهره مسألة تقنية، تحتاج، فقط، إلى جهد هذه الهيئة اللغوية أو تلك من أجل توحيدها، رغم أن هذا الجهد يعتبر أكثر من مطلوب وضروري، خاصة أن اللغة العربية وصيغها التعبيرية تستند إلى قاموس القرن الرابع الهجري، إلا أنه غير كاف في نظرنا، لأنه يشكل نصف الحل. فتعريب المصطلحات يتطلب أرضية دلالية على الصعيد اللساني غير موجودة في الواقع العيني. إن المصطلحات «المقتبسة» من لغة أجنبية تثير قضايا في غاية التعقيد لكنها غير مطروحة في الحياة العربية اليومية سواء في بعدها الملموس أم التصوري.

لا يمكن أن نردد في هذه المقدمة ما قاله الشاعر الفرنسي

(6) عبد العزيز حمودة، **الخروج من التيه: دراسة في سلطة النص**، سلسلة عالم المعرفة؛ 298 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003)، ص 49، و57.

فيكتور هيغو مادحاً ابنه، الذي انتهى من ترجمة إحدى مسرحيات شكسبير: «نعتقد أن المُتَرْجَم الحالي سيكون المُتَرْجَم النهائي».

قد يلاحظ القارئ الكريم أننا لم نسلك ما ذهب إليه الكثير من المترجمين العرب الذين يدبلجون مقدمات ما ترجموه بجملة من الاعتذارات والتبريرات و«الاستغفارات»، وكأنهم «يتطهرون» من ذنب الترجمة، وينشدون الشفاعة لهم على ما يعتقدون أنه نقائص في نقل أفكار وأحاسيس النص المترجم.

لا نعتذر ولا نبرر لأننا نؤمن بما رسخته الثقافة الفرنسية، التي تنص على مقولة: «Traduire c'est trahir» [أن تترجم هو أن تخون] فالترجمة، مهما بلغت درجة الاتقان والشفافية التي يمليها انمحاء ذات المترجم، تتضمن قدراً من الاعتراف بأن البعض من المعنى يتشذر ويتفتت في تموجات النص وهو يرتحل، بشقاء وصعوبة، من لغة إلى أخرى.

المترجمان

أبو ظبي ـ كانون الثاني/يناير 2005

المقدمة

يحيل مفهوم الاتصال على دلالات عديدة، وهو ليس بالأمر الجديد. إلا أن تكاثر التكنولوجيات الحديثة واتساع دائرة الممارسات الإعلامية واكتسابها شرعية لم يعد يجادل فيها الكثيرون، قد ألحق بالمفهوم أبعاداً جديدة أضيفت إلى ما هو موجود من رؤى، حيث جعلت من الاتصال قيمة محورية لمجتمعاتنا، خاصة ونحن في بداية الألفية الثالثة.

يعتبر الاتصال من العلوم القليلة التي تتكثف وتتقاطع فيها مجموعة من العلوم، إذ يعتبر علماً/ ملتقى للكثير من التخصصات العلمية (Interdisciplinarity). فقد أثارت سيرورات الاتصال اهتمام الكثير من العلوم المتنوعة، ابتداءً بالفلسفة، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم النفس، والسوسيولوجيا والإثنولوجيا، والاقتصاد، مروراً بالعلوم السياسية وعلم الأحياء، وصولاً إلى السيبرنيطيقا (التحكم الآلي) والعلوم الإدراكية. وقد شكل هذا الحضور للتخصصات الأخرى، داخل الاتصال، وهو يؤسس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحد المداخل الأساسية للتساؤل عن شرعيته العملية، كعلم قائم بذاته؛ وهو ما جعله يبحث عن نماذج تضفي عليه الطابع العلمي، حيث تبنى رؤى علوم الطبيعة، وقام بتكييفها مع خصوصيته الأكاديمية.

يسعى هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بالتعددية والانشطارات/ التوزع التي يعرفها هذا الحقل المعرفي، الذي يتموقع، تاريخياً، بين الشبكات المادية وغير المادية، بين البيولوجي والاجتماعي، بين الطبيعة والثقافة، بين الدراسات الشاملة والمحدودة، بين القرية والكرة الأرضية، بين الفاعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي، بين الفرد والمجتمع، بين حرية الاختيار والحتميات الاجتماعية. فتاريخ نظريات الاتصال، هو تاريخ هذه التقاطعات، كما أنه تاريخ المحاولات المتعددة التي سعت إلى مفصلة أو فك، حسب القائمين بها، محاور «شيء» غالباً ما ظهر على شكل تفرعات متعددة وتناقضات ثنائية، أكثر منه تجلياً لمستويات تحليلية واضحة. هذه الفوارق في الرؤى، التي غالباً ما اتسمت بتعارضات فاصلة وإقصاءات متبادلة، لم تَسِم فترة تاريخية وسياقات بعينها، بل شكلت لازمة تاريخية لهذا العلم، نشأت على إثرها مدارس وتيارات واتجاهات مختلفة.

إن هذه السمة التي طبعت الاتصال، تجعل من الصعب اعتماد مقاربة كرونولوجية (تسلسل زمني) للبحث في تاريخ نظريات الاتصال. فتعددية الرؤى وتعارضها، داخل هذا الحقل، يجعلان من غير المجدي تتبع هذه النظريات ضمن تصور تصاعدي. وإذا كان هذا الكتاب، قد اعتمد على نظام ترتيبي قائم على تاريخ ظهور المدارس والتيارات والاتجاهات، فإنه مع ذلك يركز على الاشكاليات البحثية المتقاسمة بينها. فالرؤى القديمة حول المحاور والاستراتيجيات التي اعتقد البعض، منذ فترة طويلة، أنها لم تعد موجودة أو تجاوزها الزمن، عادت لتطل برأسها من جديد، لتثير الكثير من الأسئلة بشأن تأويلات معرفية ورؤى للحقيقة مسلم بها وتمتلك حضوراً معرفياً سلطوياً غالباً. ولا أدلّ على ذلك من العودة القوية للمقاربات الإثنوغرافية (الإثنية)،

خلال فترة الثمانينات، وقد تزامنت مع أزمة الرؤى الشمولية للمجتمع.

فإذا كان مفهوم الاتصال يطرح إشكاليات كثيرة على الباحث، فإن نظرية الاتصال ليست أقل إشكالية منه، فقد أنتجت الكثير من التعارضات بين الباحثين في الحقل الاتصالي. وأول هذه المظاهر، يتعلق بوضعها المعرفي بل بتعريفها أساساً. فعلى غرار ما هو حاصل داخل الحقول المعرفية الإنسانية والاجتماعية، فإن هذا الوضع والتعريف يعرفان تعارضات كبيرة بين مختلف المدارس والنظريات المعرفية التي تعالجها. أضف إلى ذلك أن مصطلح «مدرسة»، عند الحديث عن نظرية الاتصال، يتضمن الكثير من الوهم. فالكثير من المدارس التي تتناول هذه النظرية تنضوي تحتها مجموعة من الرؤى والمنهجيات المعرفية التي تفتقر إلى المقاربة الموحدة، بحيث تبدو مسميات شكلية ليس أكثر. إضافة إلى ذلك، فإن الكتابات عن الاتصال عادة ما تضفي عليه نوعاً من التبجيل يرتفع به إلى مقام النظرية العامة، من دون جهد بحثي لتبيّن مستويات الذين ساهموا، معرفياً، في بناء وتشكيل هذا الفضاء، سواء القدماء منهم أم المحدثين، حيث تدمج جنباً إلى جنب المقولات الماكلوهانية (Marshall McLuhan) الجذابة، والعدة الفلسفية الثقيلة للفيسلوف الألماني جورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، من دون البحث في مسألة أي من القراءتين أحدثت مفاهيمها ومقاربتها تغيرات في المحيط التكنولوجي.

وقد نتج عن هذا الوضع أن المذاهب التفسيرية والاستسهالية الرائجة، والقوالب الفكرية الجاهزة التي تلعب على وتر التجديد الشكلي، قد تقمصت دور المفسر الشرعي لحقل الاتصال وأعطت لنفسها الحق في تقديم قراءات مبتورة، مُغيِّبَة مُقْصِية بذلك مجموع الجهد البحثي التراكمي، القائم على التناقض وتداخل التخصصات، مؤكدة الانطباع السلبي للبعض بأن الاتصال حقل

مفتوح لكل التهويمات المتناقضة والمتصارعة. هذا الوضع، ربما دفع الكثيرين إلى الذهاب بعيداً بالاعتقاد، بأنه في هذا الحقل المعرفي أكثر من غيره، ربما كان من الأفضل إقصاء كل هذه التعارضات والتبعثر الذي يميز حقل الاتصال، والبدء من الصفر.

الفصل الأول

النظام الاجتماعي

شهد القرن التاسع عشر ظهور الأنظمة التقنية الأساسية للاتصال، وتكريس مبدأ التبادل الحر إذ يعتبر القرن الذي احتضن ميلاد رؤى وأفكاراً تأسيسية ترى في الاتصال عامل اندماج وتواصل للمجتمعات الإنسانية. فقد تضمن مفهوم الاتصال، في نهاية القرن، فكرة إدارة التنوع الإنساني، بعد أن تمركز، في البداية، في مسألة الشبكات الفيزيائية (المادية)، وغدا أساساً لإيديولوجيا التقدم. وقد تم استيحاء التصورات الأولى لـ«علم الاتصال» من الفكر الذي يرى في المجتمع كياناً عضوياً، أو مجموعة أعضاء تؤدي وظائف متكاملة محددة بدقة.

أولاً: اكتشاف التبادلات والتمدد الاقتصادي

تقسيم العمل

يمثل مفهوم «تقسيم العمل» لحظة تنظيرية تأسيسية، ظهرت صياغاتها العلمية الأولى مع آدم سميث (Adam Smith) (1723-1790) في نهاية القرن الثامن عشر. حيث ساهم الاتصال في تنظيم العمل الجماعي في المصانع وهيكلة الفضاءات الاقتصادية. ففي **الحواضر** (*Cosmopolis*) التجارية الكبرى المؤسسة على حرية

المبادرة، تناغم مفهوم تقسيم العمل وشبكات الاتصال (سكك الحديد، الطرق البرية والبحرية)، مع الثروة والنمو. فبريطانيا كانت، في تلك الفترة، قد عرفت «ثورة في حركة المرور»، حيث اندمجت هذه الأخيرة في المشهد الجديد للثورة الصناعية الزاحفة.

في المقابل، وفي نفس الفترة، كانت فرنسا تسعى إلى توحيد فضائها التجاري الداخلي. ففي هذه المملكة الزراعية، شكلت الخطابات حول فضائل أنظمة الاتصالات انعكاساً للأوضاع المهترئة التي كانت تعيشها. فالفجوة بين الواقع والتنظيرات الحالمة حول ضرورة السيطرة على الواقع الجديد، ميزت، لفترة طويلة، الرؤى الفرنسية حول الاتصال كحامل للتقدم ورمز لقوة الفكر. ويمثل فرنسوا كيسني (François Quesnay) (1694-1774) ومدرسة الفيزيوقراطيين (Physiocrates)، التي اخترعت مقولة «دعه يعمل، دعه يمر»، التي تبنَّتها الليبرالية في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، التجليات الأولى لهذه الرؤية. وقد دعا هؤلاء، متشبعين في ذلك بـ**فلسفة الأنوار** (*Philosophie des lumières*) التي تعتبر أن التبادل يملك قوة إبداعية، الحاكم المتنور للمملكة الزراعية إلى حرية تبادل السلع وتنقل الأيدي العاملة، ومساندة سياسة إعمار قوية وصيانة طرق الاتصالات، مقترحين الأخذ بالنموذج الصيني.

فكيسني الذي اهتم بمجموع دوائر العالم الاقتصادي، سعى إلى استيعابها «كنظام» قائم على «الوحدة العضوية». إذ استوحى من معرفته للدورة الدموية، باعتباره طبيباً، تمثيلاً بيانياً حول كيفيات تكون وانتقال الثروة، قدمه في **جدول اقتصادي** (*Tableau économique*) سنة 1758. وفي هذا الشكل الهندسي، حيث تتقاطع وتتداخل خطوط ومنحنيات تمثل عملية التبادل بين الإنسان والأرض، من ناحية، والمجتمع بطبقاته الثلاث، من

ناحية، تتجلى رؤية اقتصادية شاملة، مبنية على انسيابية التبادل. ثم جاءت ثورة 1789، لتحرر عملية التبادل، وذلك من خلال الأخذ بمجموعة من الإجراءات، مثل تبني النظام المتري (Métrique)، لتسريع مسألة توحيد فرنسا. وقد ظهر في هذه الظروف أول نظام للاتصال عن بعد، متمثلاً في التليغراف الضوئي لكلود شاب (Claude Chappe) الموجه لأغراض عسكرية، وقد بدأ العمل به ابتداءً من سنة 1793.

لقد غذى مفهوم تنظيم العمل ونموذج التبادلات المادية الانسيابية، المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الإنجليزية خاصة، وعلى وجه الخصوص التحليلات التي قدمها جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) (1806-1873)، وقد عبر عنها في «نموذج سيبرنيطيقي للتبادل الانسيابي المادي مع انسياب التغذية المرتدة للمال كمعلومات»[1]. وقد نَشَّط مفهوم تنظيم العمل تفكير الكثيرين، فاقترح شارل باباج (Charles Babbage) (1792-1871)، مفهوم «تقسيم العمل الذهني»، وحفزه على تقديم تصوراته عن مكننة عمليات الذكاء، و«الآلة التي تفرق بين الأشياء»، و«الآلة التحليلية»، التي تمثل النموذج الأول للحسابات الإلكترونية الكبيرة، التي سبقت اختراع الكمبيوتر.

الشبكة والتكامل العضوي

من المفاهيم المحورية، عند حديثنا عن الاتصال، مفهوم الشبكة. فقد جدد كلود هنري دي سان سيمون (Claude Henri de Saint-Simon) (1760-1825) قراءة الواقع

---

(1) R. Beniger, «Comparaison, Yes, but - the Case of Technological and Cultural Change,» in: Jay G. Blumler, Jack M. McLeod and Karl Eric Rosengren, eds., *Comparatively Speaking: Communication and Culture across Space and Time*, Sage Annual Reviews of Communication Research; v. 19 (Newbury, Calif.; London: Sage Publications, 1992).

الاجتماعي باستلهام الفكرة المجازية عن العالم الحي. وقد أدى ذلك إلى ميلاد الفكر المرتكز على «المؤسسة/ الشبكة»[2]، حيث شكلت «الفيزيولوجيا الاجتماعية» (Physiologie sociale) لسان سيمون، قاعدة لعلم أطلق عليه اسم «إعادة التنظيم الاجتماعي»، وقد سعى إلى إعادة ترتيب الأمور، وذلك بالانتقال من «قيادة الأفراد» إلى «إدارة الأشياء». وتَتَبَنَّى هذه الرؤية النظر إلى المجتمع كنظام عضوي متداخل الأجزاء، أو كنظام شبكي، ولكن أيضاً «كنظام صناعي» تتم إدارته على الطريقة الصناعية. وقد أولى سان سيمون اهتماماً استراتيجياً لإعادة تنظيم شبكات الطرق ووضع نظاماً للقروض البنكية، مستلهماً في ذلك فكر مهندسي الجسور وتعبيد الطرق المعاصرين له. كما أوضح أن تدوير الثورة في المجتمع/ الصناعة كفيل بمنحه وحدة عضوية، متمثلاً في ذلك وظيفة الدم بالنسبة للقلب.

وقد استلهم تلامذته هذه الفلسفة الصناعية، فكرة عملية لتسريع ميلاد ما أطلقوا عليه اسم «العمر الإيجابي»، وهو يتمثل في: الوظيفية التنظيمية للإنتاج الشبكي الصناعي، ذلك المتعلق بالاتصال ـ النقل («الشبكات المادية»)، والتمويل («الشبكات الروحية»). فقد أنشأوا خطوط السكك الحديدية، والمؤسسات البنكية، وشركات النقل البحري، وكانوا في نفس الوقت، رواد المعارض العالمية الضخمة.

إن السان سيمونية ترمز للفكر المؤسسي للنصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد امتدت تأثيراتها وتعددت أشكالها، لتظهر في مسلسلات إيجان سو (Eugenes Sue) وأفكاره حول الإدارة

(2) Pierre Musso, *Télécommunications et philosophie des réseaux: La Postérité paradoxale de Saint-Simon*, la politique éclatée (Paris: Presses universitaires de France, 1997).

السِّلْمية للتناقضات الاجتماعية، والقصص الاستباقية للعوالم التقنية التي ميزت رؤى جول فيرن (Jules Verne).

تزامناً مع ذلك، ساهم فكر هربرت سبنسر (Herbert Spencer) (1820-1903)، المهندس الذي اعتنق الفلسفة، في بلورة مفهوم الاتصال كنظام عضوي. فـ «فيزيولوجيته الاجتماعية» تشكلت في صورتها الأولى سنة 1852، أي قبل سبع سنوات من ظهور كتاب داروين (Darwin) عن أصل الأنواع، وتجلت في شكلها النهائي سنة 1870، متضمنة فرضيته المفرطة حول تكامل وتواصل النسقين البيولوجي والاجتماعي. فقد رأى أن تقسيم العمل الفيزيولوجي وتقدم المؤسسة مرتبطان ارتباطاً قوياً، وأن المجتمع الصناعي يجسد «المجتمع العضوي مع ما يستتبع من تراجع للتجانس والترابط لمصلحة عدم التجانس، وللبسيط لمصلحة المعقد، وللتمركز لمصلحة عدم التمركز. إن هذا المجتمع - المؤسسة الذي يصفه بأنه أكثر تماسكاً واندماجاً، تتحدد فيه الوظائف بشكل دقيق، وتتكامل فيه الأجزاء بطريقة أكثر اتساقاً. ويشكل الاتصال، في هذا النظام الكلي، مكوناً رئيسياً (قاعدياً) «للجهازين العضويين»، وهما الموزع والمنظم. فعلى غرار نظام الأوعية الدموية، يتشكل الأول (الطرق وقنوات الأنهار والسكك الحديدية)، ومهمته الأساسية ضمان توصيل المواد المغذية، أما الثاني فيؤدي وظيفة ما يعادل النظام العصبي. كما يتيح هذا النظام إمكانية إدارة العلاقات المعقدة بين المراكز المهيمنة وأطرافها بطريقة سَلِسَة. وتقوم المعلومات (الصحافة، الشكاوى، التحقيقات) بهذا الدور التوسطي، مع مجموع وسائل الاتصال الأخرى (البريد، التليغراف، وكالات الصحافة)، التي تُمَكن المركز من «نشر (تعميم) تأثيره» على الأطراف. وقد تم تشبيه البرقيات بالموزعات العصبية التي تنقل تحركات مواطن ما إلى مواطن آخر موجود في مدينة ثانية.

المخيال الشبكي

ظهرت الأجيال التقنية المتعاقبة - التليغراف، الكابل التحتمائي، الهاتف، والاتصالات الإذاعية - عشية الحرب العالمية الأولى، وقد أضفى عليها أصحابها طابعاً رسولياً، يمنحها القدرة على صهر البشرية في بوتقة واحدة، تتطلع إلى تحقيق هدف واحد مشترك: خلق تناغم ووئام يتجاوز الانقسامات الاجتماعية والقومية. لقد غدت كل تقنية من هذه التقنيات تمثل رمزاً جماعياً عالمياً يشبه بنياناً جماعياً مؤسساً على التضامن والاعتماد المتبادل. فقد احتفى الجغرافيون الفوضويون، أمثال بيوتر كروبوتكين (Piotr Kropotkin) (1842-1921)، بالمهمة التحريرية للشبكات الكهربائية مقارنة بتوجهات الثورة الصناعية التي تنزع إلى تمركز الثروات في يد فئات قليلة. فالكهرباء بدت الطريق الأمثل للخروج من العصر التقني الحجري إلى البخار والميكانيك. إن مرونتها وطبيعتها غير المادية قد أعلنتا ميلاد عالم تقني جديد شعاره اللامركزية وانحسار القطيعة بين المدينة والريف، والعمل العضلي والذهني، باعتبار أنها تمثل المصدر الأول للانشطارات الاجتماعية. وقد أنتجت هذه الفكرة الاستشرافية طوباويات (يوتيوبيات) جديدة تتصل بالتنظيم الحضري والإقليمي، ومصدراً ثرياً ملهماً للمهندسين المعماريين ومخططي الفضاءات.

يمثل المعارضون للإيديولوجيا التقنوية للتقدم، والمتخوفون من سيطرة التقنية على التنظيم الاجتماعي قلة قليلة. فهذا جول فيرن في قصته، **باريس في القرن التاسع عشر** (*Paris au XIXe siècle*) التي كتبها سنة 1860 حاملاً قارئه إلى العالم المستقبلي للقرن العشرين، يدين بشدة المجتمع التقني الصاعد، حيث بدا الفاكس مستخدماً على نطاق واسع. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الكاتب ضَمَّن هذه الرؤية كتاباته الأخرى. وقد رفض ناشره هذه القصة، فلم تر النور إلا سنة 1995. كما تجلت الرؤية نفسها عند المفكر الإنجليزي الحر وأحد أهم كتّاب الخيال العلمي ثراءً، ألا وهو صامويل باتلر (Samuel Butler) (1853-1902)، في كتابه *Erewhon* (1872) - وهي صيغة جناسية (من جناس) لعبارة

اللامكان (*No Where*)؛ بمعنى الطوباوية اليونانية. فمن خلال قطيعته مع التصورات الاستخدامية والخَلَاصِية للتقنية (الآلات القادرة على إدارة وضبط الوقت والفضاء)، طرح مسألة التحولات البطيئة التي يمكن للعقلانية التقنية أن تحدثها في الإنسان وطرق تفكيره وإحساسه، بل أبعد من ذلك في ذاتيته.

التاريخ تطوراً

من المفاهيم المحورية المؤسسة لتحليل أنظمة الاتصالات، مفهوم التطور. فقد أسس سبنسر السوسيولوجيا الوضعية في نسختها الإنجليزية. لكننا، نجد أن أوغست كونت (Auguste Comte) (1798-1875)، أحد تلامذة سان سيمون، قد قَدَّم، قبل ذلك بعدة سنوات، التصورات الأولى لعلم وضعي حول المجتمعات البشرية في **دروس في الفلسفة الوضعية** (*Cours de philosophie positive*)، من دون أن يولي اهتماماً خاصاً لمؤسسة الاتصال وأجهزته. وعلى خلاف سبنسر الذي جمع بين البيولوجيا وفيزياء الطاقة، فإن كونت قد اكتفى بالبيولوجيا، بالرغم من أنه أطلق على مشروعه السوسيولوجي مصطلح «الفيزياء الاجتماعية» (Physique sociale)، التي تمثل علماً متكاملاً للتطور الاجتماعي. فقد ألَّف بين مفهوم التقسيم الاجتماعي للعمل والأفكار المتعلقة بالتطور والتنمية، والنمو، والتجويد (التحسين)، والتناغم، والاختلاف وعدم التناغم، التي استقاها، مثله في ذلك مثل سبنسر، من علم الأجنة، الذي يحيل على نظرية تطور الكائن الحي. فالمؤسسة الجماعية، التي هي المجتمع، تخضع، كما يرى، للقانون الفيزيولوجي والتطور المُتدرِّج.

فالتاريخ، في رؤية كونت، يمثل تتابعاً لثلاث مراحل أو فترات زمنية: المرحلة الأسطورية أو الخيالية، والمرحلة

الميتافيزيقية أو المجردة، المرحلة الوضعية أو العلمية. وهذه المرحلة الأخيرة هي التي تميز المجتمع الصناعي، والتطلع إلى الحقيقة، والبحث عن كل ما هو نفعي، والتنظيم، والعلم وتراجع الأشكال غير العلمية للمعرفة، بالرغم من أن هذا التطور غير متزامن بالنسبة لمجمل هذه المجالات.

هذا التصور التصاعدي للتاريخ، باعتباره تاريخاً ضرورياً، مقسماً إلى مراحل وليست فيه منعطفات أو انكفاءات أو تراجع، وتحكمه فكرة التطور الخطي، يتشابه في الكثير من أبعاده مع الرؤية التي قدمتها الإثنولوجيا والاقتصاد، للتاريخ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالداروينية الاجتماعية تحول هذا النسق من التتابع الكرونولوجي (الزمني)، على سلم النظام الأخلاقي، بل أبعد من ذلك، إلى سلم التفاضل بين الأعراق والأجناس. وبصفة عامة، فقد وجد الكثيرون في هذا النوع من التحقيب الزمني التدليل الذي يحدد، بالنسبة للشعوب التي تسمى بدائية والشعوب/ الفتية التي هي تحت وصاية بالضرورة، أفقاً لتطورها المستقبلي، وبالتالي مساراً واضحاً لتصل إلى سن الرشد؛ وبمعنى آخر، أن الضمان الوحيد لتطور هذه الشعوب، يقتضي ضرورة أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها الأمم التي تعتبر نفسها أمماً متحضرة.

وقد شكلت هذه التصورات للتاريخ باعتباره «تاريخاً مجزّأً» حسب عبارة المؤرخ الفرنسي فيرناند بروديل (Fernand Braudel)، المتعلقة بتطور المجتمعات البشرية، الأسس التي غذت النظريات الانتشارية (نظريات البث)، التي ترى أن تطور الأطراف مرهون بتعرضها لقيم المركز، باعتباره مركز الإشعاع. وقد وجدت هذه النظريات ميادينها التطبيقية في صدام الثقافات خلال فترة الامبراطوريات (1875-1914)، ومتذهبيها ومناصريها من الإثنولوجيين (المختصين في دراسة الأجناس) والجغرافيين. ليعاد

بعثها (إحياؤها) بعد الحرب العالمية الأولى على يد سوسيولوجيا التحديث وتصورها لمفهوم «التنمية»، حيث لعبت وسائل الإعلام دوراً استراتيجياً في تعميمها[3].

وقد تحول النموذج البيولوجي للتنظيم الاجتماعي، في نهاية القرن التاسع عشر، إلى مسلمة/ منطق عام، للحديث عن أنظمة الاتصال اعتبارها وسائط فاعلة في عملية التطور والحضارة[4].

في سنة 1897، وضع الألماني فريدريش راتزل (Friedrich Ratzel) اللبنات الأولى للجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك (Géopolitique)، باعتباره العلم الذي يدرس الفضاء/ المكان وكيفيات السيطرة عليه. فراتزل يعتبر أن «الدولة مؤسسة متجذرة في المكان». أما مضمون هذا العلم فهو دراسة العلاقات التنظيمية التي تربط الدولة بالحيز الجغرافي. وتنتظم هذه الرؤية (الجغراسياسية) ضمن مفاهيم محورية كالشبكات ودوائر التبادل، والتفاعل والحراك، التي تمثل تجليات الطاقة الفاعلة التي تبعث القوة في الدولة، من حيث هي حيز مكاني. ففي هذا التصور عن البعد الفضائي/ المكاني للقوة، يصبح الفضاء/ الحيز الجغرافي، الفضاء الحيوي للدولة.

ثانياً: إدارة التعدد

الإحصاء الأخلاقي والإنسان المتوسط

ما هي ماهية المجتمع الجديد الذي ظهر إلى الوجود،

---

(3) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، ثانياً.

(4) Armand Mattelart: *L'Invention de la communication*, textes à l'appui. Série histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 1994), et *Histoire de l'utopie planétaire: De la cité prophétique à la société globale*, textes à l'appui. Série histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 1999).

المطبوع بنزعة التعدد؟ لقد تشكلت، حول هذا السؤال، خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، إشكالية «المجتمع الجماهيري» ووسائل الإعلام الجماهيرية التي تعتبر أوضح تجلياته.

لقد تم تصوير أن الجمهور يشكل خطراً حقيقياً أو محتملاً على المجتمع كله؛ وهذا الخطر يُسَوِّغ تطبيق مجموعة من إجراءات التحكم الإحصائي للسيطرة على الجوانب القانونية والديموغرافية السكانية[5].

وقد تبنى هذه الرؤية الفلكي عالم الرياضيات البلجيكي أدولف كيتلي (Adolphe Quételet) (1796-1874)، الذي أسس، سنة 1835، هذا العلم الجديد للقياس الاجتماعي، وقد أطلق عليه مصطلح «الفيزياء الاجتماعية». هذا العلم الذي يمثل «الإنسان المتوسط» وحدته الرئيسية، وهو ما يعادل مركز الثقل في جسم الإنسان، يقوم على أساس أن هذا «الإنسان» يمكن أن يكون مقياس تقييمنا للأمراض الاجتماعية، والأزمات والاختلالات التي يعرفها النظام الاجتماعي. وقد وضع كيتلي جداول لعدد الوفيات، وأخرى «لتصنيفات الجريمة»، حسب الجنس، والعمر، والمناخ، والوضع الاجتماعي، بهدف استنباط قوانين النظام الأخلاقي، الذي يمكن أن يكون موازياً للنظام الفيزيائي.

يعتبر كيتلي أول من طبق مبدأ الحسابات الاحتمالية؛ هذا المبدأ الذي نجد صورته الأولى عند الفرنسي بليز باسكال (Blaise Pascal) فيما أسماه «هندسة الصدف (الاحتمالات)»، وهو يدعو إلى الأخذ بنموذج جديد في إدارة الأفراد، عرف باسم «المجتمع التأميني»[6]. فالتكنولوجيا المستثمرة في إدارة المخاطر

---

(5) Alain Desrosières, *La Politique des grands nombres: Histoire de la raison statistique*, textes à l'appui. Anthropologie des sciences et des techniques (Paris: La Découverte, 1993).

(6) François Ewald, *L'Etat providence* (Paris: B. Grasset, 1986).

والفكر الاحتمالي، المطبقة في إدارة التأمينات الخاصة بالوفيات، والأخطار البحرية والحرائق، تم تبنيها في الميدان السياسي وغدت أداة لإدارة الأفراد باعتبار أنهم يشكلون جمهوراً. وقد برز، خلال هذا الانتقال من القانون المدني إلى القانون الاجتماعي والتضامن والاعتماد المنفعي المتبادل، مبدأ دولة الرفاه القائم على تنشئة الأفراد على تحمل المسؤولية، حيث تم تكثيف كل المشاكل الاجتماعية في مسائل تتعلق بالخطر. في نفس الوقت انفصلت فكرة التضامن الاجتماعي التي تغذيها الخطابات الأخلاقية حول الإحسان والأخوة، لترتبط بلغة الاعتماد البيولوجي المتبادل الضروري الذي يميز خلايا الكائن الحي. هذه الفكرة أسست لمبدأ التعاقد بين الفرد والجماعة الذي يشعر بأنه ينتمي إليها، إذ إن أمنه مرتبط بهذا التعاقد (الذي يمثل بمعنى ما نوعاً من الدَّيْن) منذ ولادته. كما أنها أسست للرؤية القائمة على الاعتماد المتبادل بين الأمم، وهو ما أسس، لاحقاً، بدوره لفكرة التواصل الضروري.

وقد ظهرت إلى الوجود، بعد نصف قرن من مشروع كيتلي المتعلق بحساب الأمراض الاجتماعية، العلوم التي تدرس ظاهرة الإجرام باعتماد الآليات الإحصائية، حيث زودت هذه الدراسات القضاة ورجال الشرطة والأطباء الشرعيين، لغة اصطلاحية ومؤشرات إحصائية دقيقة، لأداء مهامهم المتعلقة بالمراقبة وإصلاح الطبقات التي توصف بالخطرة. وقد ساهمت كل من الانثروبولوجيا القياسية (علم أقيسة الجسم البشري، خاصة في تحقيق شخصية المجرمين) لبرتيون (Bertillon)، وتوقعات العمر (قياس الفترة الزمنية المحتملة التي يعيشها الفرد)، ودراسات تحسين النسل لـ غالتون (Galton)، وأنثروبولوجيا الإجرام للومبروزو (Lombroso)، في التعرف إلى الأفراد وتقديم توصيف شامل لشخصياتهم.

أما التصنيفات الأولى للقراء، ظهرت لأول مرة في وسائل الإعلام، عندما تم إنشاء المجلات النسائية في العشرية ما قبل

الأخيرة من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة، ثم تمَّ تجويدها وتحسينها لاحقاً تحت تأثير النزعة الفوردية(*) في العشرينات من القرن العشرين. يبقى أن نشير إلى أن فكر الاحتمالات الاحصائية قد تأخر تطبيقه على الاتصال الجماهيري بحيث يضفي عليه طابعاً عقلانياً إلى الثلاثينات من القرن العشرين[7].

سيكولوجيا الحشود

تزامن ظهور «سيكولوجيا الحشود» مع المناقشات الواسعة للطبيعة السياسية للرأي العام الذي تم تحريره، حديثاً، من الإكراهات التي كانت مفروضة على حرياته، ولاسيما حرية التجمع. فقد نحت هذه العبارة/ المفهوم ومنحها محتواها المعرفي كل من السوسيولوجي الإيطالي سيبيو سيغل (Scipio Sighele) (1868-1913) والطبيب الفرنسي المتخصص بالأمراض النفسية غوستاف لو بون (Gustave Le Bon) (1841-1931). وقد تبنى كل منهما الرؤية القائلة بإمكانية التحكم التوجيهي التضليلي في المجتمع.

ففي دراسته، **الحشود المجرمة**، التي نُشرت في تورينو(**)

(*) نسبة إلى هنري فورد (Henry Ford)، وهي نظرية تم وضعها وتطبيقها من طرف هنري فورد، وتقوم على أساس اعتبار الفرد آلة تم التعامل معه على هذا الأساس، دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الشخصية والنفسية المشَكِّلة لذاته. كما ترى أن كل فرد يحق له أن يعمل، إذا رغب في ذلك، دون أن تكون له بالضرورة مهارات أو خبرات سابقة.

وفي هذا الصدد، يقول هنري فورد: «إن يكون العامل قادماً من سينغ ـ سينغ (Sing-Sing) أو هارفرد (Harvard)، فإننا سنرحب به، من دون أن نسأله من أي المؤسستين حصل على شهادته» (المترجمان).

(7) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، ثانياً.

(**) مدينة إيطالية (المترجمان).

(Turin) سنة 1891، وترجمت إلى اللغة الفرنسية في السنة التالية، يَعْمَد الكاتب إلى تعميم آرائه حول «السيكولوجيا الفردية» على «السيكولوجيا الجماعية». ويصنف سيغل، تحت مفهوم «جرائم الحشود»، كل أنواع «العنف الجماعي للرعاع»، ابتداءً باضرابات العمال وصولاً إلى الثورات الشعبية. كما أنه يرى أن كل حشد يجتمع فيه موجِهون وموجَهون، منوِّمون ومنوَّمون، ويفسر مسايرة الفئة الثانية للأولى من دون تَرَوٍّ أو مساءلة، بقوة «الإيحاء» التي تتمتع بها الفئة الأولى. وقد تجلت فكرته عن تضليل الحشود أكثر في النسخة الثانية من دراسته التي صدرت سنة 1901، حيث تم توصيف الصحافي ـ الذي يسميه صاحب «أدبيات الدعاوى القضائية» ـ موجهاً وقرائه «عجينةً ليّنة تظهر عليها بصماته بسهولة».

أما المصطلحات الأكثر حضوراً في دراسته، توحي بتأثره بدراسات المتخصص بأعراض الجنون جان مارتن شاركو (Jean-Martin Charcot)، فهي: عدوى، إيحاء، هلوسة، حيث تم توصيف الأفراد، ضمن الحشود التي يشكلونها، باعتبارهم آلات فاقدة إرادة التحكم في نفسها (حيث يشبه الأفراد في هذه الحالة، بالإنسان الذي يسير ويتكلم أثناء النوم). وقد أخذ لو بون بنفس المنهج، أبعد من ذلك فاعتمد في توصيفاته مصطلحات مشابهة جداً، إلى درجة أن سيغل اتهمه في المحافل العامة بالانتحال (السرقة الأدبية)، في تحليله لسلوك الحشد في كتابه **علم نفس الحشود** (1895). وإذا كان السوسيولوجي الإيطالي يتفهم ثورات المهمشين، فإن لو بون، في المقابل، باعتباره معارضاً لفكرة المساواة، يدين كل أشكال المنطق الجماعي، ويرى فيها انحطاطاً وتراجعاً في المسيرة التقدمية للمجتمعات البشرية. وقبل أن ينتقل لو بون إلى التنظير في علم نفس الحشود، قدم تنظيراته سابقاً في علم نفس الشعوب، حيث اعتبر المتغيِّر العرقي حاسماً في التراتبية

الحضارية. فحججه حول «روح الحشد»، باعتبار أنها تتمتع باستقلالية عن الأفراد، لا يمكن فصلها عن تحليلاته لـ «روح العرق»، والسلوك الاندفاعي العصبي غير العقلاني لكل «الشعوب الدونية» وأشباهها في المجتمعات المتحضرة «كالنساء والأطفال».

وقد تصدى القاضي غبريال تارد (Gabriel Tarde) (1843-1904) للرد على هذه الأطروحات، معتبراً أن عصر الحشود قد أصبح ينتمي إلى الماضي، وأن المجتمع بصدد دخول «عصر الجمهور». فخلافاً للحشد، الذي يتشكل من تماثل نفسي يعتمد على الاتصال العضوي، فإن الجمهور أو الجماهير التي تعتبر إنتاجاً لوسائل النقل والنشر ذات التاريخ الطويل، «تتقدم بواسطة التنشئة الاجتماعية». فالفرد لا يمكنه أن ينتمي إلى أكثر من حشد في نفس الوقت، لكن يمكنه أن ينتمي إلى أكثر من جمهور في نفس الوقت. إن هذا التعقد يدفع، بالضرورة، إلى البحث عن انعكاسات ذلك على مآل الجماعات (الأحزاب، البرلمان، التجمعات العلمية والدينية والمهنية). ذلك أن الأمر لم يعد مسألة تباكٍ على التدفق والهيجان المدمر لـ«الحشد ـ الرعاع».

وقد ظل تارد متأثراً بفكرة الإيحاء والإيحائية، حيث أن أفكاره حول التقليد والتقليد المضاد، باعتبارهما الرابط الاجتماعي، تمثل أحد السمات التي ميزت رؤيته. وبالرغم من أنه أولى عناية كبيرة لأحد محركات العلاقات الاجتماعية، المتمثل في فكرة الاختراع أو الإبداع، إلا أن فكرة التقليد التي تم انتزاعها من سياقات نظريته الاجتماعية ذات الثراء المفاهيمي الكبير، قد تم تشويهها لاحقاً، بعزلها عن سياقها، والأخذ بها مؤشراً وحيداً في عملية التنشئة الاجتماعية.

وقد عارض سيغموند فرويد (1856-1939)، سنة 1921، البديهيتين اللتين تقوم عليهما سيكولوجيا الحشود، وهما: تعظيم

العواطف، وانعدام التفكير عند الحشود. حيث انتقد ما سماه «طغيان الإيحاء» باعتباره تفسيراً «سحرياً» لفعل السلوك لدى الأفراد. وبهدف توضيح «ماهية روح الحشود»، لجأ إلى مفهوم الليبيدو الذي اختبره من خلال دراساته على المرضى العصابيين (المصابين بالعصاب). وفي هذا الصدد، كتب فرويد: «إذا كان الفرد المعزول ضمن الحشد، قد تخلى عما يميزه بحيث يُعرِّض نفسه للإيحاء من طرف الآخرين، فإن ذلك يمثل تعبيراً عن حاجة داخلية لديه تدفعه لأن يكون على توافق معهم، بدل أن يكون على تناقض معهم، وهو ما يمكن اعتباره، في المحصلة، تعبيراً عن «حبه لهم»»[8].

تعتبر سيكولوجيا تارد الاجتماعية مناقضة تماماً لسوسيولوجيا إميل دوركايم الوضعية (Emile Durkheim) (1858-1917). فقد أخذ تارد على دوركايم دراسته للظواهر الاجتماعية مفصولة عن الأفراد باعتبارهم كائنات واعية تتمثل هذه الظواهر، ومعالجتها (مقاربتها) باعتبارها أشياء خارجية. فتارد يرى ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار الطبيعة الذاتية للتفاعلات الاجتماعية، بهدف تحاشي تشييء الأحداث الاجتماعية. وهو بهذا يلتقي في مشروعه مع ما ذهب إليه جورج سيمل (Georg Simmel) (1858-1918). فقد عارض السوسيولوجي الألماني السوسيولوجيا التنظيمية التي لا ترى في السلوكيات الفردية إلا انعكاساً «لمعطى» معين أو «أحداث اجتماعية» خارجية، وطرح بدلاً منها فكرة الواقع الاجتماعي الذي تسبقه وتشكله التبادلات والعلاقات التفاعلية بين الأفراد؛ أي حركة تفاعلات بين ذوات لها خصوصيتها، أو ما سماه «شبكة الانتماءات». فمقابل سوسيولوجيا تعتمد في تعريف موضوعها على ما هو «مؤسس» أو «البنى» الموجودة، مثل

(8) Sigmund Freud, *Essais de psychanalyse* (Paris: Payot, 1983).

الدولة، والعائلة، والطبقات، والكنائس، والتجمعات وجماعات المصالح المشتركة، فقد اهتم سيمل بالأفراد في علاقتهم الجماعية التفاعلية اليومية. فقد رأى أن هذه التفاعلات اليومية هي التي تكشف لنا طبيعة السيرورة الثنائية المتناقضة للظاهرة الاجتماعية، التي تصنعها التكاملات والتعارضات المتلازمة: التآلف والتنافر. فالفكرة الأولى عبر عنها، مجازياً، بالجسر (*Brücke*)، وهي تحيل على قدرة الفرد على الجمع بين المتناقض والمتنافر. أما الفكرة الثانية، فقد ترجمها، مجازياً، بكلمة الباب (*Tür*)، وهي تمثل قدرة الفرد على الربط، بحيث تتيح له الوصول إلى نظام آخر من الدلالات[9].

لقد غَيَّبت التقاليد الدوركايمية [نسبة لدوركايم] التي ظلت، حتى الثمانينات من القرن العشرين تسيطر على الفضاء المعرفي الفرنكوفوني (الناطق بالفرنسية)، هذه الرؤية السوسيولوجية وتحليلها للعلاقات الاجتماعية، باعتبارها تفاعلات اتصالية وتواصلية.

---

(9) C. Javeau, «Georg Simmel et la vie quotidienne: Tür et Brücke et socialité,» dans: Patrick Watier, dir., *Georg Simmel: La Sociologie et l'expérience du monde moderne*, préface de Julien Freund, collection sociétés (Paris: Méridiens/ Klincksieck, 1986), et Louis Quéré, «Sociabilité et interaction socials,» *Réseaux*, no. 29 (1988).

الفصل الثاني

التصورات الأمبريقية للعالم الجديد

ارتبط الاتصال في الولايات المتحدة، منذ العقد الأول من القرن العشرين، بمشروع بناء علوم اجتماعية مؤسسة على قواعد أمبريقية، حيث مَثَّلَت مدرسة شيكاغو نقطة الانطلاق لهذا المشروع. فمقاربتها الميكروسوسيولوجية لدور أساليب الاتصال في تنظيم الجماعات البشرية، تتناغم مع فكرها حول دور الأدوات العلمية المعرفية في الوصول إلى حلول للاختلالات الاجتماعية الكبرى. وقد سادت أطروحات هذه المدرسة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. أما سنوات الأربعينات، فقد عرفت ظهور تيار جديد، شُهرت باسم بحوث وسائل الاتصال (*Mass Communication Research*)، وهو ينزع في قراءته للظواهر التي يدرسها إلى التحليل الوظيفي، معتمداً في مقارباته البحثية على الدراسات الكيفية التي رأى أنها أفضل الأدوات المنهجية في الاستجابة لما يطرحه القائمون على وسائل الإعلام.

أولاً: مدرسة شيكاغو والإيكولوجيا البشرية

المدينة «صورة طيفية للمجتمع»

تميزت، ضمن أعضاء مدرسة شيكاغو، شخصية روبرت

إيزرا بارك (Robert Ezra Park) (1864-1944). فقد حصل بارك على شهادة الدكتوراه من جامعة هايدلبورغ (Heidelberg) سنة 1903، عن أطروحته «الحشد والجمهور»، مع أنه لم يلتحق بالجامعة إلا سنة 1913. وقد اشتهر باعتباره محققاً محترفاً قام بالكثير من التحقيقات الصحافية الكبيرة، كما أنه كان مناصراً لقضايا السود في الولايات المتحدة. حيث استثمر معارفه الميدانية في عالم التحقيقات، في البحوث السوسيولوجية التي طبقها على ضواحي الولايات المتحدة، التي يعتبرها نماذج متقدمة للتقصي الصحافي. وقد تتلمذ بارك على جورج سيمل، الذي كان يتساءل عن دور المدينة «كحالة روحية»، معتبراً أن الأساس النفسي «للشخصية الحضرية» يكمن في «تكثيف التحفيز العصبي»، و«الحراك»[1]. كما يعتبر بارك من الذين أدخلوا فكر غبريال تارد إلى الولايات المتحدة. فمقابل السوسيولوجيا التي تنزع إلى التنظير الفلسفي لأوروبا في ذلك الحين، الباحثة عن بناء أنظمة تأويلية كبيرة، قدم سيمل وتارد للأمريكيين مفاهيم قريبة من «الوضعيات الموضوعية»، قادرة على مساعدتهم على تشكيل أدوات معرفية منهجية لتحليل «المواقف» و«السلوكيات».

وقد اختارت مدرسة شيكاغو المدينة فضاءً لممارساتها البحثية التجريبية، إذ اعتبرتها «مختبراً اجتماعياً»، بدلالاته التي تحمل عدم التنظيم والتهميش والمثاقفة والاندماج، وحيث أن المدينة أيضاً هي فضاء «الحراك» الاجتماعي. وقد تجلت تأثيرات مساهمات باحثي هذه المدرسة، بين 1915 و1935، في تركيزها على مسألة الهجرة ودمج المهاجرين الجدد في نسيج المجتمع

---

(1) Georg Simmel, «Métropoles et mentalité,» dans: Yves Grafmeyer et Joseph Isaac, dirs., *L'Ecole de Chicago: Naissance de l'écologie urbaine* (Paris: Editions du champ urbain, [1971]; Aubier, 1984).

الأمريكي. فمن خلال دراساته حول الجماعات العرقية، كان التساؤل المركزي لبارك يدور حول الدور الاندماجي للصحف، ولا سيما المطبوعات العديدة باللغات الأجنبية، وحول طبيعة المعلومات، ومهنية الصحافة، والفروق التي تميِّزها عن «الدعاية الاجتماعية» أو «الإعلانات البلدية»(2).

اتضحت معالم إشكالية بارك وزميله إ. و. برغس (E. W. Burgess)، سنة 1921، تحت مسمى «الإيكولوجيا البشرية»، التي تجد مرجعيتها في المفهوم الذي صاغه إرنست هيكل (Ernest Haeckel) سنة 1859. فقد عَرَّف هذا الألماني المتخصص في علم الأحياء، الإيكولوجيا (علم البيئة) بأنها العلم الذي يدرس علاقات الكائن الحي بمحيطه الطبيعي الذي يشمل، تفصيلاً، كل الشروط الضرورية لوجوده. فمن خلال اقتباسهما من العديد من المساهمات البحثية لعلماء النبات والحيوان، وبالعودة إلى سبنسر، قدم بارك وبرغس برنامجهما كمحاولة علمية لتطبيق نظرية الإيكولوجيا النباتية والحيوانية على دراسة الجماعات البشرية.

يرتكز تعريف الجماعة البشرية على ثلاثة عناصر أساسية: تجمع سكاني منظم متجذر ضمن حيز جغرافي معين، تسود بين أعضائه علاقات الاعتماد المتبادل التي يحكمها التوافق والتكافل. ففي هذا «الاقتصاد البيولوجي» - وهو مصطلح يستخدمه بارك أحياناً كمرادف للإيكولوجيا البشرية - فإن «الصراع على الفضاء (الحيز الجغرافي)» هو الذي يميز العلاقات بين الأفراد. هذا التنافس يعتبره بارك مبدأ مهماً لتنظيم العلاقات. إن التنافس وتقسيم العمل، في المجتمعات البشرية، يولدان أشكالاً غير مخطط لها للتعاون التنافسي اعتماداً على العلاقات التوافقية أو

(2) Robert Ezra Park, *The Immigrant Press and Its Control*, Americanization Studies (New York; London: Harper, 1922).

الطبيعة «العضوية/ الحياتية» للتنظيم البشري. إن هذا المستوى من «التجزئة الاجتماعية» يمثل انعكاساً لشبكة حياتية (*Web of Life*) «تربط المخلوقات الحية في العالم أجمع ضمن عملية اندماجية حيوية». فهذه «الجماعة العضوية» التي يتوزع أعضاؤها جغرافياً ووظيفياً بطريقة تنافسية، يمكن معاينتها وتتبعها في مراحلها المتعاقبة[3]. لقد أخذ بارك وزميله بهذا التصور لتَبيُّن حقيقة «دورة العلاقات الإثنية/ العرقية» (تنافس، صراع، تكيف، اندماج) ضمن مجموعات المهاجرين.

لقد قابل بارك المستوى «العضوي/ الحياتي» بالمستوى الاجتماعي أو الثقافي، معتبراً هذا الأخير بنية فوقية تم بناؤها فوق «البنية الحياتية الجزئية»، بحيث تفرض نفسها عليها «كأداة للتوجيه والتحكم». هذا المستوى الاجتماعي أو الثقافي يتحقق من خلال الاتصال والإجماع (أو النظام الأخلاقي)، حيث أن وظيفته الأساسية هي تنظيم التنافس، وهو بهذا يتيح الفرصة للأفراد لتقاسم تجاربهم والارتباط بالمجتمع. فالثقافة تمثل، في نفس الوقت، مجموع التقاليد والمعتقدات والأدوات أو المعدات التكنولوجية. يبقى أن هذا المستوى لا ينتمي، مباشرةً، إلى هذا العلم الإيكولوجي الجديد.

إن الإيكولوجيا البشرية تعتبر أن أي تغيير يمس تقسيم العمل الموجود سابقاً أو العلاقات بين السكان، يجب أن يتم في إطار الفكر المؤسس على التوازن، ودراسة الأزمات والعودة إلى التوازن. وبعبارة بارك «فإنها تدرس السيرورات التي يتم من خلالها الحفاظ على «التوازن العضوي/ الحياتي» و«التوازن الاجتماعي» الذين يتم تبنيهما؛ إنها السيرورات التي تمكن من الانتقال من

(3) Robert Ezra Park, «Human Ecology,» *The American Journal of Sociology*, XLII (July 1936).

نظام إلى آخر ثابت نسبياً، بمجرد أن يتعرض أحدهما للاختلال»[4].

إن التعارض الأصلي بين العضوي والاجتماعي، الذي قالت به الإيكولوجيا البشرية، أثار الكثير من النقاشات خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. فقد انتقد الكثيرون بارك، معتبرين أنه لم يعر اهتماماً للتواصل بين سيرورة التنافس والفضاء السوسيوثقافي الذي يحدد علاقتها، كما أنه وقع تحت إغراء الحتمية البيولوجية. لكن بارك نفسه سلم بصعوبة وضع حدود فاصلة بين الاثنين، وذلك من خلال دراساته حول التنشئة الاجتماعية ضمن «نسيج الحياة الحضرية». ونجد الأمر نفسه في هذه المدرسة التي يتقاسم مقارباتها علماء الإثنولوجيا، والسوسيولوجيا والجغرافيا والديمغرافيا، حيث تتجلى مواقف مختلفة حول طبيعة الرابط بين المستويين.

التنوع والتجانس

إن المنهجية الإثنوغرافية (الدراسات الشاملة للأحياء، الملاحظة بالمشاركة) التي تهتم بدراسة التفاعلات الاجتماعية هي التي أسست لظهور سوسيولوجيا فرعية (Microsociology) مهتمة بالتجليات الذاتية للفاعل الاجتماعي. وقد تأثرت، في هذا التوجه بالفلسفة البراغماتية/ الذرائعية الأمريكية التي ينتمي إليها، في حقل العلوم الاجتماعية، كل من عالم التربويات جون ديوي (John Dewey) (1859-1952) والمتخصص بعلم النفس الاجتماعي جورج هربرت ميد (Georges Herbert Mead) (1863-1931).

وإذا كانت البراغماتية قد طبعت مجموعة المنضوين تحت مدرسة شيكاغو، فإن تأثيرها الأبرز قد تجلى، خصوصاً، في

(4) المصدر نفسه.

أعمال تشارلز هورتن كولي (Charles Horton Cooley) (1864-1929). فقد سبق هذا الأخير بارك إلى تحليل ظواهر وسيرورات الاتصال، من خلال دراسته للآثار التنظيمية لوسائل المواصلات، ولاحقاً، من خلال اهتمامه باثنوغرافيا التفاعلات الرمزية للفاعلين الاجتماعيين، متبعاً في ذلك المقاربة التي اعتمدها ج. هـ. ميد. فقد كان كولي أول من استخدم عبارة «الجماعة البدائية/ النووية»، حيث عرفها بأنها الجماعات «التي تتميز بالتلاحم والتعاون الواجهي الحميمي بين أعضائها. فهي بدائية بأكثر من معنى، كما أنها كذلك نظراً لأنها تمثل الأساس لتَشكُّل الطبيعة الاجتماعية والتصورات الفردية»[5]. إن هذا المستوى من التحليل، ضمن بيئة يحكمها التوتر بين المجتمع والفرد، قد بدا له ذا أهمية مركزية لتقييم آثار «النظام الأخلاقي» الجديد، الذي أفرزته التجمعات الحضرية والصناعية، وأدوات التنظيم الاجتماعي الجديدة متمثلة في العدة الاتصالية النفسية والفيزيائية. وهو بهذا ينتقد القراءات الأحادية لسيرورة التحضر التي توحي باختفاء الجماعات النووية، وتهمل التفاعلات القائمة بين النزعات التوحيدية للمدينة والواقع المعيش للسكان.

والواقع أن الخيار الإثنوغرافي نفسه يحكمه تصور معين لسيرورة الفردية وبناء الذات (*Self*). فالفرد الذي يخضع لقوى المجانسة والتوحيد القيمي والسلوكي (تلقينه وتَمَثُّله لقيم وسلوكيات الجماعة)، يملك تجربة خاصة متفردة، تتجلى في تاريخ حياته. هذه الازدواجية في الشخصية الحضرية، نجدها في تصورات مدرسة شيكاغو عن وسائل الإعلام، حيث تعتبرها، من ناحية، أدوات للتحرر وتعميق التجربة الفردية، ومن ناحية ثانية، عامل

(5) Charles Horton Cooley, *Social Organization: A Study of the Larger Mind* (New York: C. Scribner's Sons, 1909).

تسريع في تفسخ العلاقات والتفاعلات الاجتماعية وتسطيحها وتحلّلها. وحسب هذه المدرسة، فإنه لا يمكن الحديث عن الاتصال من دون ربطه بالتعددية الفردية. فإذا كان الفرد خاضعاً لقوى التوحيد، فإنه مع ذلك يملك القدرة على «التحايل» عليها وإبراز فرديته. هذا التعارض يتجلى في التوتر الذي يطبع أبحاث ديوي، الذي يعتبر أن الاتصال هو الداء والدواء، في نفس الوقت، لتجاوز الضياع الذي تعرفه الجماعة الاجتماعية والديمقراطية السياسية(6).

تشارلز س. بيرس مؤسس البراغماتية والسيميائية

استثمر عالم الرياضيات والمنطق تشارلز س. بيرس (1839-1914)، البراغماتية كمنهجية استجلاء مفاهيمي، في وضع أسس نظرية العلامات أو السيميائية. إن ميل المنهج البراغماتي للأمبريقية الراديكالية يدفعه إلى اتخاذ موقف معارض، بل رافض للتنظيرات ذات الطابع التجريدي. فحذره من الحقائق ذات الطبيعة الكونية، جعله يأخذ برؤية عملية للأشياء. مع ذلك - ويا للمفارقة - فإن أعمال بيرس تظل أعمالاً موغلة في التجريد.

«إن العلامة أو ما يمثل شيئاً ما (*representamen*) هي شيء ما يمثل دلالة عند شخص ما ضمن علاقة ما أو بصورة ما». إن كل شيء هو، في نهاية الأمر، علامة. فالكون ما هو إلا علامة كبرى. وهو ما يظهر في الغموض الذي يكتنف تعريف مفهوم العلامة عند بيرس، ذلك أن تعريفاً دقيقاً لهذا المفهوم، يقتضي، بداية، تحديد ما يمثل علامة وما لا يمثلها. وتزداد الصعوبة أثناء البحث في مسألة تحديد الحقل التخصصي للسيميائية، خاصة إذا عرفنا أن «كل فكر، يتجلى عبر استثمار العلامات». بمعنى آخر، أن تفكر، يعني أن تستخدم العلامات. وعليه، فإن البراغماتية

(6) John Dewey, *The Public and Its Problems* (New York: H. Holt and Company, [1927]).

«ليست أكثر من قاعدة لبناء دلالة الكلمات». بالتوازي مع ذلك، فإن المنطق يتحدد كمعطى سيميائي.

إن كل سيرورة سيميائية (*semiosis*) تمثل تعبيراً عن علاقات بين ثلاثة مكونات: العلامة ذاتها، الشيء المُمَثَّل، والمُؤَوِّل. يقول بيرس «إن العلامة تتوجه إلى شخص ما، بمعنى أنها تخلق في ذهن مستقبلها علامة مماثلة، أو علامة أكثر تطوراً. هذه العلامة التي ينشئها المتلقي، أُطلق عليها تسمية مؤول العلامة الأولى». وتُوصف هذه العلاقة بين المكونات الثلاثة بأنها «ثلاثية». إن الدلالة ليست بأية حال من الأحوال علاقة بين علامة ما وما تحيل عليه أو تعنيه (تمثيلها المادي). بل إنها تَنْتُج عن العلاقة الثلاثية. وفي هذه الرؤية الأخيرة، فإن المؤول يلعب دوراً توسطياً، باعتبار أنه يقوم بفعل الإخبار والتأويل، أو ترجمة علامة إلى علامة أخرى.

يعتبر بيرس أن هناك ثلاثة أنواع من العلامات: الإيقونة والإشارة والرمز. فالإيقونة تتماثل مع ما تحيل عليه (الشيء)، مثل النموذج أو الخريطة. إنها علامة يمكن أن تملك سمة تجعلها ذات دلالة، حتى وإن كان ما تحيل عليه (نعني الشيء) غير موجود، ومثال ذلك تمثيل خط هندسي من خلال رسمه بقلم رصاص. أما الإشارة فهي علامة يمكن أن تفقد ماهيتها التي تجعل منها علامة إذا غاب عنها ما تحيل عليه أو تم حذفه، لكنها لا تفتقد هذه الماهية حتى في ظل غياب المؤول. مثال ذلك لوحة ما تحمل آثار رصاص دليلاً على إطلاق النار. فبدون فعل إطلاق النار، ما كان يمكن معاينة الآثار. وسواء نُسب هذا الأمر لفعل إطلاق النار أم لا، فإن الآثار شيء مؤكد. ويمثل الرمز علامة ترتبط بصفة اجتماعية توافقية بالشيء الذي تحيل عليه، مثل الكلمات أو إشارات المرور. يفتقر الرمز للسمة التي تجعل منه علامة إذا ما غاب المُؤَوِّل. ضمن هذا الأفق السيميائي البيرسي (نسبة إلى بيرس)، فإن الفكر أو المعرفة هو شبكة من العلامات القادرة على إعادة إنتاج نفسها إلى ما لا نهاية (*ad infinitum*)[7].

(7) حول التعريف بفكر بيرس في فرنسا، انظر: Claudine Tiercelin, *C. S. Peirce et le pragmatisme*, philosophies; 45 (Paris: Presses universitaires de France, 1993); =

ثانياً: بحوث وسائل الاتصال الجماهيرية

هارولد لاسوال وتأثيرات الدعاية

يعود تاريخ ظهور المفاهيم الأولى لتيار بحوث وسائل الاتصال الجماهيري، لسنة 1927. ويعتبر كتاب هارولد لاسوال (Harold Lasswell) (1902-1978) **تقنيات الدعاية خلال الحرب العالمية** (*Propaganda Techniques in the World War*)، من المؤلفات الأولى الذي قدَّمت قراءة لحرب 1914-1918، الموصوفة بالحرب «الشاملة»، واستخلصت الكثير من دروسها. فقد أظهرت الحرب، أن وسائل الاتصال قد غدت أدوات ضرورية في «إدارة الرأي العام من طرف الحكومات»، سواء تعلق الأمر بالرأي العام الموجود في الدول الحليفة أم في الدول المناوئة. وقد عرفت تقنيات الاتصال خلال هذه الفترة، ابتداءً من التليفون والسينما وصولاً إلى الاتصالات الإذاعية، قفزات واسعة لم تعرفها من قبل. واعتبر لاسوال أن الدعاية تتناغم مع الديمقراطية. فالدعاية تمثل الوسيلة الوحيدة في خلق الانتماء والولاء لدى الجماهير، إضافة إلى كونها أكثر اقتصادية من العنف، والفساد والتقنيات الحكومية الأخرى من هذا النوع. فالدعاية أداة بسيطة ليست أقل ولا أكثر إسفافاً أخلاقياً من مضخة الماء حيث يمكن توظيفها في خدمة أهداف مشروعة أو غير مشروعة. وقد كرست هذه الرؤية الاستخدامية القوة الهائلة لوسائل الإعلام، معتبرة إياها

= أما بخصوص تطبيقات هذا الفكر في الحقل الإعلامي، فيمكن الرجوع إلى: Umberto Eco, «Peirce and Contemporary Semantics,» *Versus*, no. 15 (1976); Eliseo Véron, *La Sémiosis sociale: Fragments d'une théorie de la discursivité*, sciences du langage (Saint-Denis, [Paris]: Presses universitaires de Vincennes, [1988]), et Daniel Bougnoux: *Vices et vertus des circles: L'Autoréférence en poétique et pragmatique* (Paris: La Découverte, 1989), et *Sciences de l'information et de la communication*, textes essentials; 1160-3097 ([Paris]: Larousse, 1993).

أدوات في «تدوير وتوزيع الرموز المؤثرة». وقد نتج عن ذلك أن الحس الشعبي، الذي ساد بعد الحرب، اعتبر أن هزيمة الجيوش الألمانية تعود، في جزء كبير منها، إلى العمل الدعائي للحلفاء. فقد تم تشييء الجمهور، ضمن هذه الرؤية، إذ إنه يخضع، من دون وعي، لثنائية المثير والاستجابة. فوسائل الإعلام يفترض فيها أن تعمل حسب مبدأ «الإبر المخدرة»، وهو المصطلح الذي نحته لاسوال، للإشارة إلى التأثيرات المباشرة والجماعية لوسائل الإعلام على الجمهور المشتت.

هذه الفرضية المحورية تناغمت مع النظرية النفسية الرائجة آنذاك: علم نفس الحشود لـ لو بون (Le Bon)؛ التوجه السلوكي، الذي ظهر سنة 1914، على يد جون ب. واتسون (John B. Watson)؛ نظريات الروسي إيفان ب. بافلوف (Ivan P. Pavlov) حول المشترط العكسي؛ دراسات أحد رواد علم النفس الاجتماعي، البريطاني وليام ماكدوغل (William McDougall)، الذي قال بأن بعض الدوافع البدائية أو الغريزية وحدها يمكن أن تفسر لنا سلوكيات البشر والحيوانات. وتدعيماً لرأيه، قام بفهرسة القوى البيولوجية التي يمكن أن تكون دافعاً لذلك. وقد دعمت هذه التيارات المختلفة نفسها بعدة منهجية استوحتها من العلوم الطبيعية.

مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، ظهر العديد من المؤلفات التي غَذّت فكرة القوة التأثيرية الهائلة التي تملكها وسائل الإعلام والدعاية خصوصاً. وبين المؤلفات التي لاقت رواجاً كبيراً، كتاب الروسي المهاجر إلى فرنسا، سيرج تشاخوتين (Serge Tchakhotine)، الذي يعكس عنوانه الأفق الذهني للعصر: **الدعاية السياسية واغتصاب الجماهير** (*Le Viol des foules par la propagande politique*) (1939). هذا الكتاب الذي أهداه لـ «معلمه العظيم» إيفان ب. بافلوف، و«صديقه العظيم المفكر المستقبلي الرائد» وليام ماكدوغل، يمثل الوضع المعرفي للعصر

في هذا الشأن. في السياق نفسه، فإن أورسن ويليس (Orson Welles)، الذي قدم على قناة س. ب. س. (CBS)، ليلة الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر 1938، سرداً خيالياً بعنوان «غزو من المريخ» مستوحى من رواية الخيال العلمي الشهيرة لويليس **حرب الدنيا** (*La Guerre des mondes*)، قد أثار هلعاً كبيراً في نفوس الآلاف من الأمريكيين السذج الذين صدّقوا أن المريخ قد غزاهم بالفعل. وقد سارع فريق من السوسيولوجيين من جامعة برنستون إلى دراسة ظاهرة الفزع التي سيطرت على الأمريكيين[8].

أولى لاسوال، المحاضر بجامعة شيكاغو المتخصص بالعلوم السياسية، اهتماماً مركزياً للمسائل المتعلقة بالدعاية، والرأي العام، والانتخابات، وموضوعات الشأن العام. وقد تناولت دراسته الثانية، التي حملت عنوان **علم النفس المرضي والسياسة** (*Psychopathology and Politics*) (1920)، تحليل السير الذاتية للقادة المصلحين والثوريين، حيث قدم تأويلات لسلوكياتهم معتمداً في ذلك على درجة مواقفهم الثورية من آبائهم. أما الثلاثينات من القرن فقد شكلت، بتعددية ظواهرها، مختبراً كبيراً للاسوال لدراسة الدعاية السياسية. فانتخاب ف. د. روزفلت (F. D. Roosevelt) سنة 1932 كانت نقطة انطلاق لما عُرف بالسياسة الجديدة (*New Deal*)، وتقنيات تشكيل الرأي العام؛ حيث ارتبط الأمر بتعبئة الجماهير لدعم برامج دولة الرفاه (*Welfare State*) والخروج من الأزمة. وقد تزامن ذلك مع ظهور تقنيات سبر آراء الجمهور كأدوات أساسية في التدبير اليومي لمسائل الشأن العام. فاستطلاعات ما قبل الانتخابات، التي

(8) Hadley Cantril, *The Invasion from Mars: A Study in the Psychology of Panic: With the Complete Script of the Famous Orson Welles Broadcast*, with the Assistance of Hazel Gaudet and Herta Herzog (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1940).

أجراها غالوب (Gallup)، وروبر (Roper) وكروسلي (Crossley) قد نجحت بالتنبؤ بفوز الرئيس روزفلت سنة 1936. هذا المؤشر على تنامي دراسة الرأي العام وقوته، دفع بالجمعية الأمريكية لبحوث الرأي العام (American Association for Public Opinion Research) (AAPOR)، سنة 1937، إلى إنشاء أول مجلة جامعية تهتم بالاتصال الجماهيري، حملت عنوان *The Public Opinion Quarterly*.

لقد تَشَكَّلت الموضوعات الدراسية والبحثية للاسوال على خلفية النمو المتصاعد، خلال الثلاثينات من القرن العشرين، لاستراتيجيات الدعاية لدول المحور، من ناحية، والاتحاد السوفياتي والكومنتارن سابقاً، من ناحية ثانية؛ إذ اقترح، سنة 1935، في بحثه **السياسة العالمية وفقدان الأمن الشخصي** (*World Politics and Personal Insecurity*)، دراسة محتوى وسائل الإعلام دراسة منتظمة وبناء مؤشرات عامة، بهدف استخلاص توجهات (*Trends*)، أو ما أطلق عليه تسمية «اهتمامات العالم» (*World Attention*)؛ بمعنى العناصر التي تشكل «البيئة الرمزية العالمية»، وبالتالي إمكانية بناء سياسات عملية (*Policy-making*). وقد نجح، جزئياً، في تحقيق هذا المشروع، سنتي 1940-1941، عندما تم تكليفه تنظيم قسم دراسة الاتصال زمن الحرب (War Time Communication Study) بمكتبة الكونغرس.

وسائل الإعلام في مرآة السوسيولوجيا الوظيفية

من؟ ماذا يقول؟ من خلال أية قناة؟ لمن؟ وبأي أثر؟ إنها الصياغة التي خلقت شهرة لاسوال، التي تبدو، لأول وهلة، خالية من الغموض. لقد توصل لاسوال، سنة 1948، إلى تزويد السوسيولوجيا الوظيفية لوسائل الإعلام بإطار مفاهيمي، بعد أن ظلت سنوات عديدة لا تتجاوز مجموعة من دراسات الحالة. وعند

ترجمتها إلى أقسام بحثية، يمكن استخراج الفروع التالية: «تحليل التحكم والرقابة»، «تحليل المحتوى»، «تحليل وسائل الإعلام أو الحوامل»، «دراسة الجمهور»، «دراسة التأثيرات».

وقد تم، من الناحية العملية، إعطاء أفضلية لنقطتين أو بعدين في هذا البرنامج، هما: دراسة التأثيرات، وما يرتبط بها عملياً، وتحليل المحتوى، الذي أمد الباحثين بمعطيات تمكنهم من تفعيل مقارباتهم للجمهور. هذه التقنية في البحث (تحليل المضمون)، تهدف، حسب بيريلسون، إلى «التوصيف الموضوعي المنتظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال»[9]. وقد خضعت مسألة تأثيرات وسائل الإعلام في المتلقين، والتقييم المستمر لسلوكياتهم بهدف التعرف إلى التغييرات الحاصلة في مستوياتهم المعرفية وعواطفهم ومواقفهم وآرائهم وأفعالهم، لمعايير دقيقة يحكمها الانشغال بالحصول على نتائج كمية فاعلة، سواء تعلق الأمر بحملة توعية حكومية، أم بحملة إعلانية، أم بحملة علاقات عامة لإحدى المؤسسات، أم الأعمال الدعائية في سياق الظروف الحربية.

والحقيقة أن التقليد البحثي الذي يركز على تأثيرات وسائل الإعلام لم ينتظر سنوات الثلاثينات وما صاحبها من تنامي الطلب على أصحاب الخبرة التجارية خاصة، ليضفي خصوصية على طبيعة «البحوث الأمريكية» حول وسائل الإعلام. فقد تزامن ظهور الاهتمام بمسائل التأثيرات مع طلبات الخبرة ذات الطبيعة الاجتماعية خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فهذه المرحلة التي عرفت بفترة الإصلاحات الاجتماعية، شهدت إجراء الكثير من البحوث حول تأثيرات وسائل الإعلام على الأطفال والمراهقين، وذلك بهدف إثارة النقاش العام. وتأكيداً

---

(9) Bernard Berelson, *Content Analysis in Communication Research*, Foundations of Communication Research (Glencoe, IL: Free Press, [1952]).

لهذا التقليد في البحث في مسائل وسائل الإعلام والعنف، ظهر، سنة 1933، تقرير باين فاند (Payne Fund)، المكون من اثني عشر مجلداً، متضمناً دراسات سوسيولوجية، ونفسية، وتربوية جامعة، تناولت بالدرس والتحليل تأثيرات السينما على معرفة الثقافات الأجنبية، والمواقف من العنف والسلوكيات الجانحة. وعموماً، فإن الأبحاث والدراسات خلال هذه الفترة، التي يمثل تقرير مؤسسة باين فاند أفضل صيغة لها، قد ابتعدت عن مسلمة لاسوال، وأخضعت النظرية السلوكية والأثر المباشر للرسالة على المتلقي للكثير من التمحيص، وركزت، في المقابل، على متغيرات رئيسية أخرى في إشكالية التلقي، مثل، السن، والجنس، والبيئة الاجتماعية، والخبرات السابقة وتأثير الآباء[10].

ويرى لاسوال أن عملية الاتصال ترمي إلى تحقيق ثلاث وظائف رئيسية: «أ) مراقبة المحيط، من خلال الكشف عن كل ما يمكن أن يهدد أو يخل بنظام القيم لمجوعة ما، أو العناصر التي تُشَكِّلها؛ ب) ربط مجموع الأجزاء المُشَكِّلة لمجتمع ما لإنتاج استجابة تجاه المحيط؛ ج) نقل التراث الاجتماعي»[11].

وقد أضاف السوسيولوجيان، بول ف. لازرسفيلد (Paul F. Lazarsfeld) (1901-1976) وروبرت ك. ميرتون (Robert K. Merton) (المولود في العام 1910)، إلى هذه الوظائف الثلاث وظيفة رابعة، تتمثل في الترفيه، وقاما بإدماج عناصر أخرى في النموذج التأويلي، مسلطين الضوء في نفس الوقت على إمكانية

(10) Ellen Wartella and Byron Reeves, «Historical Trends in Research on Children and the Media: 1900-1960,» *Journal of Communication*, vol. 35, no. 2 (Spring 1985).

(11) Harold Lasswell, «The Structure and Function of Communication in Society,» in: Lyman Bryson, ed., *The Communication of Ideas: A Series of Addresses*, Religion and Civilization Series (New York: Institute for Religious and Social Studies, Distributed by Harper, [1948]).

حدوث اختلالات في هذا النموذج، وبروز وظائف ظاهرة وأخرى ضمنية. وتطبيقاً لـ«المعايير» الجَذابة التي اقترحها ميرتون في كتابه **المرافعة النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية** (*Social Theory and Social Structure*) (1949)، الذي يدعو فيه إلى الأخذ بالسوسيولوجيا ذات الأطروحات الوظيفية، فإن الكاتبين يحددان الوظائف باعتبارها محصلات تساهم في تكييف وتعديل نظام ما؛ أما الاختلالات فيمثلها كل ما يؤدي إلى تعطيل هذه الوظائف أو الحد من فاعليتها؛ وهو ما ينطبق، مثلاً، على «الوظيفية التخديرية»، باعتبار أنها تمثل اختلالاً وظيفياً، وتخلق نوعاً من اللامبالاة والنفور السياسي لدى فئات عريضة من الجمهور. فالوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام تمنع حصول الاختلالات، وبالتالي تقي المجتمع من الدخول في الأزمات. وإذا كانت الوظائف الظاهرة هي تلك التي يعيها ويسعى إلى تحقيقها القائمون على الشأن الجماعي، فإن الوظائف الضمنية هي عرضية أو عارضة وليست ضمن ما تم التخطيط له. وضمن لعبة الوظائف والاختلالات هذه، فإن مقاربة النظام الاجتماعي تعتمد على ثنائية التوازن واللاتوازن، والثبات وعدم الثبات. وكما يشير السوسيولوجي نوربير إلياس (Norbert Elias)، فإن «فكرة الوظيفة مبنية على حكم قيمي تخفيه القراءات المقدَّمَة للفكرة واستخداماتها. فالحكم القيمي يظهر في الإيحاء، بطريقة غير إرادية، بأن الوظيفة تعني أنشطة جزء من النظام ونعتها بأنها «جيدة» بالنسبة للكل، لأنها تساهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي الموجود... والمؤكد، أن بعض اليقين الديني، ذي الصبغة الاجتماعية، يتداخل هنا مع التحليل العلمي»[12].

(12) Norbert Elias, *Qu'est-ce que la sociologie? = Was ist Soziologie?*, trad. de l'allemand par Yasmin Hoffmann, Monde en cours (La Tour-d'Aigues: Ed. de l'Aube, 1991).

إن الرؤية التي صاغها ميرتون ولازرسفيلد، بعد الحرب، يمكن أن تنتسب إلى مسار المقاربات الوظيفية التي تبناها، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، علماء البيولوجيا، مثل لودفيغ فون بيرتالانفي (Ludwig von Bertalanffy)، أحد رواد نظرية الأنساق[13]، والإثنوغرافيون البريطانيون، مثل أ. ر. رادكليف ـ براون (A. R. Radcliffe-Brown) وبرونيسلو مالينووسكي (Bronislaw Malinowski)، الذين تأثروا كثيراً بدوركايم (Durkheim). وقد أخذ عنهما ميرتون مسلمة الوحدة الوظيفية للمجتمع.

فروقات في التنظير

درّس ميرتون ولازرسفيلد بجامعة كولومبيا. ويعتبر ميرتون، قبل كل شيء، منظراً للمنهجية السوسيولوجية وسوسيولوجيا العلوم. أما اهتماماته بسوسيولوجيا وسائل الإعلام فهي قليلة، مقارنةً بزميله، الذي برغم تعدد إشكالياته البحثية، استثمر كثيراً في هذا القطاع من العلوم الاجتماعية. بل إن تاريخ الوظيفية يجعل من لازرسفيلد أحد «الآباء» الأربعة المؤسسين لبحوث الاتصال الجماهيري، إلى جانب لاسوال، وعالمي النفس كيرت لوين (Kurt Lewin)، وكارل هوفلند (Carl Hovland). وقد أسس، لازرسفيلد، سنة 1941، مكتب البحوث الاجتماعية التطبيقية (Bureau of Applied Social Research) لجامعة كولومبيا، بعد أن هاجر إلى الولايات المتحدة سنة 1935. وقد كُلِّف هذا الطبيب النفسي النمساوي القريب من مدرسة فيينا، الذي يملك أهليةً عاليةً في مجال البحوث التطبيقية، سنة 1938، بإدارة مشروع إذاعة برنستون. هذا المشروع البحثي الإداري، الذي أنجزه بناء على طلب الطبيب النفسي مدير البحوث في الشبكة الإذاعية س. ب.

(13) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

س. (CBS) فرانك ستانتون (Frank Stanton) (أصبح في العهد التليفزيوني، رئيس مجلس إدارة الشبكة) وبالتعاون معه، فتح عهداً جديداً في الدراسات الكمية عن الجمهور. وقد نتج عن التعاون بين الرجلين، ظهور «محلل البرامج» (*Program Analyzer*)، أو «جهاز التعرف إلى خصائص الجمهور» (*Profile Machine*)، الذي يقوم بتسجيل ردات فعل الجمهور، من حيث الذوق، والنفور، واللامبالاة. إذ يقوم المشاهد سواء بالضغط على زر أخضر في يده اليمنى للتعبير عن رضاه، أو الضغط على زر أحمر في يده اليسرى للتعبير عن عدم استحبابه للبرنامج. أما عدم الضغط على أي من الزرين، فيُعبِّر عن موقف اللامبالاة. وترتبط هذه الأزرار بجهاز تسجيلي حيث تقوم مؤشرات بتسجيل حركات النزول والهبوط على حامل ورقي دوار، تعبر عن ردود أفعال المستمعين. هذه الآلية التي أطلق عليها «محلل لازرسفيلد-ستانتون» الخاصة بالإذاعة، سرعان ما تم نقلها وتَبَنِّيها من قِبَلِ المتخصصين بقياس ردات أفعال جمهور السينما.

إن مشروع المنهجية الأمبريقية للازرسفيلد، الذي تغلب عليه الاستطلاعات المتكررة على عينة واحدة من الأفراد لدراسة تأثيرات وسائل الإعلام، محكوم بنزعة كبيرة تهدف إلى استحداث صيغة رياضية للوقائع الاجتماعية. فهو يتباين مع الدراسات السابقة التي أجراها لازرسفيلد في النمسا عندما كان قريباً من الأفكار الاشتراكية. ففي بداية الثلاثينات، قام بالفعل ببحث سوسيولوجي حول ظاهرة البطالة في القرية النمساوية مرينتهال (Marienthal)، اعتمد فيه على دراسة المسارات الحياتية للأفراد في القرية، إضافة إلى استعانته بالملاحظة بالمشاركة[14].

(14) Paul Lazarsfeld, Marie Jahoda and Hans Zeizel, *Les Chômeurs de Marienthal*, traduit de l'allemand par Françoise Laroche; préface de Pierre Bourdieu, Documents (Paris: Editions de Minuit, 1981).

لقد ابتعد لازرسفيلد، في منفاه الأمريكي، عن تقاليد الالتزام الاجتماعي التي كرسها، خلال الثلاثينات، معظم مفكري مدرسة شيكاغو. إذ انتقد التصورات الذرائعية (البراغماتية) للكثير من المفكرين، أمثال كولي وبارك، حول وسائل الإعلام، الذين كانوا يرون في هذه الوسائط رافعات أساسية حديثة لخروج المجتمع من الأزمة وتوجيهه وجهة ديمقراطية. فرؤية لازرسفيلد ليست رؤية رَسُولِية، بل تمثل موقف شخص «إداري»، مهتم أساساً باستحداث أدوات تقييمية فاعلة ذات فائدة، لتسهيل عمل القائمين على وسائل الإعلام، التي كان يرى أنها محايدة. لقد كان منتقداً معترضاً على «البحث النقدي» مطالباً «بالبحث الإداري»[15]. ضمن هذه السياقات، ظهرت فكرة أنه ليس من مقاصد أي علم للمجتمع بناء مجتمع أفضل، لأن النظام الديمقراطي موجود بالفعل، ممثلاً في الولايات المتحدة، وليست هناك حاجة إلى تحسينه. بعد الحرب العالمية الثانية وتحت تأثير المكارثية (McCarthyism)، بدا أن التفكير في تحسينه أو الرغبة في اختراع نظام آخر، يعرض صاحبه لتهمة الميول الشمولية. هذا الموقف، قاد لازرسفيلد إلى إبعاد سيرورة الاتصال عن صيغ تنظيم السلطة الاقتصادية والسياسية.

إن تطور فكر لازرسفيلد يعكس تحولات عميقة عرفها حقل العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة. فابتداءً من العام 1935، ظهرت أقطاب جامعية وتوجهات نظرية جديدة تدريجية على خلفية معارضتها لسيطرة مدرسة شيكاغو؛ هذه الرؤى الجديدة تمثلت أساساً في هارفرد، وشخصيتها المحورية تالكوت برسونز (Talcott Persons) (1902-1979)، مؤلف **بنية الفعل الاجتماعي**

(15) Paul Lazarsfeld, «Remarks on Administrative and Critical Communication Research,» *Studies in Philosophy and Social Science*, vol. 9, no. 1 (Spring 1941).

(The Structure of Social Action) (1937)، كـأول مـحـاولـة لاستحداث علم موحّد مؤسس على الرؤية الوظيفية؛ وكولومبيا، ممثلة في لازرسفيلد وميرتون. وقد شَكَّل القطبان محوراً تأسس حوله تصور احترافي لطبيعة عمل السوسيولوجي، لكنهما لا يتقاسمان بالضرورة، ضمن المشروع الوظيفي، نفس المنطلقات حول دور البحث الأمبريقي. فبرسونز الذي يتقاسم مع باحثي كولومبيا فكرة العلوم الاجتماعية «المحايدة»، أي غير المنحازة أو المتحزِّبة، غير الملتزمة بدعم دولة الرفاه على اعتبار أن العلم ديمقراطي في ماهيته، إلا أنه وعلى خلاف لازرسفيلد وأعضاء فريقه الذين يرتزقون من مجموع العقود التي يبرمونها مع المؤسسات الخاصة والعمومية، ظل سوسيولوجي هارفرد، عن قصد، بعيداً عن التحالفات مع السلطة الاقتصادية ومنطق السوق، ونظام الخبرة عموماً. هذا الاختلاف له انعكاساته على طريقة تمثيل وتطبيق النظرية. فطوال رحلته البحثية، أكد برسونز وسوسيولوجيا العمل التي تَبنَّاها أن العلوم الاجتماعية تَتَّسِم بطابعها البنيوي الوظيفي (بنيووظيفية)، وأنها قادرة، حسب ما ذهب إلى ذلك فرنسوا بوريكو (François Bourricaud) الذي عَرَّف به في فرنسا، بـ «أن تتجاوز قصور العلوم الاجتماعية في خصوصياتها، وتمسك بالظواهر الاجتماعية ضمن كلية/ شمولية ترابطاتها التبادلية؛ هذه الكلية التي يجب ألّا تكون تجميعاً لأبعاد مختلفة متنوعة، بل كنسق من العلاقات التي تحدد بنية التفاعلات الاجتماعية»[16]. إن هذا الثراء الذي يتغذى من تداخل التخصصات وقد ميَّز مقاربة برسونز، يتعارض مع موقف ميرتون الحريص على الحفاظ على برنامج بحثي عملي (تطبيقي). فهذا

---

(16) F. Bourricaud, «Introduction,» dans: Talcott Parsons, *Eléments pour une sociologie de l'action*, introduction et traduction de F. Bourricaud (Paris: Plon, 1955).

الأخير اقترح العمل بمبدأ تراكم مجموعة من «النظريات ذات المدى المتوسط»؛ «نظريات تتوسط الفرضيات الصغيرة التي تنبثق بوفرة من الممارسة اليومية للبحث، وتأملات كبرى تنطلق من شبكة مفاهيمية رئيسية، حيث يمكن استنتاج درجة كبيرة من الانتظام في السلوك الاجتماعي الذي يمكن ملاحظته»[17].

«التدفق الثنائي للاتصال»

في الأربعينات والخمسينات، حددت السوسيولوجيا الوظيفية لوسائل الإعلام مسألة التجديد في اكتشاف عناصر وسيطة بين نقطة البدء ونقطة النهاية في سيرورة الاتصال. فقد أعادت النظر في المبدأ الآلي للاسوال حول التأثير المباشر غير المُكيف حسب الوضعيات، وبالتالي التدليل السطحي على «التأثير الجمعي الحشدي» «للمجتمع الجماهيري». وقد شَكَّل بحثان رائدان أساساً لظهور هذه النظرية الجديدة حول العناصر والمتغيرات الوسيطة.

فالدراسة الأولى، التي حملت عنوان **اختيار الشعب** (*The People's Choice*)، نشرت سنة 1944، من طرف لازرسفيلد وزملائه، برنار بيريلسون (B. Berelson) وهازل غودي (Hazel Gaudet). أما دافعهم الأساسي في عملية البحث، فقد كان قياس تأثير وسائل الإعلام على 600 ناخب من إري كاونتي (Erie County) في أوهيو (Ohio)، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية سنة 1940. أما الدراسة الثانية التي ظهرت سنة 1955، تحت عنوان **التأثير الشخصي: الدور الذي يلعبه الأفراد في تدفق وسائل الاتصال** (*Personal Influence: The Part Played by People in the Flow of Mass Communication*)، فقد كتبها لازرسفيلد وإيليهو كاتز (Elihu Katz)، معتمدين فيها على معطيات ميدانية تعود إلى عشر

(17) Robert King Merton, *Social Theory and Social Structure: Toward the Codification of Theory and Research* (Glencoe, IL: Free Press, 1949).

سنوات سابقة. ويتعلق الأمر أساساً بدراسة سلوك المستهلكين في عالم الأزياء والترفيه، ولا سيما المحددات التي تحكم اختيار الأفلام. فبتحليل سيرورة اتخاذ القرارات الفردية لعينة نسوية من 800 امرأة في مدينة يصل عدد سكانها إلى 000 60 ساكن (مدينة ديكاتور Decatur بـ إيلينوا Illinois)، اكتشفوا ـ كما ظهر في الدراسة السابقة ـ أهمية «المجموعة النووية». وهو ما جعلهم يقاربون تدفق الاتصال باعتباره سيرورة تتم على مرحلتين، حيث يعتبر دور «قادة الرأي» (Opinion Leaders) مركزياً. إنها نظرية التدفق على مرحلتين (Two-step Flow). ونجد ضمن الفئة الأولى الأشخاص الذين هم على دراية كبيرة بما يجري في محيطهم، لأنهم يتعرضون أكثر من غيرهم لوسائل الإعلام؛ أما الفئة الثانية فيمثلها الأفراد الذين يتابعون وسائل الإعلام بدرجة أقل، ويعتمدون على الآخرين في الحصول على المعلومات.

لقد اعتمد لازرسفيلد، في الميدان الانتخابي، على تقنية البانل (Panel) (نموذج من تقنيات البحث تخضع فيه عينة من الأشخاص لمقابلات متكررة لفترة زمنية معينة)، في دراسته للخطوات المتتابعة في اتخاذ القرار وهو في «طور التشكل والتخلق». هذه المنهجية ومسلمتها كانت معممة على سيرورة تبني وانتشار «التجديد»، سواء تعلق الأمر باقتناء آلة ما، أم بذور بالنسبة للمزارعين، أم سلعة استهلاكية، أم ممارسة طبية أم تكنولوجية. وقد وجهت هذه الرؤية البحث إلى استحداث طبقات، أو خطوات متعاقبة، تمر من خلالها كل عملية لتجديد ما، سواء تعلق الأمر بمنتج أو سلوك. وهو ما أدى إلى ظهور نماذج تقنينية تتضمن عدة مستويات (الوعي، الاهتمام، التقييم، التجريب، التبني أو الرفض)، وقد استُخدمت أُطراً لتحديد طرائق الاتصال الجماهيري أو الاتصال بين الأفراد الأكثر فاعلية في إحداث وتسريع تبني التجديد.

هذه الانشغالات المتقاطعة والنماذج تلتقي في كثير من أبعادها مع ما يطرحه المتخصصون في التسويق، مثل نموذج إيدا AIDA: capter l'Attention, susciter l'Intérêt, stimuler le Désir, passer à l'Action, ou à l'Achat (جذب الانتباه، خلق الاهتمام، تحفيز الرغبة، الانتقال إلى التنفيذ أو الشراء). ذلك أن التبادل والتواصل بين المؤسسات الجامعية وقطاع البحث الخاص كانا دائماً نشيطين. فمكتب البحوث الاجتماعية التطبيقية (Bureau of Applied Social Research) لجامعة كولومبيا، قام بإنجاز العديد من الدراسات التي تناولت موضوعات شتى، مثل أدوات التجميل، ومعجون الأسنان، والصابون، والقهوة أو اللباس الرجالي. إذ قام لازرسفيلد بتأهيل الكثير من الطلبة، الذين أصبحوا، لاحقاً، من «دهاقنة» الصناعة الإعلانية. بين هؤلاء إرنست ديشتر (Ernest Dichter)، ذو الأصل النمساوي (من مدينة فيينا Vienne)، ويعتبر أب آلية «البحث عن الدوافع»(*)، أو عالم النفس هيرتا إيرزوغ (Herta Herzog)، الذي وظفته إحدى الوكالات الإعلانية الكبرى النيويوركية، ليتحول لاحقاً إلى أحد الرموز البارزة في حقل البحث المهتم بمسألة الدوافع عند المستهلكين. أخيراً، فإن لازرسفليد وتلامذته لم يترددوا في طرح ومناقشة مناهجهم المستخدمة في استقصاء سلوكيات المستهلكين، ضمن الفضاء العمومي[18]. وقد اعترض ديشتر على طريقة لازرسفيلد وعاب عليه استثماره وتثمينه المبالغ فيه لسبر الآراء والاستبيانات المبنية بطريقة مغلقة (الموضوعات المغلقة)، وذلك على حساب الاستبيانات العيادية (الكلينيكية)، والتحليل النفسي (المقابلات

(*) أي البحث عما يدفع الفرد لاقتناء أو تبني شيء ما (المترجمان).

(18) Paul Lazarsfeld and Morris Rosenberg, eds., *The Language of Social Research: A Reader in the Methodology of Social Research* (New York: [Colliers], 1955).

المعمقة *Depth Interviews*، مثلاً)، والأنثروبولوجيا الثقافية، التي تتيح، حسب رأيه، التعرف إلى «صورة السلعة» و«الصورة الذهنية للعلامة التجارية»، باعتبار أن هذا البعد الأخير يمثل دافعاً رمزياً مهماً في الإقبال على الشراء. ذلك أن ديشتر يرى أن لازرسفيلد قد جانب الصواب عندما أخذ بالتقليد الرياضي لأدولف كيتلي بدل اعتماد المقاربة الفرويدية.

لقد وجدت أطروحات لازرسفيلد صدى كبيراً وكان لها تأثيرات كبيرة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقام علاقات واسعة مع الجماعة العالمية، شكلت ما سمّاه البعض «مؤسسة علمية عابرة للقارات»(19).

الاتصال والتنمية

في سنة 1983 تم تكليف دانيال ليرنر (Daniel Lerner) الإشراف على مشروع بحثي مشترك بين معهد مساشوساتس للتكنولوجيا :MIT) (Massachusetts Institute of Technology، حيث يعمل أستاذاً للعلاقات الدولية، ومكتب البحوث الاجتماعية التطبيقية بجامعة كولومبيا الذي يديره لازرسفيلد. يهدف هذا المشروع، الذي كان وراء طلب إنجازه الإذاعة الحكومية صوت أمريكا (Voice of America)، إلى تقييم تعرض مجموع الفئات السكانية ـ ضمن منطقة معروفة بعدم استقرارها السياسي ـ ست دول من الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران في عهد مصدق ـ لوسائل الإعلام وآرائهم حول المسائل المحلية والوطنية والعالمية،

(19) Michael Pollak, «Paul Lazarsfeld, fondateur d'une multinationale scientifique,» *Actes de la recherche en sciences socials*, no. 25 (1979).

ولاسيما قياس ردات أفعالهم على برامج الإذاعات العالمية (ب. ب. س.، صوت موسكو، وصوت أمريكا). وقد ظهرت نتائج هذه الدراسة المسحية الكبيرة المقارنة، سنة 1958، تحت عنوان **تجاوز المجتمع التقليدي: تحديث الشرق الأوسط** (The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East). وقد اقترح ليرنر في هذه الدراسة تصنيفاً للمواقف بالنظر إلى علاقتها بمسألة «التنمية» (Development)، التي يعتبرها، كما يشير إلى ذلك عنوان الدراسة، سيرورة انتقال من الحالة «التقليدية» إلى الحالة «التحديثية»، لا يمكن أن تستوحي نموذجها إلا من الغرب، حيث مكن الحراك النفسي (Empathy) الذي يميز الإنسان الحديث، من التغلب على السلبية والقدرية (الاستسلام للأقدار). هذه المفاهيم التي تم عرضها، بعد خمس سنوات من الانقلاب الذي أطاح رئيس وزراء إيران مصدق بسبب تأميمه للبترول، بدا أنها غير بريئة. إذ إنها تشرعن (تعطي الشرعية) لتصور معين للتنمية.

وقد عرفت الخمسينات والستينات تكاثر العديد من الدراسات التي أعطت دفعاً تطبيقياً «لنظرية التحديث»، وتلاقى حولها الكثير من الكتاب[20]. وقد أجمعت هذه النظريات على أن الخروج من التخلف يمر، بصورة خطية، بتجاوز «المجتمع التقليدي» إلى «المجتمع الحديث»، حيث تتركز في المجتمع الأول كل معوقات النهوض، بينما يملك المجتمع الثاني كل عوامل تحقق «ثورة الآمال المتصاعدة». كما أن التخلي عن قيم الأول واعتناق قيم الثاني لن يتحقق إلا بشرط أن تقبل كل دولة ناشئة اجتياز المراحل نفسها التي مرت بها أخواتها الأقدم منها في الغرب.

في ظل هذه «التعبئة العامة» من أجل التحديث، تغدو وسائل الإعلام أداة التحديث الأمثل بامتياز؛ فهي حاملة لمشعل الحراك الاجتماعي من

---

(20) Wilbur Lang Schramm, *Mass Media and National Development: The Role of Information in the Developing Countries* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1964), and Ithiel de Sola Pool, «Le Rôle de la communication dans le processus de la modernization et du changement technologique,» dans: Bert F. Hoselitz et Wilbert Moore, eds., *Industrialisation et société* (Paris: UNESCO, 1963).

خلال قدرتها على التأثير في سلوك الأفراد. أما من حيث الشق الثاني من العملية التحديثية، فإن التكنولوجيا هي الضامنة لتحقق هذا النمو الذي يعتبر في متناول كل فرد.

خلال الستينات والنصف الأول من السبعينات، وهي الفترة التي عرفت كثافة في برامج أطلقتها الكثير من الوكالات والمؤسسات التربوية، تم إنجاز العديد من الدراسات المسحية التطبيقية خدمة للسياسات القطاعية المهتمة «بنشر التجديدات والابتكارات» (تبني سياسات منع الحمل، الأخذ بالتقنيات الزراعية)، خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا. ويعتبر إيفرت روجرز (Everett Rogers) الشخصية المحورية لهذه الرؤية، حيث نشر، سنة 1962، كتابه حول هذه المسألة تحت عنوان **نشر التجديدات** *(The Diffusion of Innovations)*. وقد قدم روجرز مفهومه للتنمية - التحديث باعتباره «نوعاً من التغيير الاجتماعي، حيث يتم حقن النظام الاجتماعي بأفكار جديدة بهدف تحقيق زيادة في المداخيل وتحسين المستويات المعيشية اعتماداً على طرائق في الإنتاج أكثر تحديثاً وتنظيم اجتماعي أكثر أداءً». هذه الرؤية أدت إلى بروز استراتيجيات بحثية عملية مؤسسة، من ناحية، على تصنيفات حسب طبيعة الهدف، ومجموعة من المستويات التي يجب المرور بها لتحقيق التجديد، من ناحية ثانية. فضمن فئة الفلاحين، مثلاً، نجد «المجددين»، و«المتبنين الأوائل»، و«المجموعة الرائدة»، و«المجموعة المتأخرة»، و«المتخلفين».

وقد انتقد الكثير من المتخصصين في سوسيولوجيا الاتصال الريفي من أبناء العالم الثالث «نظرية التجديدات أو الابتكارات» أو ما يعرف بالنظرية الانتشارية (البث)، معتبرين أنها تجاهلت التراتبيات المتصلبة وعلاقات القوة داخل مجتمعات يحكمها التمايز الشديد، حيث أن عملية تشكل قرارات تبني أو رفض «فكرة تجديدية أو مجددة»، أو تعريف من هم «قادة الرأي»، محكومة ومشروطة بآليات توزع السلطة[21].

(21) Louis Ramiro Beltran, «Alien Premises, Objects, and Methods in Latin American Communication Research,» *Communication Research*, vol. 3, no. 2 (1976), and J. D. Bordenave, «Communication and Adoption of Agricultural Innovations in Latin America,» in: R. H. Crawford and W. R. =

القرار الجماعي

إذا كان اكتشاف المجموعة النووية والمستوى التَّوَسُّطي من طرف لازرسفيلد ومعاونيه، قد مَثَّل شيئاً جديداً في التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام، فإن الأمر يختلف بالنسبة لنماذج المقاربات الاتصالية الأخرى. ففكرة المجموعة النووية تعتبر، في الأساس، أحد المكونات المحورية في الإشكاليات البحثية لمدرسة شيكاغو. إضافة إلى ذلك، فإن التقاليد البحثية حول موضوع «الآثار غير المباشرة» على الأطفال والشباب، قد عرفت أوجها في الولايات المتحدة مع ظهور تقرير مؤسسة باين (Payne). وقد سبق كل ذلك، الأعمال الرائدة للألماني هيغو مانستربرغ (Hugo Munsterberg) (1863-1916)، الذي يعتبر أحد الممثلين الأوائل لعلم النفس التجريبي، وقد درس بهارفارد عشرين سنة. من دون أن ننسى الأبحاث الأولى لرائد علم النفس الاجتماعي الصناعي، ألتون مايو (Elton Mayo)، الذي اكتشف، بين 1927 و1932، دور المجموعات النووية والوظائف غير الظاهرة (الضمنية) لتحسين الإنتاجية ضمن أحد مصانع الوسترن إليكتريك (Western Electric)، مناقضاً بذلك ما ذهبت إليه الأطروحات التايلورية حول التنظيم العلمي للعمل.

لكن الفرضية المركزية التي أحدثت انعطافاً في مسألة الانتخاب السياسي التي تبنَّتها أول دراسة بحثية للازرسفيلد، تم استيحاؤها مباشرة من أعمال كيرت لوين (1890-1947). أسَّس لوين، الذي يشترك مع لازرسفيلد في أصوله النمساوية، مركز أبحاث ديناميكية الجماعة بمعهد مساشوساتس للتكنولوجيا (MIT: Massachusetts Institute of Technology)، سنة 1945، بعد أن دَرَّس أكثر من عشر سنوات بجامعة إيوا (Iowa)، حيث أشرف

Ward, eds., *Communication Strategies for Rural Development* (Ithaca, NY: = University of Cornell-CIAT, 1976).

علـى إدارة مـركـز بـحـث رفـاه الـطـفـولـة (Child Welfare Research Station). وقد نشر لوين، سنة 1935، كتاباً حمل عنوان: **نظرية ديناميكية للشخصية** (*A Dynamic Theory of Personality*)، أتبعه في السنة التي تلتها، بكتاب **مبادئ علم النفس الطوبولوجي** (*Principles of Topological Psychology*).

اهتم لوين بآليات اتخاذ القرار ضمن الجماعة، وظاهرة قادة الرأي و«ردات أفعال» الأعضاء على الرسائل التي يتم بثها حسب أنماط تواصلية متعددة. فجماعة التواصل الواجهي يمكن أن تكون العائلة أو العائلات، أو صفاً من التلاميذ، أو نادياً للشباب، أو مجموعة عمل، أو مجموع العاملين في مستشفى أو مصنع. وقد أتَاحت الحرب العالمية الثانية للوين الفرصة لتجريب قوانينه حول سلوك الجماعة إزاء مسألة التعبئة العامة حول المجهود الحربي، وذلك ضمن اقتصاد يتميز بالندرة. إذ تَركَّز الجهد البحثي لعالم النفس في وضع استراتيجيات إقناعية بهدف تغيير مواقف رَبَّات البيوت بخصوص الأنظمة الغذائية. وقد تجلت وتحددت، خلال هذه التجارب، فكرة حارس البوابة (*Gatekeeper*)، أو المتحكم في تدفق المعلومات، باعتبارها وظيفة يقوم بها «قادة الرأي» غير الرسميين.

أدخل لوين، ذو الخلفية الدراسية الفيزيائية والرياضية، مفهومي «الطوبولوجيا» و«العامل» (الشعاع الموجه في اللغة الرياضية)، واستخدم بطريقة مُبالغ فيها رسومات بيانية، ودوائر، ومربعات، وسهاماً، وإشارات لتحديد وتمثيل ما أطلق عليه مصطلح «نظرية حقل التجارب». فـ «الحقل»، بالنسبة له، هو هذا «الفضاء ـ الحياة»، أو الـ *Lebensraum*، حيث تتأسس العلاقات بين الكائن ومحيطه، ويَتحدَّد سلوك الفرد كنتيجة لعلاقته مع الفضاء الفيزيائي والاجتماعي الذي يؤثر عليه ويتيح له النمو في دائرته. إن المقاربة الطوبولوجية التي تَقرن الأبعاد الذهنية إلى الأبعاد الفيزيائية، تحلل الطريقة التي تنتهجها «العوامل» أو «القوى»، ذات الكثافة والاتجاه المتعددين

وتلعب دوراً فاعلاً في علاقة الأفراد ببعضهم البعض في محاولةٍ لتجاوز «التوترات» الناتجة عن بعض الحاجات لبنية ما.

أما مساهمة آخر قطب ضمن رباعي مؤسسي التحليل الوظيفي، وهو كارل هوفلند (1912-1961)، فإنها لم تأخذ نفس الاتجاه الذي حدَّده لوين. إذ إنه تَبنَّى مسلَّمات لاسوال ذات النزعة السُلوكية. لقد عُرف هذا الباحث بجامعة يال (Yale) خاصة بدراساته التجريبية التي أنجزها حول مسألة الإقناع خلال الحرب العالمية الثانية. وقد هدفت هذه الدراسات التي شارك فيها الجنود الأمريكيون المتواجدون على جبهات المحيط الهادي وأوروبا، إلى قياس فَاعِليَّة بعض أفلام الدعاية (Propaganda) لدول التحالف، وقد تضمنت توضيح أسباب وأهداف النزاع، ومعرفة تأثيراتها على نفسيات المجنَّدِين، ومستويات إلمامهم الإعلامي بما يجري، ومواقفهم أثناء الحرب. وقد أدت هذه الدراسات المخبرية إلى ظهور مجموعة كبيرة من الأبحاث، بعد الحرب، تمحورت حول أفضل السُبل لتحسين فَاعِلِية الإقناع الجماهيري، وذلك من خلال إجراء مجموعة من التجارب تراوحت بين «صورة القائم بالاتصال»، وطبيعة المحتوى والدراسات المسحية للجمهور. وقد نتج عنها كاتلوج (قائمة) ضخم تَضَمَّن وصفات مفصلة موجهة لخدمة «المُقْنِع» الجيِّد والرسائل الإقناعية الفاعلة؛ بمعنى الرسائل القادرة على تحوير طرق عمل التركيبة النفسية للأفراد، وبالتالي دفعهم إلى إنجاز الأفعال التي يرغب فيها القيِّمون على الاتصال.

إن بحوث وسائل الاتصال، التي تأسست في البداية على قناعة القوة الهائلة لوسائل الإعلام، قد خَفَّفَت من هذا الاعتقاد لاحقاً واعترفت بنسبية التأثيرات على المستقبلين، لكنها لم تتراجع أبداً عن الرؤية الاستخدامية الأداتية التي كانت وراء ميلاد نظرية لاسوال[22].

(22) Todd Gitlin, «Media Sociology: The Dominant Paradigm,» *Theory* =

أما المرحلة اللاحقة فشهدت ظهور نظرية الاستخدام والإشباع (*Uses and Gratifications*)[23].

صوت مختلف (ناشز)

رَكَّز رايت ميلز (Wright Mills) (1916-1962)، الأستاذ بجامعة كولومبيا، نقده الراديكالي، خلال فترة الخمسينات، على السوسيولوجيا التي اتخذت من «البيروقراطي» أو «موَظَّف الفكر» موضوعاً لها. هذا الصوت المنعزل، المعلن عن مظاهر تمرد المحافل الجامعية خلال العقد اللاحق، حمل خطاباً مُغايراً حول الاتصال، تَميَّز بأنه «غير وضعي، ومتناغم مع الاتجاهات العامة، والحركية النابضة للحياة الأمريكية»[24]. ومن هذا المنطلق، اعتبر ميلز، الذي توفي مبكراً، من الرواد الأوائل المؤسسين للدراسات الثقافية الأمريكية (*American Cultural Studies*)، في فترة تاريخية عرفت تَشَكُّل النواة الأولى للدراسات الثقافية البريطانية (*Cultural Studies*)[25].

ففي مواجهة سوسيولوجيا مُتفوِّقة ابتعدت، منذ نهاية الثلاثينات، عن أي رؤية إصلاحية وكَرَّست نفسها للهندسة الاجتماعية، ومن خلال اقتصارها على «دراسة المشاكل المجزأة والترابطات السببية المنعزلة» والاستجابة لحاجات «مثلث السلطة» (الاحتكارات والجيش والدولة)، التي فَصَّل آليات عملها في كتابه **نخبة السلطة** (*The Power Elite*) (1956)، طالب السوسيولوجي المتمرد بالعودة إلى **التَخَيُّل السوسيولوجي**، وهو عنوان أحد مؤلفاته

and Society, vol. 6, no. 2 ([1978]); Jean-Marie Piemme, *La Télévision comme on la parle* (Bruxelles; Paris: Labor Natan, 1980), et Paul Beaud, *La Société de connivance: Media, méditations et classes socials*, Babel (Paris: Aubier, 1984). =

(23) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب، ثانياً.

(24) James W. Carey, «The Origins of the Radical Discourse on Cultural Studies in the United States,» *Journal of Communication*, vol. 33, no. 3 (1983).

(25) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، ثالثاً.

التي ظهرت سنة 1959. وفيما ظل فيه ميلز وَفِيّاً للتقليد الفلسفي البراغماتي وامتداداته في التفاعلية الرمزية؛ فقد أبدى انفتاحاً على مساهمات الماركسية النقدية، إذ أعادت تحليلاته ربط إشكالية الثقافة بالسلطة، والتبعية والإيديولوجيا، وذلك من خلال ربط التجارب الشخصية المعاشة، ضمن الواقع اليومي، والرهانات الجماعية المتبلورة في البنى الاجتماعية.

لقد رفض ميلز الفصل بين الترفيه والعمل، كما اعترض على تعريف الترفيه باعتباره «مشكلة خاصة ضمن ميدان منفصل»، واستبدل فكرة «اللهو» غير المنتجة والخاصة بالتحليل الوظيفي الذي أفقدها كلَّ سمة تاريخية وكلَّ تَفَرُّد ثقافي، برؤية فكرية لـ «الترفيه الأصيل» أو الجاد، الذي يَتَمَيز عن الأشكال المختلفة للثقافة التجارية. إنه ترفيه لا يجعل من الفرد «إنساناً آلياً مَرِحاً»، راضياً بوضعه بالرغم من الفعل المتواصل الذي يُشَكِّل هذا الفرد هدفاً له من طرف «الجهاز الثقافي» المطبوع أكثر فأكثر بالمركزية. إن السؤال المركزي الذي حاول ميلز الإجابة عنه، خلال الخمسينات، كان: ما هو نوع المرأة أو الرجل الذي يسعى المجتمع إلى خلقه؟[26]. إنه نفس السؤال الذي لاحق السوسيولوجي الفرنسي هنري لوفافر (Henri Lefebvre) (1901-1991)، وقد شَخَّصه، من ناحيته، في مُؤَلَف رائد حول الحداثة المُتْعِيَّة (من متعة) التجارية كأفق للسعادة البشرية، حمل عنوان **نقد الحياة اليومية** (*Critique de la vie quotidienne*). (ظهر الجزء الأول سنة 1947، والثاني سنة 1962، والثالث سنة 1981). وقد اتَّفَق السوسيولوجيان على فضح اغْتِراب المجتمعات الممثلة بالقوتين العظيمتين آنذاك على جانبي الستار الحديدي.

---

(26) Charles Wright Mills, *Power, Politics and People: The Collected Essays of C. Wright Mills*, Edited with an Introd. By Irving Louis Horowitz (New York: Oxford University Press, 1963).

الفصل الثالث

نظرية المعلومات

ضمن سياقات ديناميكية تَمَيَّزت بالحرص على نقل النماذج العلمية الخاصة بالعلوم الدقيقة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، لعبت نظرية المعلومات، منذ نهاية الأربعينيات، دوراً مَرْكَزياً في هذا التَوجُّه. فقد حصلت فكرة «المعلومات»، اعتماداً على الآلات الاتصالية التي أفرزتها الحرب، على شرعيتها النهائية باعتبارها رمزاً يمكن إخضاعه للتَّكْمِيم (من كمية). وقد مَكَّنَها هذا التَّمَوضُع الجديد من أن تصبح أداة ربط أساسية تضمن تبادلاً مَفَاهِيمياً حراً بين التخصصات.

أولاً: المعلومات والنسق

النموذج الشكلي لشانون

في سنة 1948، نشر الأمريكي كلود إيلوود شانون (Claude Elwood Shannon) (ولد سنة 1916)، دراسة تفصيلية بعنوان **النظرية الرياضية للاتصال** (*The Mathematic Theory of Communication*)، وذلك في إطار منشورات بحوث مختبرات بال سيستم (Bell System)، أحد فروع مؤسسة الاتصالات الأمريكية المعروفة باسم أ. ت. ت. (ATT: American Telegraph &

(Telephone. وفي السنة اللاحقة، تحولت هذه الدراسة إلى كتاب، طبعته جامعة إيلنوا، متضمناً تعليقات وشروحات وارن ويفر Warren) (Weaver، منسق البحوث حول الحاسبات الآلية الكبيرة، خلال الحرب العالمية الثانية.

التحق شانون بمختبرات بال، سنة 1941، حيث عمل خلال الحرب، باعتباره مهندس الكترونيات، في ميدان الكريبتوغرافيا (فك الشفرات). وقد تَمَكَّن، خلال عمله في فك الشفرات السرية، من صياغة فرضياته حول النظرية الرياضية للمعلومات.

اقترح شانون بِنْيَة «نظام عام للاتصال». إذ كتب مشيراً إلى أن مشكلة الاتصال، بالنسبة له، تكمن «في إعادة إنتاج رسالة ما بطريقة دقيقة أو تقريبية من نقطة ما مختارة إلى نقطة أخرى» ففي هذه البنية الخطية، حيث تُحَدِّد الأقطاب مصدراً ونهاية، يرتكز الاتصال على المكونات التالية: المصدر (*Source*) (المعلومة) الذي يقوم ببث الرسالة (الحديث الهاتفي)، المشفر (*Encoder*) أو المرسل الذي يقوم بتحويل الرسالة (*Message*) إلى إشارات قابلة للإرسال (يقوم الهاتف بتحويل الصوت إلى ذبذبات كهربائية)، والقناة (*Channel*)، وهي الوسيلة المستخدمة في نقل الإشارات (الكابل الهاتفي)، ومفسر الشيفرة (*Decoder*) أو المتلقي، الذي يقوم بإعادة بناء الرسالة بالاعتماد على الإشارات، وأخيراً الوجهة (*Destination*)، وهي الشخص أو الشيء الذي تنقل إليه الرسالة. إن هدف شانون من ذلك هو رسم الإطار الرياضي الذي يمكننا من حساب تكلفة رسالة ما، أو اتصال ما بين وحدات هذا النظام في سياق اضطرابات عشوائية غير مرغوب فيها أطلق عليها تسمية «التشويش». ويُحِيل التشويش، كما يرى، على كل ما يمكن أن يمنع التوافق أو التناغم بين القطبين. فإذا أردنا تخفيف التكلفة إلى حدودها الدنيا، وجب علينا نقل الإشارات المناسبة، بأقل التكاليف.

تُمَثِّل هذه النظرية ذروة الجهود البحثية التي بدأت، في العقد الأول من القرن العشرين، بالأعمال البحثية لعالم الرياضيات الروسي أندري أ. ماركوف (Andrei A. Markov) حول نظرية الرموز التسلسلية في الأدب. وقد تواصلت هذه الأبحاث مع فرضيات الأمريكي رالف ف. ل. هارتلي (Ralph V. L. Hartley)، الذي اقترح لأول مرة، سنة 1927، الوحدة القياسية الأولى الدقيقة لقياس المعلومات في ارتباطها ببث الرموز ؛ هذه الرموز هي الصيغة الأولى للبيت (*Bit* (*binary digit*) ولغة التعاكس الثنائي. ولاحقاً، ظهر عالم الرياضيات البريطاني، آلن تورينغ (Alan Turing) الذي ابتكر، سنة 1936، مخططاً بيانياً لآلة قادرة على معالجة المعلومات. كما أن نظرية شانون قد سبقتها، من ناحية، أعمال جون فون نومان (John von Neumann) الذي ساهم في بناء آخر أكبر حاسبة آلية إلكترونية، قبل ظهور الحاسوب، بين سنوات 1944 و1946، بناءً على طلب من الجيش الأمريكي لقياس مسارات الصواريخ، ومن ناحية ثانية، أفكار نوربرت وينر (Norbert Wiener)، مؤسس السيبرنيطيقا، الذي تابع شانون محاضراته.

وسواء تعلق الأمر بالعلاقات بين الآلات، أو الكائنات البيولوجية، أو المؤسسات الاجتماعية، فإن سيرورة الاتصال ما هي إلا استجابة لبنية خطية ترى في الاتصال سيرورة عرضية؛ بمعنى أنها متأثرة بظواهر عشوائية، تقع بين مرسل حر في اختيار الرسالة التي يريد بثها، ومتلقٍ يستقبل هذه المعلومة في سياق تكثر فيه الإكراهات. إنها، عموماً، الرؤية التي تَوَصَّل إليها الكثير من الباحثين المنتمين إلى تخصصات مختلفة، بعد نشر دراسة شانون. فقد أخذوا عنه مفاهيم المعلومات، ونقل المعلومات، والتشفير، وفك التشفير، وإعادة التشفير، والإطناب والتشويش، وحرية الاختيار. وقد تَبَنَّى الكثير من العلوم الإنسانية هذا النموذج

مصْحوباً بالافتراض القائل بحيادية الجهات «المرسلة» و«المتلقية» للرسائل. فالمصدر، من حيث هو نقطة انطلاق للاتصال، يعطي شكلاً معيناً للرسالة التي يُحَوِّلها المرسل إلى «معلومة» يقوم بتشفيرها، لتصل، في النهاية، إلى آخر نقطة في السلسلة الاتصالية. إن ما جذب انتباه عالم الرياضيات، هو المنطقية التي تتضمنها هذه الآلية. فنظريته لا تأخذ بعين الاعتبار دلالات الإشارات، أي المعنى الذي يضفيه عليها المتلقي، والنية التي تقف وراء عملية بثها من طرف المرسل.

لقد أثَّر هذا التصور لوسائل الاتصال، على سيرورة الاتصال باعتباره خطّاً مستقيماً يقع بين نقطتي بداية ونهاية، في رؤية الكثير من المدارس والاتجاهات البحثية المتعددة، بل حتى تلك المتناقضة راديكالياً. ويَتَجَلَّى ذلك في مجموع أعمال التحليل الوظيفي لمسألة «التأثيرات»، كما أثّر بعمق في الألسنية البنيوية[1]. إن الإغناء والتعقيد الذي أضافته سوسيولوجيا وسائل الإعلام تدريجياً إلى هذا النموذج الشكلي الأساسي، وذلك من إدماج متغيرات أخرى[2] ظل يحترم رسم البنية الأولى للنموذج: منشأ - نهاية. ومع أنها قامت بتهذيبه وتدقيقه، إلا أنها لم تغيِّر في طبيعته، التي تعتبر «الاتصال» مُسَلَّمة يقينية، ومُعطى خاماً.

إن النموذج المكتمل (النهائي) لشانون قد أسَّسَ لمقاربة للتقنية تختصرها في بعدها الأداتي الاستخدامي. إنه أُفُق يستعبد أو

---

(1) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، ثانياً.

(2) Charles E. Osgood, George S. Suci [and] Percy H. Tannenbeaum, *The Measurement of Meaning* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1957); Bruce H. Westley and Malcolm S. McLean, «A Conceptual Model of Communication Research,» *Journalism Quarterly*, no. 34 (1957); David Kenneth Berlo, *The Process of Communication: An Introduction to Theory and Practice* (New York: Holt, Rinehart & Winston, [1960]), and Wilbur Lang Schramm and Donald F. Roberts, eds., *The Process and Effects of Mass Communication*, rev. ed. (Urbana, IL: University of Illinois Press, [1971]).

يُقْصِي كل طرح إشكالي يعرّف التقنية بمصطلحات غير مصطلحات الحساب والحوسبة والتخطيط والتنبؤ.

المقاربة النسقية للجيل الأول

هناك ارتباط وثيق بين ظهور فكرة «المعلومات» والأبحاث البيولوجية. فما إن صاغ شانون نظريته الرياضية حول الاتصال، حتى تَسَرَّب الكثير من مصطلحاتها إلى البيولوجيا، مثل المعلومة والشَّفْرة. فقد استخدمها إروين شرودينغر (Erwin Schrödinger)، سنة 1943، لشرح نماذج نمو الفرد من خلال الكروموزمات (الصِّبْغِيَّات). وقد صاحبت القوة التنظيمية للنموذج الرياضي لشانون، ابتداءً من ذلك التاريخ، كل الاكتشافات الكبرى للبيولوجيا: اكتشاف الجينات الوراثية كحامل للوراثة سنة 1944، على يد الأمريكي أوزولد أفري (Oswald Avery)؛ تِبيان بنيتها الثنائية الحلزونية من طرف البريطاني فرنسيس كريك (Francis Crick) والأمريكي جيمس واتسون (James Watson)، سنة 1953؛ أعمال الثلاثي الفرنسي، فرنسوا جاكوب (François Jacob) وفرنسوا ووف (François Lwoff) وجاك مونو (Jacques Monod)، حول الشيفرة الوراثية وهو الحاصل على جائزة نوبل سنة 1965. لقد اقتبس شانون، في صياغة نظريته، من التحليل البيولوجي للأنظمة العصبية. في مقابل ذلك، زَوَّدَت النظرية الرياضية للاتصال المتخصصين في البيولوجيا الذَّرية إطاراً مفاهيمياً لشرح وتوضيح الخصوصية البيولوجية والطابع المُتفرِّد للكائن البشري(3).

في سنة 1933، نشر البيولوجي لودفيغ فون بيرتالانفي مُؤَلفاً حمل عنوان **نظريات حديثة للتطور** (*Modern Theories of Development*)، ضَمَّنَه المحاور الكبرى لما قام لاحقاً، أي بعد

(3) François Jacob, *La Logique du vivant: Une histoire de l'hérédité*, bibliothèque des sciences humaines ([Paris]: Gallimard, [1970]).

الحرب العالمية الثانية، بصياغته تحت مسمى «نظرية الأنساق». وقد تم استثمار هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية، نظراً لأن المبادئ التي تَتَضمنها تُمَثِّل أدوات فاعلة في العمل التَعْبوي من أجل تحقيق أهداف استراتيجية. لقد استخدم بيرتالانفي مصطلح «وظيفة» وذلك بإرجاعه إلى «السيرورات الحيوية أو العضوية على اعتبار أنها تحافظ على الجهاز العضوي». ومن هنا يَتَّضِح لنا أن النظرية النَّسَقِية والوظيفية تتقاسمان نفس المفهوم المركزي، أي الوظيفة، الذي يشير إلى تفوق أو أولية الكل على الجزء.

إن طموح النظرية النَّسقية يكمن في النظر إلى الأشياء في أبعادها الكُلِّية الشاملة، والتركيز على التفاعل بين الأجزاء بدل النظر في العلاقات السببية، ومقاربة تعقد الأنساق (الأنظمة) ككيانات أو مجموعات ديناميكية ذات علاقات متعددة ومتغيِّرة.

تعتبر العلوم السياسية من الحقول الأولى التي سعت إلى تطبيق النظرية النَّسقية على إشكاليات الاتصال الجماهيري. فقد تم اعتبار الحياة السياسية «نسقاً في السلوك»؛ فالنسق يَتَميز عن البيئة الاجتماعية التي تَتَضَمنه أو تحتويه، ويَتعرَّض لتأثيراتها المتعددة؛ كما أن التغيرات المُسجلة داخل بُنى وسيرورات نسق ما يمكن تفسيرها بأنها جهود تقوم بها مكونات النسق لضبط أو مواجهة توتر ما، سواء كان مصدره البيئة الخارجية أم النسق نفسه؛ أضف إلى ذلك أن قدرة النسق على التَّحَكم في التَّوَتر وضبطه تعتمد على توفر المعلومات وطبيعتها، والتي يُشكِّل رجع الصدى (*Feedback*) أو التغذية المرتدة أحد أهم مصادرها. إن السياسة، في هذه الرؤية، يُنظر إليها باعتبارها نسقاً قائماً على ثنائية المدخلات والمخرجات (*input-output*)، تُشكِّله التفاعلات مع بيئته التي يتجاوب معها، من خلال التكيف الناجح نسبياً. إن تجاوب النسق يعتمد على سرعة الحصول على المعلومات والدِّقة في معالجتها. ويعود هذا التوصيف للمقاربة النسقية إلى الأمريكي

المتخصص في العلوم السياسية دايفيد إيستون (David Easton)، وقد ضمَّنه كتابه **إطار عملي للتحليل السياسي** (*A Framework for Political Analysis*) (1965)؛ وهو مُؤَلَّف يحمل دلالات كبيرة على كثافة حضور المعلومات من حيث هي أداة بحثية في الدراسة المقارنة للأنساق السياسية. كما سعى متخصص آخر في نفس الحقل، هو الأمريكي كارل و. دوتش (Karl W. Deutsch)، إلى تَمَثُّل المرجعية الاتصالية وتطبيقها، منذ بداية الخمسينات، على العلاقات الدولية (**القومية والاتصال الاجتماعي** *Nationalism and Social Communication*، 1953). ثم قَدَّم بعد عشر سنوات من ذلك، تطبيقاً آخر للمقاربة النسقية في كتاب حمل العنوان **عصب الحكومة: نماذج الاتصال السياسي والتَّحَكم** (*The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control*).

وقد سيطرت هذه الموجة على الدراسات الاتصالية، إذ نجد الكثير من الباحثين المعروفين بالتنظير في حقل الاتصال الجماهيري والرأي العام، قد اكتشفوا حينها حسنات النموذج النسقي وطبقوه في دراساتهم حول سيرورة اتخاذ القرارات السياسية[(4)]. وقد شكلت رهانات الحرب الباردة والبحث عن رؤى عملية في إدارتها دوافع رئيسية في الاهتمام بالمقاربة النَّسَقية: توازن السلطة، والأمن الجماعي، والحكومة العالمية. ولقد كان ضغط الحاجة إلى الخبرة مُلِحاً وقوياً إلى درجة أن إيتيل دو سولا بول (Ithiel de Sola Pool)، أستاذ بـ م. إ. ت.، لم يتردد في المساهمة، بناءً على طلب من البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية)،

(4) Harold Dwight Lasswell, *The Future of Political Science*, American Political Science Association Series (New York: Atherton Press, 1963), and Raymond Augustine Bauer, Ithiel de Sola Pool and Lewis Anthony Dexter, *American Business and Public Policy: The Politics of Foreign Trade*, Foreword by Max F. Milikan, Atherton Press Political Science Series (New York: Atherton Press, 1963).

في صياغة نموذج (*Agile-Coin*) غَذّى الاستراتيجيات الموجهة ضد العصيان أو التمرد (للتذكير فإن *Coin* هي إدغام لـ (*Counterinsurgency*) (أي مقاومة التمرد) في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

كما كان للنموذج النسقي انعكاسات أخرى لم تكن حصيلة السياق العالمي مباشرة. فقد أتاح للأمريكي مالفن دو فلار (Melvin De Fleur) مثلاً، خلال هذه الفترة من الستينات، جعل البنية الخطية لشانون أكثر تعقيداً، وذلك من خلال تِبْيان الدور الذي تلعبه التغذية المرتدة (*Retroalimentation*) (*feedback*) في «النظام الاجتماعي»، الذي تُشَكِّله وسائل الاتصال الجماهيرية في مجموعها. فقد سلم بـ «أن كل وسيلة إعلامية هي، في حد ذاتها، نظام اجتماعي مستقل، لكن وسائل الإعلام مرتبطة ببعضها البعض، في نفس الوقت، بطريقة نسقية»[5]. ورأى أن كل مجموعة يمثلها «نظامان فرعيان» مكلفان، على التوالي، «الإنتاج» و«التوزيع»، ويتشكلان من عدد من الفاعلين لكل واحد منهم «أنظمته التي تدير الأدوار». وبين هؤلاء الفاعلين نجد، خاصة، الوكالات الإعلانية، ومؤسسات دراسات السوق وقياس الجمهور، والمنظمات المكلفة التنظيم القانوني والتحكيم. ويتحكم مبدأ الحفاظ على «توازن النسق/ النظام» في المضامين التي تحملها هذه الوسائل. لقد أثرى إيتيل دو سولا بول نظرية الأنساق، خلال النصف الأول من السبعينات، وذلك بتطبيقها على تحليل السيناريوهات الجديدة لتنظيم الحياة السياسية، وقد غَدَت ممكنة بفضل تطوُّر تكنولوجيا التليفزيون الكابلي[6] .

---

(5) Melvin L. De Fleur, *Theories of Mass Communication*, McKay Social Science Series (New York: D. McKay, 1966).

(6) Ithiel de Sola Pool, ed., *Talking Back: Citizen Feedback and Cable Technology* (Cambridge, MA: MIT Press, [1973]).

أما في فرنسا، فقد وضع المهندس عالم الرياضيات، أبراهام مولز (Abraham Moles) (1920-1922)، مشروعه النظري لـ «إيكولوجيا الاتصال» (Ecologie de la communication) تحت مظلة النظرية الرياضية لشانون وتحليلات نوربرت وينر. إن مفهوم الاتصال يحيل، عند مولز، على «الفعل الدافع لكائن عضوي أو نسق محدد انطلاقاً من نقطة ما، ولتكن ر (R)، للمساهمة في تجارب (*Erfahrungen*) ومحفزات بيئة فرد آخر أو نسق يقع في مكان وزمان آخرين، وذلك باستخدام العناصر المعرفية المتقاسمة بينهما». إن ايكولوجيا الاتصال، بهذا الشكل، هي علم التفاعلات بين كائنات مختلفة داخل حقل ما. وقد كتب مولز موضحاً هذه الفكرة: «إن كائنات الاتصال (*Espèces de communication*)، القريبة أو البعيدة، المُنْدثِرة أو المُسجلة، اللَّمْسية أو السَّمعية، المعروفة أو المجهولة، هي كائنات تتفاعل بالفعل وتؤثر في بعضها البعض ضمن الفضاء المغلق الذي تشكله الساعات الأربع والعشرون من الحياة اليومية، أو الفضاء الاجتماعي للكرة الأرضية»[7]. وتَتضمَّن هذه الإيكولوجيا فرعين مختلفين. أما الأول فَيُشكِّل الفرد وحدته الأساسية، ويهتم بصيغ التفاعل الاتصالي للفرد ضمن فضاء الوقت، وما يرتبط به من حساب نتائج استثمار الوقت، وفضاء المكان، أي المسافة المقطوعة ضمن حيز جغرافي ما. ويحيل الفرع الثاني على تنظيم طرائق التعاقد بين الأفراد، وتفعيل الحيز العقلاني، والتحكم الذهني (Conditionnement) الكوني الذي تمارسه قنوات كثيرة من خلال قوة وكثافة حضور رسائلها، وتخزين هذه الأخيرة في فضاءات الذاكرة، كأرشيف المكتبات.

(7) Abraham Moles, «Le Mur de la communication,» *Actes du XVe congrès de la ASPLF*, vol. II (1975).

ثانياً: المرجعية السيبرنيطيقية

التدهور

نشر نوربرت وينر أستاذ شانون السابق، خلال السنة الأولى التي ظهرت فيها النسخة الأولى لنظرية هذا الأخير، كتابه **السيبرنيطيقا أو التحكم والاتصال عند الحيوان والآلة** (*Cybernetics or Control and Communication in the Animal and Machine*). وقد ضَمَّنه رؤيته لمسألة التنظيم داخل المجتمع المستقبلي القائمة على مادة أولية جديدة ستظهر قريباً وتتمثل، حسب رأيه، في «المعلومة». وبالرغم من أنه دعا بكل قوة إلى تَخلِيق هذا النموذج الأعلى لـ «مجتمع المعلومات»، هذه «الطوباوية الجديدة»[8]، إلا أنه حَذَّر، في نفس الوقت، من مخاطر الانحرافات التي قد يحملها. فالتدهور، كنزوع للطبيعة إلى تدمير المُنظم وتسريع ظاهرة التخريب البيولوجي والفوضى الاجتماعية، يمثل الخطر الأعظم الذي يجب تحاشيه. وتعتبر المعلومات والآلات التي تعالجها والشبكات التي تنسجها من أنجح الوسائل لمواجهة هذا النزوع نحو التدهور. وقد كتب وينر بهذا الخصوص يقول: «إن مجموع المعلومات في نظام ما هو مقياس درجة تنظيمه؛ والتدهور هو مقياس درجة فوضويته؛ حيث أن كل منهما يمثل الوجه السلبي للآخر». إن قيام مجتمع المعلومات مشروط بالقدرة على تدوير المعلومات، وتبادلها من دون معوقات. فهي مناقضة، من حيث المبدأ والتعريف، للحصار وممارسة السِّرية، وعدم المساواة في الوصول إلى المعلومات، وتحويل، هذه الأخيرة، إلى سلعة. ذلك أن اتساع دائرة التدهور والتراجع مرتبط، مباشرة وتناسبياً، بتراجع

---

(8) Philippe Breton, *L'Utopie de la communication: Le Mythe du village planétaire*, La Découverte-poche; 29 (Paris: La Découverte, 1977).

التقدم. وعلى عكس شانون الذي تجنب تقديم قراءته لتطور المجتمع، فإن وينر، لم يتردد تحت ضغط عودة البربرية التي شَكَّلتها الحرب العالمية الثانية، في فضح مخاطر التدهور، موجهاً نقداً راديكالياً لـ «العوامل المناقضة للانضباط الذاتي» (*Facteur anti-homéostatiques*)، والمتمثلة في التحكم المفرط في وسائل الإعلام. لأن «هذا النظام، الذي يجب أن يساهم، أكثر من أي شيء آخر، في الانضباط الاجتماعي الذاتي، سقط حسب رأيه، مباشرة في أيدي أولئك المَهووسين بالسلطة والمال».

«المجمع الخفي»

ظهرت خلال الأربعينات من القرن العشرين جماعة من الباحثين الأمريكيين من مشارب أكاديمية متعددة، بينهم أنثروبولوجيون (علماء إناسة)، وعلماء ألسنية، ورياضيات، وسوسيولوجيا، وعلم نفس، وقد اتخذت منحى معاكساً للنظرية الرياضية لشانون التي بدت في طريقها إلى فرض نفسها مرجعية مركزية. بدأ تاريخ هذه المجموعة، التي عرفت باسم «المجَمع الخفي» أو «مدرسة بالو ألتو» (Palo Alto) (نسبة إلى مدينة صغيرة في إحدى الضواحي الجنوبية لسان فرانسيسكو)، سنة 1942، بتشجيع من عالم الأنثروبولوجيا غريغوري بيتسون (Gregory Beteson)، وبمشاركة بيردوستل (Birdwhistell)، وهال (Hall)، وغوفمان (Goffman)، وواتزلويك (Watzlawick)، الخ. لقد تركت الجماعة النموذج الخطي للاتصال، وتَبَنَّت النموذج الدائري الارتدادي الذي اقترحه وينر؛ إذ اعتبرت أنها أَوْلَى بالنظرية الرِّياضية، وأن الاتصال يجب أن يكون حقل دراسة للعلوم الاجتماعية بناءً على نموذج خاص بها. وقد قَدَّم إيف فانكن (Yves Winkin) تلخيصاً جيداً للفوارق في المواقف: «إن تَعقُّد أقل وضعِيات التفاعل، حسب هذه الجماعة، يصل إلى درجة عالية بحيث يبدو من العبث اختصاره في «متغيرين» أو «متغيرات» عدة

تعمل بطريقة خطية. إن تصور البحث في حقل الاتصال، يجب أن يتم بالنظر إلى مستوى التَّعَقُّد، والسياقات المتعددة والأنظمة الدائرية»[9]. إن دور المتلقي، في هذه الرؤية الدائرية للاتصال، يماثل في الأهمية دور المرسل. لقد حاول باحثو مدرسة بالو ألتو، بالاعتماد على مفاهيم ونماذج مستوحاة من المقاربة النَّسَقية، تشخيص وتِبْيان وضعية تفاعلية شاملة، لا دراسة بعض المتغيرات فحسب بمعزل عن المتغيرات الأخرى. إن ماهية الاتصال، حسب هذه المدرسة، تكمن في سيرورات علائقية وتفاعلية (المكونات أو العناصر أقلُّ أهميةً أقل من العلاقات التي تنشأ بينها). فكل سلوك بشري يملك قيمة اتصالية (العلاقات التي تَتوزَّع وتتداخل بطريقة تبادلية، يمكن دراستها باعتبارها نظاماً واسعاً للاتصال)؛ ذلك أن ملاحظة تتابع الرسائل المُتموقعة ضمن السياق الأفقي (تعاقب الرسائل المتتالية)، والسياق العمودي (العلاقة بين الأجزاء والنسق)، تُمَكِّننا من استنباط «منطق الاتصال»[10]. أخيراً، فإن الاضطرابات النفسية تحيل على اختلالات في الاتصال بين الفرد الحامل لهذه الأعراض وبين محيطه.

إن فكرة الاتصال بما هي فعل لفظي منعزل، واع وإرادي وتَقُوم عليها السوسيولوجيا الوظيفية، قد نقضتها فكرة الاتصال بما هو سيرورة اجتماعية تسمح بإدماج عدة طرائق في السلوك (الأداء): الكلمة، الحركة، النظرة، المسافة الفاصلة بين الأفراد. وبهذا فإن الاهتمامات البحثية لهذه المدرسة قد أعطت أولية للحركة (الكينيزيك Kinésique)، واستخدام الحيز المكاني في

---

(9) Yves Winkin, ed., *La Nouvelle communication* (Paris: Editions du Seuil, 1984).

(10) Paul Watzlawick, Janet Helmick Beavin [and] Don D. Jackson, *Pragmatics of Human Communication: A Study of Interactional Patterns, Pathologies, and Paradoxes* (New York: Norton, [1967]).

العلاقات بين الأفراد (بروكسيميك Proxémique). كما بَيَّنت أن السلوكات الفردية غير السَّوِية هي انعكاس للبيئة الاجتماعية. إن تحليل السياق، ضمن هذه الرؤية، يصبح أكثر أهمية من تحليل المضمون. ذلك أن الاتصال يتم تصوره كسيرورة متحركة ذات مستويات عديدة، حيث يجب على الباحث، الذي يسعى لالتقاط لحظات تدفق المعاني، أن يصف انتظام مختلف طرائق السلوك ضمن سياق ما.

في سنة 1959، نشر إدوارد ت. هال (Edward T. Hall)، أحد أعضاء هذه الجماعة، كتابه الأول الذي حمل عنوان **اللغة الصامتة** (*The Silent Language*). وقد تضمن هذا الكتاب استنتاجات الباحث حول العقبات التي تعترض العلاقات بين الثقافات. وقد توصَّل إليها بناءً على ملاحظاته الشخصية الميدانية باعتباره ضابطاً مسؤولاً عن فيلق مُكوَّن من السود، خلال الحرب، ثم مشرفاً على تأهيل الموظفين الدبلوماسيين. لقد بَيَّن هذا الباحث الذي حدد المفاصل الكبرى لاستخدام الحيز المكاني، أن هناك تعدداً في اللغات والرموز، أو «اللغات الصامتة» الخاصة بكل ثقافة: اللغات الزَّمنية، لغات الفضاء/ المكان، لغات التملك المادي، لغات نماذج الصداقة، لغات التفاوض والاتفاق. هذه اللغات الشكلية هي مصدر «التصادم الثقافي»، وسوء الفهم بين الأشخاص الذين لا يتقاسمون نفس الرموز، ولا يضفون، على القواعد المنظمة للفضاء أو مسألة إدارة الوقت، مثلاً، نفس الدَّلَالَات الرَّمزية.

مع ذلك، فإن العالم انتظر ظهور أزمات النماذج السوسيولوجية الكبرى، التي تزامنت مع عودة الاهتمام بالفضاءات الحَمِيمِيَّة للأفراد، ليعترف، خلال الثمانينات، بالمساهمة الفاعلة لمجموع أقطاب مدرسة بالو ألتو في تأسيس نظرية محورية ترى في الاتصال سيرورة مبنية على التفاعلات.

لا يمكننا إلا أن نتواصل

(On ne peut pas ne pas communiquer)

في مقابلة مع كارول ويلدر، نشرت سنة 1977، في *Journal of Communication* (المجلد 28، العدد 4، 1978)، حَدَّد بول واتزلويك بعض التوجُّهات التي تحكم تحليلاته.

- ويلدر: تُحيل المُسَلَّمة الأولى لرؤيتكم البراغماتية/ النفعية - «لا يمكننا إلا أن نتواصل» - على الأبعاد الضِّمنية (غير الظاهرة) للاتصال. لكن البعض يعتقد أن هذه المقولة تُوسِّع حدود ما يشكل الاتصال متجاوزة بذلك ركائزه التي وَلَّدت الكثير من الدلالات المهمة؟

- واتزلويك: يمكن اختصار هذا التساؤل في التدليل التالي: «هل يمكن اعتبار القَصْدِيَّة مُقَوِّماً أساسياً في الاتصال؟». فإذا كان الشخص مُهتماً بتبادل المعلومات انطلاقاً من مستوى، يمكن أن نطلق عليه مصطلح واع أو إرادي أو قصدي، فإن الإجابة بالفعل، هي «نعم». لكن إذا تَبنَّيتِ وجهة نظرنا وأكَّدتِ أن كل سلوك، في حضور شخص آخر، هو اتصال، وجب عليك أن تدفعي بالمسلمة إلى أبعد من ذلك.

سأعطيكِ مثالاً على ذلك. حضرت، منذ سنوات، مؤتمراً حول الاتصال في إحدى المناطق الجبلية الصخرية، وكنت أقيم في فندق مُكَوَّن من بيوت صغيرة، كل واحدٍ مقسَّم إلى غرفتين، وكان الحائط الفاصل بين غرفتي والغرفة التي يشغلها أحد زملائي غير سَمِيك. وذات يوم، استلقيت، بعد الغذاء، للقيلولة، وقبل أن أخلد إلى النوم، سمعت صديقي يدخل إلى غرفته. وبدأ يقوم بشيء ما يشبه الرقص بالضرب على الأرض بالأرجل(*). وقد أدركت أنه لم يكن يعرف أني موجود بغرفتي، لكن هذا السلوك أثر كثيراً على تصرفي أنا، لأني كنت أعرف أنه يعتقد أنه موجود لوحده. وبالتالي، فقد بقيت مستلقياً حتى خرج، لأني إذا تحركت، ربما وجد نفسه في وضع حرج. فالظاهر أنه كان هناك غياب تام للقَصْدية، لكن وبالنظر إلى أني «أنا» كنت معنِيّاً، فإن هذا الوضع كان له

(*) رقصة المطقطقات (المترجمان).

انعكاس كبير على سلوكي ودل على أن هناك إكراهاً ما.
ـ ويلدر: سؤال معكوس: هل هناك سلوك ما لا تُعرِّفه كاتصال؟
ـ واتزلويك: إذا لم يكن هناك شخص في المكان، فإنك ستجدين نفسك في مواجهة السؤال القديم: «هل أن الشجرة التي تسقط في الغابة تحدث صوتاً، إذا لم يكن هناك شخص لسماعه؟» لكي يكون هناك اتصال، يجب، على الأقل، أن يكون هناك شخص آخر.
يمكن أن يكون هناك شيء ما يشبه الاتصال في حالة التماهي، حسب مصطلح التحليل النفسي. إذ يمكنني التحاور، ذهنياً، مع شخص يستحوذ على أهمية خاصة في حياتي، لكن ذلك الأمر لا يهمني. ليس لأني أعتقد أن ذلك غير موجود، ولكن لأني أعتقد، بالأحرى، أن ذلك أمراً لا يمكن، عقلانياً، استخدامه أو قياسه... إنني أتكلم كشخص يريد ممارسة العلاج. إنني لا أهتم، في المقام الأول، بالجوانب الباطنية للأشياء، إن ما يهمني هو بعدها النفعي.

الفصل الرابع

الصناعة الثقافية، الإيديولوجيا والسلطة

لقد دَرَست السوسيولوجيا الوظيفية وسائل الإعلام، باعتبارها أدوات جديدة للديمقراطية الجديدة، وآليات مركزية في تنظيم المجتمع. وأقامت في هذا السياق، نظرية تعطي الأولية لمسألة إعادة إنتاج القيم المجتمعية للنظام، أي الأوضاع الاجتماعية القائمة. في المقابل، فإن المدارس الفكرية النَّقْدية سعت إلى مُساءَلة نتائج تطور وسائل الإنتاج والبث الثقافي هذه، رافضة أن تأخذ بمُسلَّمة أن التجديدات التقنية ستؤدي، حتماً، إلى تدعيم الديمقراطية. فالرؤية التي رَوَّج لها التحليل الوظيفي، وهي التي ترى في وسائل الاتصال مِيكَانِيزمات تنظيمية ضَبْطيَّة، تَعرَّضت لقراءات نقدية، نظرت إلى هذه الوسائل باعتبار أنها أصبحت تُشكِّل مصدراً للعنف الرمزي، وأدوات للتسلط والسيطرة.

ففلاسفة مدرسة فرانكفورت الذين يَستوحون رؤيتهم من فلسفة ماركسية مُتجدِّدة وفي قطيعة مع الفلسفة الماركسية التقليدية، قد أبدوا، من منفاهم في الولايات المتحدة، قلقهم على مستقبل الثقافة، منذ الأربعينات. وبعد عشرين سنة، ولدت الحركة البنيوية في فرنسا، معارضة المنهج الأمبريقي بإعادة اكتشاف الإيديولوجيا. أما في بريطانيا، فقد اسْتَحْدَثت جماعة برمنغهام (Birmingham)، خلال الستينات، الدراسات الثقافية (*Cultural Studies*).

أولاً: النظرية النقدية

مسألة المنهج

أسس بعض المفكرين الألمان، وبينهم الفيلسوف ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) والاقتصادي فريدريش بولوك (Friedrich Pollock)، «معهد البحث الاجتماعي» التابع لجامعة فرنكفورت، وذلك خلال فترة حكم جمهورية فايمر (Weimar). ويعتبر هذا المعهد أول مؤسسة ألمانية بحثيَّة تعلن صراحة توجهها البحثي الماركسي. وقد شَكَّل الاقتصاد الرأسمالي وتاريخ الحركة العمالية موضوع الدراسات الأولية للمعهد. لكن هوركهايمر الذي تسلم، سنة 1930، كرسي الفلسفة الاجتماعية بالجامعة، تولى رئاسة المعهد وأعطاه دفعاً جديداً من خلال إعادة النظر في برنامجه؛ إذ أخذ المعهد بنقد الممارسات السياسية لحزبي العمل الألمانيين (الشيوعي والاجتماعي الديمقراطي)، وخاصة رؤيتهما الاقتصادية، التي تعرضت لنقد لاذع. وحرص المعهد على تعديل المنهج الماركسي في قراءة التاريخ، وذلك بإدماج عُدَّة منهجية مُستوحاة من فلسفة الثقافة، والأخلاق، وعلم النفس السوسيولوجي، وعلم النفس التحليلي. والهدف من ذلك هو الجمع بين ماركس وفرويد.

في نفس الفترة، وفي استقلالية تامة، كان عالم التحليل النفس النمساوي ويلهالم رايش (Wilhelm Reich) يسعى إلى تطوير دراساته حول علم نفس الجماهير المَهْوُوسة بالنازية، وقد مَثَّلت أول مقاربة فرويدية ماركسية تناولت مِيكَانِيزمات إدارة الفضاء الرمزي في الأنظمة الاستبدادية[1]. وقد رفضت الحركة الشيوعية

(1) Wilhelm Reich, *Psychologie de masse du fascisme*, petite bibliothèque (Paris: Payot, 1974).

العالمية أطروحات رايش، وتم طرده من الحزب الشيوعي الألماني.

عندما وصل هتلر إلى السلطة، أَقَال هوركهايمر ومعه مجموع الأعضاء المؤسسين من أصول يهودية. مع ذلك، فإن المعهد الذي كان يُموِّله رجال أعمال من الطائفة اليهودية ـ وهو ما حافظ على استقلاليته ـ ظل موجوداً. إذ تم نقل أمواله إلى هولندا، وافتتح فروعاً له في كل من جنيف، ولندن وباريس، لكن الفرع الوحيد الذي عرف نشاطاً متواصلاً للباحثين المنفيين الألمان، كان الفرع الأمريكي، الذي اتخذ من إحدى مباني جامعة كولومبيا مَقَرّاً له. حيث عمل به كل من ماكس هوركهايمر، وليو لوونتال (Leo Löwenthal)، ثم التحق بهما، بعد ذلك، تيودور أدورنو (Theodor Adorno) (1903-1969)، سنة 1938.

بعد تلقيه دعوة من بول لازرسفيلد، عمل أدورنو، الفيلسوف والعالم الموسيقي، بالتعاون مع هذا الأخير على إنجاز مشروع بحثي حول التأثيرات الثقافية للبرامج الغنائية الإذاعية، وذلك في إطار مكتب برنستون للأبحاث الإذاعية (Princeton Office of Radio Research)، الذي يمثل إحدى أوائل المؤسسات المتخصِّصة في تحليل مضامين وسائل الاتصال. وقد قامت مؤسسة روكفلر (Rockefeller) بتمويل هذا المشروع البحثي. ولقد سعى لازرسفيلد، من خلال هذا التعاون إلى «خلق تكامل بين النظرية الأوروبية والأمبريقية الأمريكية». إذ كان يأمل أن «تُفَعِّل «النظرية النقدية» أو تعطي دفعاً جديداً» «للبحث الإداري». لكن هذا الأمل لم يتحقق، إذ انتهى التعاون بين الرجلين، سنة 1939. لقد ظهر أن التعارض بين الذهنيتين لا يمكن تجاوزه. فأدورنو رفض الأخذ بقائمة الأسئلة التي اقترحها العميل (الزبون)، حيث بدا له أن هذه القائمة تحصر موضوع البحث ضمن حدود نظام الإذاعة التجارية المطبق في الولايات المتحدة، وهو ما يقف حائلاً أمام «هذا

النظام، ونتائجه الثقافية والسوسيولوجية، ومسلماته الاجتماعية والاقتصادية». وإجمالاً، فإنها قائمة تتحاشى طرح السؤال حول «من» و«كيف»، و«لماذا». وقد عَبَّر أدورنو عن ذلك لاحقاً بقوله: «عندما وجدت نفسي في مواجهة ضرورة «قياس الثقافة»، تبين لي أن الثقافة يجب أن تكون تحديداً الشرط الذي يُقصي كل عقلية قادرة على قياسها»[2].

ويتقاسم هوركهايمر مع أدورنو هذا الشعور، ذا الطبيعة الإبستيمولوجية، حول عدم التوافق العميق بين الرؤيتين: «إن الحاجة إلى الاكتفاء بالمعطيات المؤكدة واليقينية، والنزوع إلى التقليل من قيمة البحث في ماهية الظواهر في أبعادها «الميتافيزيقية»، يجبر البحث الاجتماعي الامبريقي على الانكفاء والاكتفاء بما هو غير أساسي، باسم كل ما يمكن أن يشكل موضوع جدل. فالبحث، بهذا الشكل، غالباً ما يجد المنهجيات المستخدمة تفرض عليه مواضيعه، في حين أنه يجب تكييف المنهجيات مع الموضوع»[3].

الصناعة الثقافية

انتقد أدورنو، في دراسته للبرامج الموسيقية الإذاعية، وضْع الموسيقى التي تم الحط من قدرها بحيث لم تعد إلا تزييناً للحياة اليومية، كما فضح ما أطلق عليه مصطلح «السعادة المغشوشة للفن التَّأيِيدي»، بمعنى الفن الموالي المندمج مع الأنساق القائمة. فتحليلاته للجاز تمثل أبعد ما ذهب إليه في موقفه الراديكالي،

(2) Theodor Adorno, «Scientific Experiences of a European Scholar in America,» in: Donald Flemming and Bernard Bailyn, eds., *The Intellectual Migration: Europe and America, 1930-1960* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1969).

(3) Max Horkheimer, *Critical Theory: Selected Essays = Kritische Theorie*, Translated by Matthew J. O'Connell [et al.] (New York: Herder and Herder, 1972).

حيث استنتج الكثيرون من موقفه سمة أوروبية مُتَجَذِّرة، تتمثل في التَّمركُز الاثني حول الذات. إذ رفض أدورنو التخلي عن النقد الجمالي الخالص لمصلحة التحليل السَّيكوسوسيولوجي، محتقراً رؤى من يعتقد أن الجاز يمكن أن يكون أداة للتعبير عن الحرِّية والتحرير. فهو يرى أن الوظيفة الاجتماعية المركزية للجاز تتمثل في اختصار المسافة بين الفرد المغترب والثقافة الموالية (التأييدية)، بمعنى، ثقافة لا تسعى إلى تحقيق ما يجب أن تكون عليه، أي ثقافة مقاومة، بل الاندماج بالوضع القائم، وذلك على غرار الفن الموالي.

استحدث أدورنو وهوركهايمر، في منتصف الأربعينات، مصطلح الصناعة الثقافية إذ قَدَّما دراسة نقدية للإنتاج الصناعي للمواد الثقافية باعتبارها ظاهرة شاملة تهدف إلى تحويل الإنتاج الثقافي إلى سلع. فالمنتجات الثقافية، والأفلام، والبرامج الإذاعية، والمجلات تُحِيل على نفس العقلانية التقنية، ونفس الصِّيَغ التنظيمية والتخطيط الإداري المُتبع في الإنتاج الصناعي للسيارات أو المشاريع الحَضَرِّية. «لقد تم الإعداد لكل شيء مسبقاً، ليجد كل فرد ما يناسبه، بحيث لا يستطيع أحد الفِكَاك». فكل قطاع إنتاجي يماثل القطاعات الأخرى، وهي بدورها متطابقة بالنظر إلى بعضها البعض. ذلك أن الحضارة المعاصرة تضفي على كل شيء مَسْحَة تَمَاثُلية تَطَابُقية. فالصناعة الثقافية تُوصل بضائعها المتماثلة إلى أي مكان، مُلبِّية حاجات كثيرة متنوعة، ومعتمدة على معايير إنتاجية مُوَحَّدة في إشباع هذه الطلبات. ومن خلال نمط صناعي في الإنتاج، نحصل على ثقافة جماهيرية مُكوَّنة من سلسلة من الأشياء التي تحمل، بكل تأكيد، بصمة الصناعة الثقافية: إنتاج غزير ـ تماثل معياري ـ تقسيم عمل. هذه الوضعية ليست نتيجة قانون يخضع له التطور التكنولوجي، بل مَرَدُّها إلى وظيفة التكنولوجيا في الاقتصاد الحالي. «إن العقلانية التقنية،

حالياً، هي عقلانية السيطرة ذاتها. فالميدان الذي تَتمتَّع فيه التقنية بسلطة كبيرة على المجتمع، هو ميدان أولئك الذين يسيطرون عليها اقتصادياً»[4]. إن العقلانية التقنية هي «الخَاصِّية القَسْرِية» للمجتمع المغترب عن ذاته.

إن الصناعة الثقافية هي علامة واضحة على إفلاس الثقافة، أي سقوطها في السَّلْعَنَة (التسليع). ذلك أن تحويل الفعل الثقافي إلى قيمة تبادلية يقضي على قوته النقدية، ويحرمه من أن يكون أثراً لتجربة أصيلة. فالصناعة الثقافية هي العلامة الفاصلة على تراجع الدور الفلسفي - الوجودي للثقافة.

بالرغم من رؤية أدورنو وهوركهايمر الثاقبة في تحليلهما للظواهر الثقافية، إلا أنهما لم يفطنا إلا لبعد مركزي واحد يتعلق بالتلاحم والتناغم بين الفن والتكنولوجيا؛ ذلك أنهما ثَمَّنا الفن تَثميناً مبالغاً فيه باعتباره عاملاً ثورياً، وهو ما منعهما من استكشاف الأبعاد الأخرى لهذا التلاحم. وللتدليل على ذلك، يمكن الرجوع لنص كتبه، سنة 1933، أحد أعضاء مدرسة فرانكفورت، هو والتر بنجامين (Walter Benjamin) (1892-1940)، حمل عنوان **العمل الفني في عصر إعادة الإنتاج التقني** (*L'Oeuvre de l'art à l'ère de la reproductibilité technique*). وهو نص سابق لكتابات أدورنو وهوركهايمر بحوالي عشر سنوات. وقد أوضح فيه الكاتب كيف أن المبدأ الذي يتحكم في إعادة الإنتاج (حيث بيّن بالتفصيل كيف أن السينما بما هي فن لا يمكن أن تقوم إلا بالاعتماد على مبدأ إعادة الإنتاج، لا الإنتاج لمرة واحدة)، قد جعل التَّصوُّر القديم، الذي يسميه «شَعَائِريّاً»، عديم الصلاحية.

(4) Theodor Adorno et Max Horkheimer, «La Production industrielle des biens culturels,» dans: *La Dialéctique de la raison: Fragments philosophiques*, coll. Tell (Paris: Gallimard, 1974).

وهنا يمكن التساؤل عن دوافع تحاشي أدورنو وهوركهايمر توجيه نقد لاذع للثقافة الجماهيرية بالرغم من أن سيرورة إنتاجها تمثل مساساً برؤية مقدَّسة للفن. والحاصل أنه من الصعب القول بعدم وجود أصداء اعتراض صريح وقوّي تطبعه النظرة العَالِمة في نصوصهما، ضد زحف التقنية إلى عالم الثقافة. إن المأخذ الأساسي يكمن، كما يبدو، في إعادة إنتاج المُعطى الثقافي باستخدام الوسائل التقنية التي أشار إليها بنجامين. والمؤكد أن النمط الصناعي في إنتاج الثقافة يُهدِّدها بالتماثل (تنميط معايير الإنتاج)، وذلك تحت ضغط تحقيق الإنتاجية الاقتصادية، والتحكم الاجتماعي. مع ذلك، فإن النقد المشروع للصناعة الثقافية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحنين إلى تجربة ثقافية حرة بعيدة عن سلطة التِّقنية.

وبالرغم من إلحاح أدورنو، فإن والتر بنجامين لم يغادر أوروبا؛ إذ عاش أغلب فترة المنفى في باريس، ثم انتقل بعدها إلى إسبانيا، حيث لاحقته شرطة فرانكو، وبعد ذلك مات منتحراً. ويبقى بنجامين، ضمن مدرسة فرانكفورت، مفكراً أصيلاً. فإذا كان أدورنو وهوركهايمر قد طبعا فكر أجيال كثيرة من المثقفين من خلال تحليلاتهم للثقافة والحضارة التقنية، فإن تأثيرهُما قد تراجع مع نهاية السبعينات. في المقابل، عرفت كتابات بنجامين عودة قويَّة إلى الساحة الفكرية في الثمانينات، خاصة عمله الموسوعي غير المكتمل الذي اشتغل عليه في منفاه الباريسي: **كتاب المسالك** (*Le Livre des passages*). **باريس، عاصمة القرن التاسع عشر** (*Paris, capitale du XIXe siècle*). هذه المدينة وقَرْنها سَحَرَا بنجامين، لأن بهما أشياء ذات دلالات كثيفة، مثل قاعات العرض وواجهاتها الأنيقة، التي تسمح للمتسكع في الشوارع باستعراض الأشكال المادية للثقافة الصناعية: الفن المعماري القائم على الحديد، والمعارض العالمية، والمسلسلات. إن بنجامين، مثله في ذلك مثل سيغفريد كراكور (Siegfried Kracauer) (1889-1966)،

الذي عَرَف المسار الثقافي ذاته، قد فضل التَّركيز على ملاحقة التفاصيل، والجزئيات، و«بقايا التاريخ»، بهدف إعادة بناء الكُليانِية المفقودة. والحاصل، أن الاثنين قد تأثرا بالفلسفة الظاهرية لهوسرل (Husserl)، والافتراضات المنهجية الأولى لجورج سيمل: الاهتمام بالظواهر البارزة للوصول إلى ماهية العصر(5).

بعد انتهاء الحرب، عاد أدورنو وهوركهايمر إلى ألمانيا. وأُعيد فتح المعهد سنة 1950. لكن عضوين بارزين في مدرسة فرانكفورت ظلا في الولايات المتحدة، حيث عرف كل منهما مساراً مختلفاً: ليو لوونتال، وهربرت ماركوز (Herbert Marcuse). إذ اشتهر الأول بتحليلاته للثقافة الجماهيرية، خاصة دراسته المرجعية حول السير الذاتية في المجلات الشعبية (1944). وقد أصبح، خلال السنوات الممتدة من 1949-1954، مسؤولاً عن قسم «تقييم البرامج الإذاعية» بهيئة البث الإذاعي العالمي، المرتبطة بوزارة الخارجية، وقد نشطت في إجراء الدراسات حول صوت أمريكا (Voice of America) في فترة الحرب الباردة(6).

العقلانية التقنية

يُعتبر الفيلسوف هربرت ماركوز (1898-1979)، بلا شك، الشخصية الأكثر حضوراً وبروزاً ضمن مدرسة فرانكفورت خلال الستينات، إلى درجة أن أيار/مايو 1968 عَرَف حضور ثلاث مِيمَات بطريقة متزامنة وكثيفة: ماركس، وماو وماركوز.

فـ **الإنسان ذو البعد الواحد** (*L'Homme unidimensionnel*)،

---

(5) Siegfried Kracauer, *Le Roman policier: Un traité philosophique* = *Detektiv-Roman*, traduit de l'allemand par Genviève et Rainer Rochlitz; avant-propos de Rainer Rochlitz, petite bibliothèque Payot; 389 (Paris: Payot, 1981).

(6) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، ثانياً.

الذي يعود تاريخ طبعته الأولى إلى سنة 1964 وقد ترجم إلى الفرنسية سنة 1967، أثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على الصراعات الإيديولوجية التي عَرَفها العصر. إذ تَضمَّن نقداً راديكالياً للثقافة والحضارة البرجوازيتين، إضافةً إلى تعرضه للتشكيلات التاريخية للطبقة العمالية. لقد هدف ماركوز، الأستاذ بجامعة كاليفورنيا، من خلال هذا الكتاب إلى الكشف عن الأشكال الجديدة للهيمنة السياسية: فالمظاهر العقلانية لعالم يتم تَطويعه تدريجياً باستثمار التكنولوجيا والعلم، تخفي وراءها عدم عقلانية نموذج تنظيمي للمجتمع، يدعي تحرير الفرد فيما هو، في الحقيقة، يعمل على استعبَادِه. فالعقلانية التقنية، والعقل الإستخدامي أو الأداتي قد اختصرا الخطاب والفكر في بعد منفرد، يعمل على تناغم الشيء ووظيفته، والواقع والظاهر، والماهية والوجود. فهذا «المجتمع فردي البعد» قد ألغى فضاء الفكر الناقد. وقد تَضمَّن الفصل الذي خَصَّصه «للّغة فردية البعد»، حيث تَتكثَّف الإشارات إلى الخطاب الإعلامي، حِدَّة نقدية ظاهرة.

إن مُؤَّلف أدورنو وهوركهايمر، **ديالكتيك العقل**، الذي يضم فصلاً عن الإنتاج الصناعي للسلع الثقافية، وكتاب ماركوز **الإنسان ذو البعد الواحد**، يُحِيلان على فكر متماسك متناسق لمدرسة فكرية أسست مشروعها على انتقاد مكثف لواقع انتقل من استخدام الأشياء استخداماً مُفرِطاً إلى تَطوِيع الأفراد تطويعاً تضليلياً.

أما الفيلسوف الألماني جورغن هابرماس (المولود سنة 1929)، ويعتبر وَرِيث هذه النزعة النقدية، فقد طَوَّر نظريته الخاصة حول العقلانية التقنية وضَمَّنَها كتابه: **التقنية والعلم كـإيـديـولـوجـيـا** (1968) (*La Technique et la science comme idéologie*)، وذلك كرد على ماركوز. وقد كتب هابرماس قبل ذلك بست سنوات، كتابه **الفضاء العمومي، أركيولوجيا الإعلان كبعد تأسيسي للمجتمع البرجوازي** (*L'Espace public. Archéologie de la*

(publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise)، الذي تَضمَّن المحاور الكبرى لأطروحاته اللّاحقة حول «العَقْلَنة».

إن العمل الذي بدأته مدرسة فرانكفورت على المستوى الفلسفي ثم السوسيولوجي، وإن كان أقل شأناً من المستوى الأول (نظرية الثقافة الجماهيرية والدراسات حول الشخصية التَّسَلُّطية)، قد أكمله هابرماس في مؤلفه **الفضاء العمومي**، وذلك بالتركيز على استعادة وبناء الإطار التاريخي الذي شهد تراجع هذا الفضاء، بعد أن عرف تَوَهُّجه مع تَشَكُّل «الرأي العام» في إنجلترا في نهاية القرن السابع عشر، ثم في فرنسا في القرن الذي تلاه. إن الفضاء العمومي الذي يَتَّسِم بكونه فضاء للتَّوَسُّط بين الدولة والمجتمع، يسمح بالمناقشات العامة المؤسسة على الاعتراف الجماعي بفضائل العقل وقوته وخصوبة التبادل القائم على الحجة بين الأفراد، وتصارع الأفكار والآراء المُستنيرة (*Aufklärung*). فمبدأ الإعلان يقوم على أساس أنه إتاحة الفرصة للرأي العام للاطلاع على المعلومات التي تَخُص المصلحة العامة. لكن تطور قوانين السوق، وتَسَرُّبها إلى فضاء الإنتاج الثقافي، جعلاها تستبدل التّفَكُّر، هذا المبدأ القائم على الإعلان والتواصل الجماعي (*Publizität*)، بنموذج تجاري «لتصنيع الرأي». وقد رأى هابرماس في هذه النزعة، ما سماه، «رؤية إقطاعية جديدة للمجتمع». وهو بهذا الطرح، يتبنى أطروحات أدورنو وهوركهايمر حول تضليل الرأي العام، والتماثل، والتحشيد، وتجزئة الجمهور. فالفرد ينزع إلى أن يكون مستهلكاً ذا سلوكيات عاطفية وهُتَافِية احتفالية، أما الاتصال العمومي فإنه يَنْحَلُّ في مواقف تلقّي محكومة بعزلة الفرد، موصوفة دائماً بكونها مقولبة.

لم تتعد تحليلات ماركوز ومدرسة فرانكفورت، حول صعود العقل الأداتي، المستوى الفلسفي التجريدي. إن التصالح بين الأفكار والآراء المستنيرة (*Aufklärung*) والعلم، بديلاً من

الشمولية التي تَلف العالم وتَتَّشِحُ بالعقلانية التقنية، لا يمكن تصورها، كما يرى ماركوز، إلا بتحقيق ثورة علمية وتقنية كاملة. وقد ذهب هابرماس في تحليله للأشكال المؤسساتية التي تسلكها سيرورة العقلنة، إلى تحديد مشكلة العلم ضمن الحقل السوسيو - سياسي. وقد رأى ماركوز، مثله في ذلك مثل أدورنو وهوركهايمر، أن كل الإمكانات التحريرية للعلم والتقنية محكوم عليها بأن تعود فضائلها على إعادة إنتاج نظام الهيمنة والاستعباد. أما هابرماس، فقد استثمر تفكيره في البحث عن بديل لانحلال سياسي - ممثلاً في الدولة - الفاعل - الذي اختصر المشاكل في أبعادها التقنية، بحثاً عن التحكم في إدارتها بطريقة عقلانية. ويَكْمُن المخرج من هذا المأزق، كما يرى، في إعادة الاعتبار لأشكال الاتصال المختلفة ضمن فضاء عمومي يشمل كل أفراد المجتمع. وقد دفعته هذه الرؤية، التي تزامنت مع تحرير مؤَلفه **التقنية والعلم كإيديولوجيا** (*La Technique et la science comme idéologie*)، إلى الاهتمام بالحركة الطلابية الكاليفورنية، ودلالات الأشكال الاتصالية التي أخذت بها لإعادة بناء استقلالية الفرد/ الفاعل. كما اهتم في كتابه **الفضاء العمومي**، لو بطريقة تَلْمِيحية، بحركات المستهلكين الأمريكية التي عرفت انتشاراً واسعاً في ذلك الوقت.

السَاخِطُون والمُهَلِّلون

تَميَّزت الخمسينات وبداية الستينات بغلبة ثلاثة موضوعات طَبعَت الجدل القائم آنذاك، وعرفت حضوراً بارزاً لبعض الكتاب الأمريكيين. وقد تمثلت هذه المواضيع في: الصناعة الثقافية، والثقافة الجماهيرية، والمجتمع الجماهيري. وقد برز من هؤلاء وايت ماكدونالد (Dwight MacDolnald)، إدوارد شيلس (Edward Shils) ودانيال بال (Daniel Bell). وقد لخَّص عنوان كتاب عالم السيميائية الإيطالي أمبرتو إيكو

(Umberto Eco)، **الساخطون والمهللون** (*Apocalliti e integrati*) (1964)، الخلاف الذي يَفصل بين مناوئي الثقافة الجماهيرية ومؤيديها، وإن كان بطريقة عملت على تبسيط رهاناته. فالساخطون هم أولئك الذين يرون في هذه الظاهرة الجديدة أزمة تهدد الثقافة والديمقراطية. أما المهللون، فهم الذين فرحوا واستبشروا بِدَمَقْرَطة الثقافة الترفيهية، بحيث أصبحت في متناول «الملايين».

فماكدونالد، التروتسكي السابق، قام، باستخدام صيغة الإدغام، بنحت عبارة الثقافة البروليتارية (*Proletkult*)، ومصطلحات جديدة: الثقافة الجماهيرية (*Masscult*)، والثقافة المتوسطة (*Midcult*)، لنقد الثقافة الجماهيرية و«التتفيه» الثقافي لمستهلكيها، معتبراً أن الخلاص منها يكمن في الارتفاع بالذوق الأدبي[7]. أما إدوارد شيلس فقد رأى، على خلاف ذلك، أن ولادة هذه الثقافة الجديدة هو ضمان للتقدم. وقد نتج عن هذا الجدل، ظهور تصور ثلاثي للثقافة تتقاسمه الأطروحات المتعددة، وإن تم التعبير عنه بصيغ مختلفة.

وقد ميّز إ. شيلس، عند استعراضه للمعايير الجمالية والثقافية والأخلاقية، بين الثقافة المتفوقة أو الراقية، والثقافة الرديئة، والثقافة الفَظّة. فالأولى تعرف بجدِّية موضوعاتها، وأهمية المشاكل التي تتناولها، وعمق ودقة ومنهجية معالجتها، وحَذَاقتها في التعبير عن تنوُّع وغنى الأحاسيس. أما الثانية فهي أقل إبداعاً، وأكثر نزوعاً للتقليد. فهي تملك أفكارها الخاصة، مثل الكوميديا الموسيقية، ولكنها تستوحي أيضاً الثقافة الراقية موضوعاتها. وأخيراً، فإن الثقافة الفظة، هي تلك التي تتميز بفقر مضمونها الرمزي، حيث القليل من الخلق الإبداعي.

وعلى خلاف ماكدونالد الذي يعتقد أن الثقافة الراقية قد انحسرت تحت تأثير التدفقات الهائلة للثقافتين الأخريين، فإن شيلس يشير إلى حدوث تمازج متواصل بين المستويات الثلاثة، وأن الثقافة الفَظّة لم تقوض مرتكزات عالم الثقافة الراقية؛ بل على العكس من ذلك، فإن هذه الأخيرة يكثر أتباعها ومؤيدوها يوماً بعد يوم، ومعها «تواصل،

(7) Dwight MacDonald: «A Theory of Mass Culture,» *Politics* (February 1944), and «Culture de masse,» *Diogène*, no. 3 (1953).

[الإنتلجنسيا العليا]، الجماعة الأقدم في الثقافة الغربية عطاءها، بما تملكه من موروثات معرفية متواصلة»[8].

إن الجدل الذي دار بين المتشائم ماكدونالد، والمهلل شيلس، يخفي في حقيقة الأمر خلافاً أعمق، غطّاه عليه الاستقطاب الثنائي بين الرجلين. فالمناقشات حول الثقافة الجماهيرية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الجماهيري، الذي يرى أصحاب الرؤية التهليلية أنه يعني نهاية مجتمع الطبقات والصراعات الطبقية. لكن شيلس المتخصص في العلوم السياسية، الذي ارتبطت أطروحاته بالجدل حول طبيعة المجتمع الجماهيري، ممثلاً بالديمقراطية الصناعية الغربية ورفاهيتها ونموها، وَسَّع من أطروحاته ناقلاً الجدل، خلال السبعينات، إلى مسألة نهاية الإيديولوجيات وأفول المثقفين الملتزمين[9].

مع ذلك فإن أكثر من أظهر ثباتاً بَيِّناً في هذا المنحى التفكيري حول نهاية الإيديولوجيات، هو السوسيولوجي دانيال بال. فهو من الأوائل الذي عملوا على تقويض الانتقادات الراديكالية لتلك الفترة، مثل تلك التي تبناها ماكدونالد، الذي تقاسم معه، أثناء مرحلة الشباب، القناعات التروتسكية. وقد أبرز بال التناقضات البيّنة التي تحكم هذه الانتقادات: فمن ناحية، نجد نزوعها إلى إدانة تَجَلِّيات الثقافة والمجتمع الجماهيريين، ومن ناحية ثانية، نجد أن القائلين بها مجبرون، في الممارسة، وذلك بسبب بنية النظام الذي يعيشون ضمنه، على العمل لمصلحة هذه الصناعة الثقافية. وبحلول سنة 1962، لم يتردد دانيال بال في نَعْي الإيديولوجيا في كتابه الذي حمل عنواناً واضحاً: **نهاية الإيديولوجيا** (*The End of Ideology*). وقد أطلق، قبل نهاية العقد الأخير من الستينات، مصطلح «المجتمع ما بعد الصناعي» (Société postindustrielle) للتدليل على ميلاد مجتمع جديد مؤسس على التكنولوجيات الذَّكِية وصناعة المعلومات، باعتبارهما المادة الأولية للمستقبل.

(8) Edward Shils, «Mass Society and Its Culture,» *Daedalus*, vol. 89, no. 2 (1960).

(9) Edward Shils, *The Intellectuals and the Powers, and Other Essays*, His Selected Papers; 1 (Chicago, IL: University of Chicago Press, [1972]).

ثانياً: البنيوية

النظرية اللسانية

وَسَّعت البنيوية فرضيات المدرسية اللسانية إلى تخصصات أخرى من العلوم الإنسانية (الأنثروبولوجيا، والتاريخ، والأدب، والتحليل النفسي).

فدروس الألسنية الثلاثة لفرديناند دو سوسير (Ferdinand de Saussure) (1857-1913) التي قدمها، بين 1906 و1911، بجامعة جنيف، تُعْتبر المبادئ المؤسسة لمنهجيات هذه النظرية. فقد اعتبر عالم الألسنية السويسري أن اللغة «مؤسسة اجتماعية»، بينما اعتبر الكلام فعلاً فردياً. فاللغة، لكونها مؤسسة اجتماعية، هي نَسَق مُنظَّم من العلامات للتعبير عن الأفكار؛ إذ تمثل البعد التَّرميزي للكلام. وتتمثل وظيفة عالم الألسنية في دراسة قواعد هذا النسق المنظم واستثمارها في إنتاج المعنى. إن قابلية الكلام للتجزئة، تجعل تحليليه أمراً ممكناً؛ ذلك أن الأمر يتعلق باستخراج التضاد، والفروقات التي تُمَكِّن اللغة من العمل وخلق الدلالة.

لقد حلم دو سوسير بعلم عام يشمل اللغات (سواء المحكي منها أو غير المحكي)، وكل العلامات الاجتماعية. وقد كتب يقول في **دروس في الألسنية العامة** (*Cours de linguistique générale*): «يمكن تصور علم يدرس حياة العلامات في إطار الحياة الاجتماعية [...] سنطلق عليه علم العلامات أو السيميائية (*Sémiologie*) (من الأصل اليوناني *Séméion*، بمعنى علامة). إذ ستعرِّفنا على ماهية العلامات، والقوانين التي تتحكم في إدارتها».

وقد اختار القَدَر رولان بارت (Roland Barthes) (1915-1980) لرفع هذا التحدي. ففي مقال ـ بيان له بعنوان «عناصر

سيميولوجية»، ظهر سنة 1964 في مجلة *Communications*، تَضمَّن المحاور الكبرى لهذا المشروع، عَرَّف علم العلامات بأنه العلم الذي «يتشكّل موضوع دراسته من كل منظومة العلامات، بغضّ النظر عن ماهيتها وحدودها: الصور، والحركات والايماءات، والأصوات اللّحنية، والأشياء، وتُمثِّل تَعقُّدات هذه الماهيات التي نجدها في الطقوس، والبروتوكولات والمَشهدِيات، بالأحرى «ألسناً»، أو أنظمة دلالية، على أقل تقدير». وقد قام بارت بتنظيم العناصر المحورية لهذا المشروع، ورأى أنها قابلة للتطبيق على الألسنية وكل العلوم تستوحيها أفكارها، ضمن أربعة أبواب: 1) اللغة والكلام؛ 2) الدال والمدلول؛ 3) النسق والتراكيب التعبيرية؛ 4) التّعْيين والتَّضْمِين.

وقد ظهرت فَاعِلية ثنائيتين من هذه الثنائيات الأربع، عند دراسة خطاب وسائل الإعلام (الخطاب الإعلامي)، هما: الدال والمدلول والتعيين والتضمين. إن اللُّغة تمثل نَسَقاً منظَّماً من العلامات، وكل علامة تحيل على بُعْدين: الأول ظاهر واضح: الدَّال؛ والثاني، مُتضمن في السابق، فهو حامله: المدلول. وبين هذين العنصرين تمر الدلالة (المعنى). أما التعيين والتضمين، فقد تمّت مقاربتهما من طرف عالم الألسنية، ذي الأصول الليتوانية، ألغيرداس جوليان غريماس (Algirdas-Julien Greimas) (1917-1992) بمصطلحين مختلفين: «العملي والأسطوري». وقد فرضت هذه المقاربة نفسها، خاصة عندما سعت البنيوية إلى حصر ومَنْهَجة كل الظواهر التي تتعدّى الكلام في صيغته الأولى أو الكلام البسيط[10]. إن كل أشكال الإيديولوجيا تمر بالمستوى الثاني للكلام، أي التضمين، الذي يعتبر «حمَّال أوْجُه»، مقارنة،

(10) Algirdas Julien Greimas, *Sémantique structurale, recherche de méthode*, langue et langage (Paris: Larousse, 1966).

من اللسانيات إلى الأنثروبولوجيا البنيوية

عرض كلود ليفي ستراوس Claude Levi-Strauss في كتابه **الأنثروبولوجيا البنيوية** (*Anthropologie Structurale*) (1958 و1973) منهجيته، بعد أن جرَّبها في أطروحته **البنى الأولية للقَرابَة** (*Structures élémentaires de la parenté*)، التي قدَّمها سنة 1949. وقد لعبت هذه الرؤية دوراً محورياً في شهرة النموذج اللساني والأخذ به في ميادين دراسية أخرى. إن التحليل الأنثروبولوجي يهتم بالأساطير شكلاً من أشكال اللِّسان. وبالرغم من تعدد الأساطير واختلاف مرجعياتها، إلا أنه يمكن اختصارها في تنويعات تدور كلها في فلك البنى الكوْنيَّة الشاملة. ذلك أن الأساطير الخاصة، و«الأساطير»، مثلها في ذلك مثل «الفونيمات» (الوحدات الأولية للغة)، سواء كانت صوتية أم صامتة، لا تملك أي دلالة إلا عند تركيبها (تجميعها). هذه القواعد التركيبية، التي تشكل ما يشبه النحو، تتيح إمكانية الذهاب أبعد من الاكتفاء بالجزء الكلامي الظاهر، للكشف عن العلاقات، والمنطق الذين يشكلون «دلالة» هذه الأسطورة. هذا التركيز على توضيح مستوى العلاقات، يمكِّن أيضاً من معالجة مسألة الأنساق الطَوْطَمِية، أو علاقات القرابة التي تتحول الى «شبكات اتصال»، أي رموز تتيح نقل وتبادل الرسائل.

لقد اعترف ليفي ستراوس بأهمية اللقاء الحاسم الذي جمعه رومان جاكبسون (Roman Jakobson) (1896-1842)، سنة 1942، في نيويورك، حيث تَتَلْمذ عليه خلال فترة المنفى التي قضاها هناك. ويعتبر جاكبسون، ذو الأصل الروسي، أول من استخدم مصطلح «بنية» بالاشتراك مع مواطنيه الروسيين كارسفسكي (Karcevsky) وتروبتسكوي (Troubetskoy) وذلك خلال مؤتمر الفلاسفة السلافيين ببراغ سنة 1929، (اكتفى دو سوسير بمصطلح «نسق»). فاللّغة عبارة عن نسق لا يحتكم إلا لنظامه الخاص: إن احترام جاكبسون لهذا المبدأ المركزي الثابت المتأصل، هو الذي مكّنه من اكتشاف وتنظيم قواعد عمل اللغة. إن بنية أي اتصال تتضمن ستة عناصر تأسيسية، وتؤدي ستَّ وظائف: يحدد المرسل الوظيفة التعبيرية؛ والمتلقي الوظيفة الكونية (Conative) (هذه

الوظيفية لا يمكن تحديدها إلا بطريقة حَشْوية: وظيفة الكلام باعتباره كلاماً موجهاً إلى المتلقي)؛ الرسالة؛ الوظيفة الشعرية (تجمع كل الأشكال البلاغية الكبرى)؛ يحدد السياق الوظيفة المرجعية؛ التواصل، ويشمل وظيفة المتابعة (Phatique)، التي تسعى إلى التأكد من أن المتلقي ما زال يتابع الاستماع؛ الشيفرة، وهو مَعنِيٌّ بالوظيفة الميتا لغوية (Métalinguistique) «الماوراء لغوية» التي تهتم بالكلام باعتباره شيئاً (تتيح هذه الوظيفة للمرسل والمتلقي التأكد من أنهما يستخدمان نفس المعجم ونفس النحو)[11].

يتمحور نموذج الاتصال الذي استحدثه جاكبسون حول النظرية الرياضية للمعلومات[12]. إذ عمل على تعميم القيمة الكشفية لمفاهيم الشيفرة، والتشفير، وفك التشفير، والتشويش، والرسالة والمعلومة، واقترح على الأنثروبولوجيا تطبيق نفس هذه الشبكة لقراءة نظام القرابة.

في بداية السبعينات، ومتابعة لمشروعه الهادف إلى تثبيت الطابع العلمي للسيميولوجيا، استوحى الكثير من أفكاره من اكتشافات المتخصصين في البيولوجيا الجزئية، الذين أعلنوا استكشاف القوانين الجديدة المتعلقة بالوراثة، اعتماداً على الجِينات الوراثية، مستثمرين هم أيضاً نظرية المعلومات لشرح المِيراث الجيني، بمصطلحات «كالبرنامج»، والشيفرة، والمعلومة. وقد ذهب عالم الألسنية الروسي إلى القول بوجود تشابهات (تقاطعات) بنيوية عديدة بين هذين النظامين للمعلومات، أي بين الشيفرة الوراثية والشيفرة اللغوية، وبين الرسالة الكيميائية التي تنقل، ضمن هندسة الخلية «أوامر الحياة»، والرسالة اللغوية. ففي الحالتين، تتبع الرسالة مَسَاراً خَطِّيّاً زمنياً يقع بين التشفير وفك التشفير؛ كما يمكن اختصار العلاقات بين العناصر، الفونيمات أو القاعدة الكيميائية، إلى نظام من التعارضات الثنائية.

(11) Roman Jakobson, *Essais de linguistique générale* (Paris: Editions de Minuit, 1963), 2 vols.

(12) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، أولاً.

بالمستوى الأول، أي التعيين. إن هذا التركيز على إظهار محورية الدال والتضمين، والأنساق غير الظاهرة، يشير إلى المسافة التي تفصل بين المشروع السيميائي في توصيف الدلالة، والتحليل الوظيفي «للمحتوى الظاهر».

لقد نَبَّه بارت، ابتداءً من سنة 1957، في كتابه **ميثولوجيات (أساطير)** (*Mythologies*)، إلى أهمية «تطور الإعلان، والصحف الكبرى، والإذاعة، والرسوم التوضيحية، إلى جانب مجموعة كبيرة من الطقوس الاتصالية (طقوس الظهور الاجتماعي) [التي] تجعل الحاجة إلى بناء علم سيميولوجي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى». ففي الجزء النظري من هذا الكتاب («الأسطورة حاضراً»)، قدَّم بارت تصوراته الأولى لنظرية سيميولوجية تَدْرس «الأساطير المعاصرة»، كما تتجلّى في الاتصال الجماهيري، باعتبار أنه يحيل على كلام تضميني. لقد حلَّل بارت طرق عمل التضمين واستتباعاته الإيديولوجية ونشرها متفرقة في الصحافة: «وجه جاربو» (Le Visage de Garbo)، «الدليل الأزرق» (Le Guide blue)، «ستروان الجديدة» (La Nouvelle Citroën)، «إيكونوغرافيا القس بيار» (L'Iconographie de l'Abbé Pierre)، قبل أن تظهر في هذا الكتاب. لقد مَثَّل هذا الكتاب، بالنسبة لبارت، أول محاولة لإعطاء السيميائية شكلاً تطبيقياً؛ إذ أوضح كيف أن الأسطورة تستند إلى الكلام العادي، لتمرير قِيَم ثانوية، وطفيلية، باعتبارها أموراً «طبيعية»، أو «بديهيات/ مسلمات حياتية». إنها قِيَم تميِّز أولئك الذين بَدوا له «نوعاً من الوحوش»: «البرجوازية الصغيرة».

المدرسة الفرنسية

تم إنشاء مركز دراسات الاتصال الجماهيري (Centre des études des communications de masse: CECMAS)، سنة 1960،

ضمن المدرسة التطبيقية للدراسات العليا. ويُعَد هذا المركز، الذي تم تأسيسه بمبادرة من السوسيولوجي جورج فريدمان (Georges Friedmann) (1902-1978)، أول محاولة جادة، في فرنسا، لتشكيل بيئة وإشكالية بحثية تتمحور حول الاتصال. وقد تَركَّز برنامجه في تحليل «العلاقات الكلية بين المجتمع والاتصال الجماهيري، باعتبار اندماجهما اندماجاً وظيفياً». كما أخذ المركز على عاتقه رَدْم الهُوَّة التي تفصل بين النشاط البحثي الفرنسي والنشاط البحثي الأمريكي، في حقل معرفي يسيطر عليه التحليل الوظيفي الأمريكي، ويعاني من فقدان رؤية مؤسسة على تداخل التخصصات.

وقد اجتمع حول جورج فريدمان، كل من إدغار موران (Edgar Morin) ورولان بارت، لتتكامل جهودهم، على اعتبار أن كل واحد منهم يمثل حقلاً معرفياً مختلفاً، ويملك مُقَاربة منهجية خاصة. إلا أن الوحيد الذي ينتمي إلى الحركة البنيوية، هو بارت، إذ اهتم بتنشيط مجموعة بحثية حول الوضع الرمزي للظواهر الثقافية، بالتزامن مع مواصلة مشروعه البحثي «لتطوير علمي حقيقي للثقافة مستوحى من السيميائية». أما فريدمان، فإن دراساته حول العمل والتقنية، قد جعلته يولي مشكلات الحضارة التقنية و«ظواهرها الجماهيرية» أهمية مركزية: الإنتاج والاستهلاك الجماهيري؛ المتابعة الجماهيرية لوسائل الإعلام؛ ظهور فكرة الوقت المخصص لغير العمل؛ تعميم الترفيه. أما ثالث المجموعة، إدغار موران (المولود سنة 1921)، فقد أدخل، عبر مؤلفاته: **السينما أو الإنسان المتخيل** (*Le Cinéma ou l'homme imaginaire*) (1956)، **النجوم** (*Les Stars*) (1957) **وروح العصر** (*L'Esprit du temps*) (1962)، إلى المرجعيات البحثية الفرنسية مفهوم الصناعة الثقافية. فهو من الأوائل الذين تناولوا بالبحث موضوع الحَيِّز الكبير الذي أصبحت تشغله وسائل الإعلام في الثقافة

المعاصرة، وسعوا إلى طرح تساؤلات نقدية حول القِيَم التي تحملها هذه الثقافة الجديدة. فأبحاثه ضمن مركز دراسات الاتصال الجماهيري تتحدد «كسوسيولوجيا الحاضر» التي تهتم بالحَدَث بما هو كاشف سوسيولوجي. وقد دارت في فلك المركز شخصيات عديدة، مثل جوليا كرستيفا (Julia Kristeva)، كريستيان ماتز (Christian Metz)، أبراهام مولز، فيوليت موران (Violette Morin)، أندري غلوكسمان (André Glucksmann)، بيار فرينو - دوريال (Pierre Fresnault-Deruelle)، جول غريتي (Jules Gritti)، إليزيو فيرون (Eliseo Véron)، أ. ج. غريماس. إضافة إلى باحثين مهتمين بالصناعة الإعلانية، مثل جاك ديران (Jacques Durand) وجورج بنينو (Georges Péninou)، الذي دَرَس طرائق استثمار الآلة البلاغية في خدمة الإبداع. وتعتبر مجلة *Communications*، التي تأسست سنة 1961، الملتقى المفضل لهؤلاء للتعبير عن أفكارهم.

خلال نفس الفترة، تم تأسيس مركز مشابه بميلانو بإيطاليا، حمل اسم معهد أ. جيميلي. وهو عبارة عن مؤسسة مستقلة عن الجامعة، ارتبط ظهورها بردَّة الفعل الأوروبية الغربية على سيطرة الرؤية الأمريكية لسوسيولوجيا وسائل الإعلام. وقد ذهب الإيطاليون أبعد من زملائهم السيميائيين الفرنسيين في استثماراتهم البحثية، حيث انتظموا لاجراء دراسات معمَّقة دائمة حول ظواهر الاتصال والثقافة الجماهيرية. ومن الفاعلين الأساسيين الذي أَغْنَوا البحث السيميائي الإيطالي، نجد أعمال أمبرتو إيكو، وباولو فابري (Paolo Fabbri)، جيان - فرانكو بتتيني (Gian-Franco Bettetini)، وفرنشيسكو كاسيتي (Francesco Caseti)، وهو أحدثهم.

نشر بارت، سنة 1967، كتاباً حمل عنوان **نظام الموضة** (*Le Système de la mode*)، ضَمَّنه أبحاثه التطبيقية حول مجلات

الأزياء، مستخدماً شبكة تحليلية سيميولوجية غير مرنة، كما اعترف بذلك لاحقاً. لكن اهتمام بارت بتجليات (تعبيرات) الثقافة الجماهيرية لم يكن بنفس الكثافة التي أظهرها في رغبته في تجديد مناهج النقد الأدبي. وأثناء حياة بارت، الذي رحل سنة 1980، غيّر س. إ. س. م. أ. س. (CECMAS) مسماه مرَّتين. الأولى كانت سنة 1974، حيث أصبح يعرف بمركز الدراسات متداخلة التخصصات، السوسيولوجيا، الأنثربولوجيا، السيميائية (Centre d'études transdisciplinaires, sociologie, anthropologie, sémiologie) (CETSAS). وفي المرة الثانية، أعيدت تسميته فأصبح، سنة 1979، مركز الدراسات متداخلة التخصصات، السوسيولوجيا، الانثربولوجيا، والسياسية (Centre d'études transdisciplinaires, sociologie, anthropologie, politique) (CETSAP)، حيث اختفت السيميائية لتحتل السياسة مكانها.

مع بداية السبعينات، أخذت الدراسات البحثية لإدغار موران تَنْزِع، أكثر فأكثر، إلى التركيز على السيبرنيطيقا، ونظرية الأنساق والعلوم الإدراكية. وخلال السنوات نفسها، ظهر فريقا بحث تَتَمْوقع إشكاليتهما البحثية ضمن الرؤية الأولى للمشروع التأسيسي. وقد أشرف على الفريق الأول جورج فريدمان، وقاد الثاني كريستيان ماتز الذي عرفت دراساته وتحليلاته، قبل رحيله سنة 1993، في إطار نظرية الفيلم، انتشاراً وشهرة عالميين.

المجتمع الاستعراضي

يُمثّل كتاب غي ديبور (Guy Debord) (1931-1994)، **المجتمع المشهدي** (*La Société du spectacle*)، المنشور سنة 1967، قِمّة النقد الراديكالي الذي وجّه لمجتمع الوفرة المادية. ويعتبر الكاتب من مؤسسي

الحركة العالمية الوضعانية (Situationniste)، سنة 1957، التي انتشرت في فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، ووصلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومراكزها الجامعية التي كانت تعيش غلياناً كبيراً في تلك الفترة. وخلال أيار/مايو 1968، وهي الفترة التي شهدت نقداً ـ بالفعل لا بالخطاب فحسب ـ للنظام الإعلامي، غدا ديبور أحد الشخصيات البارزة للحركة الاحتجاجية. ونورد هنا أربعة مقتطفات من هذا الكتاب الشَّعَائِري (الأرقام 4، 5، 57 و59):

* التمشهد أو الاستعراض ليس مجموعة من الصور، بل هو تجليات لعلاقات اجتماعية بين الأشخاص، تَتَمَشْهَد باستثمار الصور.

* إن التمشهد لا يمكن فهمه باعتباره جرعات كبيرة من عوالم الصورة، أو محصلة لتقنيات البث الجماهيري للصور، بل هو بالأحرى، رؤية للعالم (Weltanschauung)، تحولت إلى رؤية عملية بعد أن تتحقق مادياً. إنه رؤية للعالم استطاعت أن تسبغ على نفسها صفة الموضوعية.

* إن المجتمع المُوَلِّد للتمشهد لا يُمَكِّن لسيطرته، فقط من خلال الغلبة الاقتصادية على المناطق غير النامية، بل أن يَبسُط سيطرته باعتباره مجتمعاً استعراضياً. فالفضاءات التي ما زالت الأوليات المادية غائبة عنها، قد غزاها المجتمع الحديث بطريقة استعراضية. بل أكثر من ذلك، إذ لم تبق قارة إلا ونفذ المجتمع الاستعراضي إلى فضائها الاجتماعي.

* إن التوجه الابْتِذَالي قد سيطر عالمياً، باعتماد سياسة الإلْهَاء الاستعراضية، على المجتمع الحديث. إنه يسيطر على كل فضاءاته، حيث يظهر أن الاستهلاك البَذْخِي للسلع يعطي انطباعاً خادعاً بتعدد الأدوار وإمكانية الاختيار بين الأشياء. إن بقايا الدين والعائلة ـ التي تبقى الشكل الأبرز لمظاهر سلطة الطبقة، وبالتالي القهر الأخلاقي الذي تقوم به ـ يمكن النظر إليها باعتبارها شيئاً واحداً مصحوباً بالتأكيد الإلحاحي على التمتع بهذا العالم؛ هذا العالم المستحدث لا يمثل في حقيقة الأمر إلا متعة كاذبة، تحتفظ بداخلها بخصائصها القَهْرِية. فإلى جانب القَبول الاغْتِبَاطي بما هو موجود، يمكن إلحاق التَّمرد الاستعراضي الخالص، باعتبارهما يمثلان نفس الشيء. إن هذا الأمر يعكس حقيقة واحدة، وهي أنه حتى عدم الرضا قد غدا سلعة، ابتداءً من اللحظة التي وجدت فيها الوفرة الاقتصادية نفسها قادرة على توسيع إنتاجها.

العدة الإيديولوجية للدولة وإعادة الإنتاج الاجتماعي

تمثل مسألة إعادة قراءة النصوص المؤسسة للماركسية، إحدى التَّوجُّهات المركزية للبنيوية. ويعتبر الفيلسوف لويس ألتوسير (Louis Althusser) (1918-1990) أبرز شخصيات هذا التوجه وأكثرها حضوراً. عمل ألتوسير أستاذاً بالمدرسة العليا الكائنة بشارع أولم (Ulm) (الدائرة الخامسة) بباريس. وقد نشر، سنة 1965، كتاب **قراءة رأس المال** (*Lire le Capital*)، بالاشتراك مع مجموعة من تلامذته، ضمت بيار ماشري (Pierre Macherey)، وإتيان باليبار (Etienne Balibar)، وجاك رونسيار (Jacques Rancière) وروجي إستابلي (Roger Establet). وقد شَكَّل هذا الكتاب نقطة انطلاق للنقد الراديكالي الذي وجَّهته المجموعة للنصوص الماركسية المؤسسة، وكل الرؤى الممسوخة للماركسية، وتلك الغارقة في فخ «الإنسانية»، التي يعتبر روجي غارودي (Roger Garaudy) ممثلَها الأبرز في تلك الفترة. أما التيار الآخر الذي استهدفه النقد فكان الماركسية السارترية(*). سعى ألتوسير، من خلال نقده النظري لفكرة الاغتراب، إلى تِبيان أن هذه الفكرة تنتمي إلى إشكالية سابقة على الماركسية، وأنها جزء لا يتجزأ من تصور إنساني للمجتمع، يجعل من مسألة الحرية قضية ضمير لا مشكلة علاقات طبقية، أو علاقات اجتماعية؛ وهو ما جعل البرجوازية والفلسفة المِثَالِية يستعيدان رؤيتهما الأسطورية المؤسسة، ومكّن من عودة التصورات المثالية حول الفرد، باعتباره فرداً صاحب سيادة، طاهراً غير خاضع لأية حتمية.

لقد بيَّن ألتوسير القطيعة الأبستيمولوجية (المعرفية) التي حصلت بين النصوص الماركسية الأولى وكتابه **رأس المال** (*Le Capital*)؛ ففي الكتاب المذكور، كشف ألتوسير وتلامذته عن

(*) نسبة لسارتر (المترجمان).

المفاهيم المؤسسة لعلم حقيقي يتعلق بـ «التشكيلات الاجتماعية» (البنية، والبنية الفوقية، وعلاقات الإنتاج، والحتميات). ففي هذا «المجموع العضوي» الذي يُمثِّله النظام الرأسمالي، لم يعد الفرد هو الفاعل الرئيسي في التاريخ، ولا المتحكم في التحالفات ذات العلاقة بالقرابة. فهو بمثابة «حامل» للبنى، ومكان للعبور؛ فسلوكياته ومواقفه تجعله يشارك في سيرورة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، ضمن التشكيلة الاجتماعية، أي ضمن مجتمع محدد تاريخياً.

في سنة 1970، نشرت مجلة *La Pensée* مقالاً لألتوسير، حمل عنوان «الإيدولوجيا والعدة الإيديولوجية للدولة» (Idéologie et appareils idéologiques d'Etat). وقد أحدث هذا المقال، حول النظرية النقدية للاتصال، ضَجَّة عالمية تجاوزت فرنسا إلى كثير من الدول. وقد تضمن المقال المذكور صيغة تَقَابُلية بين الأجهزة القمعية للدولة (الجيش، والشرطة)، التي تمارس قهراً مباشراً، والأجهزة التي تقوم بوظائف إيديولوجية، والتي أطلق عليها «الأجهزة الإيديولوجية للدولة» (Appareils idéologiques de l'Etat: AIE). هذه الأجهزة المحورية (المدرسة، والكنيسة، ووسائل الإعلام، والعائلة، الخ) تقوم بدور تأمين وضمان وتَأبِيد احتكار العنف الرمزي؛ ذلك العنف الذي يُمارس ضمن فضاء التصورات، بحجب طبيعته التَّعَسُّفية، استناداً إلى شرعية طبيعية مزعومة. إن الممارسة الفعلية لهذه الهيمنة الإيديولوجية عادةً ما تتم من خلال استثمار واستخدام هذه الأجهزة، أي الطريقة التي تعتمدها الطبقة المالكة للسلطة (المجتمع السياسي) في ممارسة سلطتها على الطبقات الأخرى (المجتمع المدني).

خلال الفترة نفسها، ودون أن يُلزم نفسه بالمبادئ البنيوية، كان بيار بورديو (Pierre Bourdieu) يبحث في موضوع القمع الخَفِي. وترتكز تحليلات بورديو للمواقف والممارسات الثقافية

على مفهوم الهابيتوس (*habitus*)، وهو مصطلح يحيل على حالة دائمة من الاستعدادات للتصور والفعل، تساهم في إعادة إنتاج الوضع الاجتماعي القائم، المؤسس على اللامساواة[13]. فالمجتمع أو «التَّشكِيلة الاجتماعية»، ضمن رؤية بورديو، يُعرَّف بما هو نظام قائم على علاقات القوة والمعنى بين الجماعات والطبقات الاجتماعية. واعتماداً على تحليله للاستخدامات الاجتماعية للفوتوغرافيا (التصوير الشمسي)، بيّن كيف أن ممارسة الترفيه، التي يعتقد الكثيرون أنها لا تخضع لرموز التصورات المهيمنة القادرة على تحرير القدرة التعبيرية لكل الأفراد، هي انتصار لرموز الفئات المسيطرة والأعراف الاجتماعية السائدة[14].

أدوات المراقبة

تزامن ظهور كتاب ميشال فوكو (Michel Foucault) (1926-1984) **الكلمات والأشياء** (*Les Mots et les choses*)، سنة 1966، مع صعود قوي للفكر البنيوي. وقد تضمن الكتاب رؤية «أركيولوجية (حفرية)» للعلوم الاجتماعية. وبعبارة أخرى، سعى الكاتب إلى تقديم رؤية تاريخية تقوم على نفي اكتمال نمو المعارف وتَقدُّمها نحو الموضوعية، داعياً، بالأحرى، إلى البحث في الشروط المُمكنة لتحقُّقها، بمعنى دراسة السياقات التي مكنت هذه المعارف من الظهور. وقام بِتَعْرية المرجعيَّات المعرفية (*Epistémès*) الدُوغْمَائِية المُولِّدة للأنظمة الفكرية التي طبعت نمط الثقافة الغربية منذ العصر الكلاسيكي إلى فترة الحداثة الحالية.

أما كتابه **الرقابة والعقاب** (*Surveiller et punir*)، فقد حَمَل

---

(13) Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, *La Reproduction: Eléments pour une théorie du système d'enseignement*, collection le sens humain ([Paris]: Editions de Minuit, [1970]).

(14) Pierre Bourdieu [et al.], *Un art moyen: Essai sur les usages sociaux de la photographie* ([Paris]: Editions de Minuit, [1965]).

تجديدات راديكالية تركزت أساساً في تحليله لأشكال ممارسة السلطة. وقد قابل فوكو في هذا الكتاب شكلين من أشكال الضبط الاجتماعي: «النظام - المحاصرة»، الذي يَتَشكّل من النواهي، والممنوعات، والأسيِجة، والتراتبيات، والفصل، وفقدان التواصل؛ و«النظام - الآلية»، القائم على تقنية الرقابة المتعددة المتقاطعة، وإجراءات الضَّبط الوظيفي المرنة، والأجهزة التي تمارس رقابتها عبر اسْتِبطَان الفرد لواقع تَعرُّضِه المستمر للرقابة. ولقد اقترح فوكو تصوراً عَلائِقِيّاً للسلطة، بديلاً للتصور القائم على اعتبار السلطة فضاء نفوذ للفاعلين الكبار، والدولة، والطبقات، والإيديولوجية المهيمنة. فالسلطة لا يمكن تَمَلُّكها ونقلها وكأنها شيء. «إن السلطة لا تُطبَّق، ببساطة، باعتبارها إكراهاً أو منعاً، على أولئك الذين «لا يملكونها»؛ إنها تستثمرهم، وتَمُرُّ بهم ومن خلالهم؛ فهي تستند عليهم، مثلَها في ذلك مثلهم، في صراعهم معها، فهم يستندون بدورهم عليها في دفع الإكراهات التي تمارسها ضدهم». وبالتالي يجب التوقف عن توصيف تأثيرات السلطة باستخدام مصطلحات سلبية (إقصاء، منع، قهر، إخفاء، وَضع قِناع، الخ): «إن السلطة تقوم، في الحقيقة، بإنتاج أشياء واقعية؛ إنها تنتج فضاءات للأشياء، وطقوساً للحقيقة».

لقد تحدَّث ألتوسير عن العدة (Appareils) وعن دولة مجردة؛ أما فوكو، فقد استخدم مصطلحي «الأدوات» (Dispositif)، و«إدارة الذهنيات» (Gouvernementalité). فمصطلح «الأدوات» يحيل على فكرة المُنظَّمة والشبكة. فهو يشير إلى مجموع غير متناغم يتضمن الخطاب، والمؤسسات، وفنون العمارة، والقرارات التنظيمية، والقوانين والإجراءات الإدارية، والمَقُولات العلمية، والمقترحات الفلسفية والأخلاقية، والأعمال الخيرية.

لقد مَكّنت أطروحات فوكو من التَّعرُّف إلى العُدَّة التنظيمية التي يستثمرها الاتصال - السلطة. فالنموذج التنظيمي القائم على

فكرة «البرج الرقابي»، الذي يشكل، بصيغة أخرى، رؤية طُوبَاوِية للمجتمع، يُستثمر، ضمن هذا المنظور، في توصيف طريقة الضبط التي تمارسها العُدَّة التليفزيونية: طريقة تنظيم المكان/ الفضاء، والتحكم في الوقت، والمراقبة المتواصلة للفرد، وضمان خلق سلوكيات إيجابية. وتُحِيل فكرة «البرج الرقابي»، التي استوحاها فوكو من الفيلسوف ذي الاتجاه المنفَعِي جيرمي بانتام (Jeremy Bentham) (1748-1832)، على شَكْل من أشكال السلطة الضَّبْطِية؛ فهو عبارة عن آلة رقابية مرتفعة تتخذ شكل برج مركزي يتيح، ضمن مجال رؤية تفصيلي، متابعة كل ما يجري في المبنى المقسم بشكل تجويفي، حيث يمكن مراقبة الموجودين في الغرف الانفرادية المفصولة عن بعضها البعض ورؤيتهم، من دون أن يَتمكَّنوا هم أنفسهم من مشاهدة من يراقبهم. ويأخذ التليفزيون بهذا النموذج، ضمن رؤية عَكسِية، ويُكيِّفه مع خصائصه، حيث يصبح المُرَاقَبُون هم الذين يمارسون فعل المشاهدة دون أن يراهم القائمون على مصدر الرسالة، مع فارق أن فعل الرقابة لا يقوم على الضبط القهري، بل على آليات أخرى، كالإبْهَار، والجذب، والإمتاع. وبذلك يغدو التليفزيون هذه «الآلة التنظيمية»، أو «البرج الرقابي المعكوس» بعبارة الفيلسوف إتيان ألمان (Etienne Allemand)، في كتابه **السلطة والتليفزيون** (*Pouvoir et télévision*) (1980).

أما فكرة «الحِكمانية» (Gouvernementalité)، فتتعارض مع الفكرة التي ترى في الدولة تمثيلاً «لمبدأ كوني سياسي»، والنظرية المؤسسة على «ماهية الدولة»، التي تجد مرجعيتها في النموذج التَّأْوِيلي للدولة باعتبارها مُعْطى طبيعياً. لقد دَفَعَ فوكو ببطلان هذه الرؤية التي هيمنت طويلاً على الفكر النقدي، التي تَعتبر هذا الجهاز (الدولة) قائماً على وحدة غير قابلة للتَّجزئة وذا أداء فاعل محكم. واقترح بدلاً عن ذلك، التَّمَعُّن واستيعاب الدولة في

أبعادها الممارسية اليومية، والتمعن في ممارستها الهادفة إلى التَّكَيف، والمبادرة والانكفاء، وعدم الانتظام، والتَّرقِيع. وكل ذلك، بهدف استحداث روابط تَمَاسُكية جديدة، ودقَّة واتِّسَاق في الممارسة؛ أي بعبارة مختصرة «تَكتِيكَات عامة لإدارة الذهنيات».

هل وسائل الإعلام ضد التوسّط؟

جدل بين إنزنبرغر (Enzensberger) **وبودريار** (Baudrillard)

نشر الكاتب الفيلسوف الألماني هانس ميغنيس إنزنبرغر (Hans Magnus Enzensberger)، سنة 1970، مقالاً في مجلة *New Left Review*، حمل العنوان «عناصر من أجل نظرية إعلامية» (Constituents of a Theory of Media). وقد تَضمَّن المقال نقد الكاتب عجز اليسار الغربي عن إدراك حجم التحدِّي الذي رفعته وسائل الإعلام الإلكترونية «وصناعة الوعي» عموماً، في وجه أشكال العمل والتنظيم التقليديين في المجال السياسي. وذَكَر الكاتب أن اليسار يفتقد لاستراتيجية في تعامله مع ظاهرة وسائل الإعلام. فهذه الأخيرة تُشكِّل «فئة فارغة» في نظريته، التي لم تغادر ثقافة الصحيفة والمكتوب. أما اليسار الجديد، الذي ظهر خلال السبعينات، فهو «يختصر التطور الذي عرفته وسائل الإعلام في مفهوم بسيط، هو التضليل».

وتأسيساً على هذه الرؤية، يُحَفِّز إنزنبرغر اليسار على تجاوز هذا العائق التاريخي، وذلك من خلال «استثمار القدرات التحريرية الكامنة في طبيعة وسائل الإعلام؛ هذه القدرات الكامنة التي سعت الرأسمالية، مثلها في ذلك مثل الرَّجعِية السوفياتية، إلى تَحيِيدها وعرقلتها، لأنها تهدِّد القوانين القائمة في النظامين». وقد سعى الكاتب، من خلال مقابلته بين استخدام وسائل الإعلام لغايات قَهْرِية، واستثمار القدرات التحريرية للوسائل نفسها، إلى إجراء مقارنة تفصيلية بين نموذجين من الاتصال: برنامج متحكم فيه مركزياً/ برنامج لامركزي؛ مرسل وكثرة من المتلقين/ كل متلقٍ يتحول إلى مرسل محتمل؛ عدم حركية الأفراد وعزلتهم/ تعبئة الجماهير؛ الموقف السلبي للمستهلك/ تفاعل المعنيين ووجود تغذية مرتدة؛ غياب الوعي السياسي/ وعي معرفي سياسي؛ الإنتاج

التَّخَصصي/ الإنتاج الجماعي؛ الضَّبط من خلال المُلاك الخواص أو البيروقراطية/ الضبط الاجتماعي اعتماداً على التنظيم الذاتي. ولقد تميَّزت الفترة التي خرجت من رحمها هذه الأفكار، بتوسع الاحتجاجات ضد الاحتكارات العمومية، والمطالبة بتحرير موجات البث، والبحث عن وسائل إعلام «بديلة» و«طائفية»، حيث رأى الكثيرون في مطالب هذه الحركة ميثاقاً براغماتياً.

لم يَعْرف المقال طريقه إلى الفضاء الثقافي الفرنسي، حيث لم تتم ترجمته، لكن أطروحات إنزنبرغر عُرِفت لاحقاً في فرنسا، من خلال الجدل الذي أحدثه أحد فصول كتاب جان بودريار **نقد الاقتصاد السياسي للرموز** (*Pour une critique de l'économie politique du signe*) (1972)، المعنون «صلاة على روح وسائل الإعلام» (Requiem pour les media). وإذا كان إنزنبرغر يَزعم أن الممارسة الثَّورية وحدها قادرة على انتزاع دور تبادلي ديمقراطي مُتجذر في وسائل الإعلام، قام النظام المهيمن بمصادرته وتَغييبه في الوقت الحالي، فإن بودريار يَرُد على هذا الزعم، قائلاً «إن تأثير وسائل الإعلام في العلاقات الاجتماعية لا يتأسس على اعتبارها حاملة لمضامين، بل هو قائم في تركيبتها للعمليات التي تقوم بها. فهذه العلاقات لا تنتمي إلى سجل الاستغلال، بل إلى التجريد، والفصل، وإلغاء التبادل. فوسائل الإعلام ليست مُعَاملات (*Coefficients*)، بل هي مُستجيبات (*Effecteurs*) للإيديولوجيا. فهذه الوسائل ليست ثورية في غاياتها، بل أبعد من ذلك، فهي ليست، عملياً أو افتراضياً، محايدة أو غير مُؤدْلَجَة (تُوهُمات وضعها «التقني» أو «قيم الاستخدام الاجتماعي المرتبطة بها») [. . .]. إن ما يميز وسائل الإعلام الجماهيرية، هو أنها ضد التوسط، مكتفية بذاتها، وتنتج للاتصال - إذا قبلنا بتعريف الاتصال باعتباره تبادلاً، وفضاءً تبادلياً قائم على الإرسال والتلقي، أي بمعنى فضاء للمسؤولية. هذه المسؤولية ليست ذات طبيعة نفسية أو أخلاقية، بل هي ارتباط تبادلي شخصي بين طرفي الاتصال ضمن عملية التبادل [. . .]. إن الهيكلة المعمارية الحالية لوسائل الإعلام تتأسس على التعريف التالي: إنها تَمْثيل لكل ما يمنع حق الرد نهائياً، وهو ما ينعكس على استحالة التبادل. أو بالأحرى، فإن أبعد ما يمكن تصوره، لن يتجاوز رداً ينتمي إلى سِجِل المحاكاة. هذه الأشكال من الرد - المحاكاة المُدمجة

ضمن سيرورة الإرسال، لن تُغير من الطابع الفرادي للاتصال. وهنا تكمن حقيقة مَيل وسائل الإعلام إلى التَّجريد. وضمن هذا التجريد يتأسس الضبط الاجتماعي والسلطوي».

تشيؤ البنية

تعرضت البنيوية للنقد، ولاسيما أطروحات ألتوسير، حيث اعتبر منتقدوها أنها قادت إلى اختصارات ميكانيكية فيما يتعلق بآليات عمل المجتمع، الذي يظهر، في الرؤية البنيوية، وكأنه مسرح بدون فاعلين. فقد ذهبت بعيداً في تركيزها على تحليل العوامل الثَّابتة، أي الحتميات، واتَّسَمت بنزوعها إلى مَحو كل ما يقوم به الأفراد باعتبارهم فاعلين داخل فضاءاتهم المتعددة. فانغلاق اللسانيات البنيوية داخل حدود النص، أدى إلى اختصار هذا الأخير في مدونة (Code). وقد أدت هذه الرؤية، حسب السُّلم الذي وضعه جاكبسون، إلى تَلاشِي «الوظيفة المَرجعيَّة»، وغَلَبة «وظيفة ما وراء اللغة». وهو ما عبَّر عنه هنري لوفافر، في كتابه **موقف: ضد التكنوقراطيين** (*Position: Contre les technocrates*)، الصادر سنة 1967، حيث كتب منتقداً البنيوية: «لقد حل السِّياق اللّفظي محل المرجع العملي الحسِّي، حيث لم يعد الكلام يحيل إلا على نفسه، سواء من خلال التكرار أم من خلال الحشو». ويرى هذا الفيلسوفَ أن المقاربة البنيوية كانت ضحية «الوَلَع بالتصنيف»، وانغمست في «التَّجريد المتعالي، والأشياء الذهنية الخالصة، والحشو تعبيراً عن الكمال»، مُقْصِية بذلك الواقع، «والمعيش»، و«المنحرف»، وكل «الآليات التي تتيحها الحياة اليومية للفهم (فك الرموز)»، مُدعِّمة بذلك فكرة حتمية الإكراهات والضبط، مهيئة البيئة لظهور «الإنسان الآلي»، والتكنوقراطيين.

والحقيقة أن ألتوسير نزع في تحليلاته إلى اختصار الجهاز الإيديولوجي (المعلومات) في نظام فردي البنية تتحكم فيه بنية مُؤسسِية (الدولة)، مع إقصاء كلي للمجتمع المدني. كما توحي رؤيته أن هذا الجهاز يَتَّسم بالثبات الدائم. والأمر واحدٌ، سواء تعلق بنظام الخدمة العمومية، أم بالنظام التجاري، مثلاً. فالبنية تبدو جامدة، خارج حدود الزمان والمكان. كما أن المصطلحات التي استخدمها هذا الفيلسوف لتوصيف هذه المهمة المؤسسية تحيل على أطروحة التضليل الرأسي (العمودي).

والحاصل أن الأزمة التي أصابت النظرية البنيوية للعلاقات الاجتماعية ومجموع المدارس والاتجاهات التأويلية الكبرى، قد تمحورت حول سؤال التَّوَسُّط، ومكانة الذات، والفاعل الاجتماعي، والجمهور.

ثالثاً: «الدراسات الثقافية» (Cultural Studies)

ثقافة الفقير

يعود اهتمام المثقفين البريطانيين بظاهرة تَرَاتُبِية الأشكال الثقافية إلى فترة مُبكِّرة. فالتقسيم الثلاثي للثقافة (الرفيعة، والرديئة، والفظة)، ظهرت في كتابات الإنجليزي ماتيو أرنولد (Matthew Arnold) (1822-1888)، خاصة كتابه **الثقافة والفوضى** (*Culture and Anarchy*) الذي نشره سنة 1869، وأعادت جامعة كمبريدج طباعته سنة 1935. وهو تاريخ يحمل الكثير من الدلالات.

تعود المصادر البعيدة للتيار، الذي انتشر خلال الستينات والسبعينات تحت مسمى الدراسات الثقافية، إلى دراسات النقد الأدبي لفرانك رايموند ليفيس (1895-1978)، التي نشرها خلال الثلاثينات من القرن العشرين. فكتابه **الحضارة الجماهيرية وثقافة الأقلية** (*Mass Civilisation and Minority Culture*) (1930) يُمثِّل

دفاعاً عن التلاميذ ضد الثقافة التجارية. وتَكْمُن الفكرة المحورية لليفيس في اعتقاده أن تطور الرأسمالية الصناعية وتعبيراتها الثقافية (يتعلق الأمر أساساً، في تلك الفترة، بالسينما) تُولِّد تأثيرات ضارة بمجموع أشكال الثقافة التقليدية، سواء تعلق الأمر بعامة الناس أم بالنخبة. وقد سعى ليفيس والمجموعة التي تشكلت حول مجلة (*Scrutiny*)، التي أنشئت سنة 1932، إلى استخدام المدرسة لنشر المعارف المتعلقة بالقِيَم الأدبية. وبالرغم من أن ليفيس ظل مسكوناً بالحنين إلى الثقافة الرفيعة والتقاليد الأدبية الكبرى بزعم اشتمالها على القيم «العليا» للعصر ما قبل الصناعي، إلا أنه انفصل عن الموقف المحافظ الذي مَيَّز النقد الأدبي في تلك الفترة. ويعتبر ليفيس أول منظر في الأدب الإنجليزي استطاع أن يخترق مَعَاقِل الأرستقراطية، التي تمثلها أكسفورد وكمبريدج، بالرغم من أصوله الاجتماعية المتواضعة. فقد عارض صراحة الرأسمالية نظاماً، والدور الذي تقوم به وسائل الإعلام لتدعيمها في بريطانيا. ويشير تيري إيغلتون (Terry Eagleton)، المتخصص في النظريات الأدبية، إلى أن «الرؤية الناقدة ليست فقط مجلة، بل هي مركز انطلاق لحملات أخلاقية وثقافية: فقد كانت تنتظر من أتباعها أن يترددُوا على المدارس والجامعات لمُحَاجَجَة خصومهم، وتَثْمِين دراسة الأدب، وتقديم إجابات غنية، ومعقدة، وناضجة، ومُتبصِّرة وجادَّة أخلاقياً (وهي المصطلحات المفتاحية للمجلة، تمكن الأفراد من البقاء في مجتمع «الدراما التليفزيونية» المُمكن، والعمل الذي يخلق الاغتراب، والإعلانات السخيفة، ووسائل الإعلام المنتجة للبلادة»[15].

إن التقاليد التي أرستها أطروحات ليفيس، خاصة في بحثها

---

(15) Terry Eagleton, *Literary Theory: An Introduction* (Oxford: Blackwell, 1983).

عن تكريس نموذج تربوي، تمثلت في رؤية منهجية لمختلف أشكال الإنتاج الأدبي، مؤسسة على التحليل النصي، والبحث عن المعنى والقيم السوسيوثقافية؛ وهي قضايا تتميز فيها عن منهجيات المدرسة الوظيفية. وقد تم تبني هذه التقاليد خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، التي شهدت توسع النظام المدرسي، من طرف حركة تربوية ضَمَّت جيلاً ملتزماً من المدرسين بالمرحلة الثانوية. هذا الجيل، ذو الأصول الاجتماعية المتواضعة، ثمَّن، على عكس النظرية النخبوية لليفيس، التوجهات الذَّوْقية للتلاميذ المنتمين إلى الطبقة العمالية.

في سنة 1957، نشر ريتشارد هوغرت (Richard Hoggart) (المولود سنة 1918)، أستاذ الأدب الإنجليزي الحديث، كتاباً حمل عنوان **استخدامات محو الأمية** (*The Uses of Literacy*) (ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية، سنة 1970، تحت عنوان يحمل القليل من عدم الدقة: **ثقافة الفقير** (*La Culture du pauvre*)). وقد ضَمَّنه صاحبه، الذي يعود في أصوله الاجتماعية إلى الطبقة العمالية، تحليلاته للتغيرات التي أصابت نمط حياة وممارسات الطبقة العمالية في مجالات العمل، والحياة الجنسية، والعائلة، والترفيه. ويُمثِّل كتاب هوغرت، الذي تزامن نشره مع بداية بث التليفزيون التجاري، أي قبل انتشاره في وسط الطبقات الشعبية، إشادة بأنماط الحياة التقليدية للمجموعات التي تتشكل منها الطبقة العمالية، المقاومة للثقافة التجارية، ونقد راديكالي تجليات هذه الثقافة الأخيرة. وفي السنة التي تلتها، نشر رايموند وليامز (Raymond Williams) (1921-1988)، المُدرِّس في إحدى مؤسسات تأهيل العمال، كتاباً عَنْوَنَه بـ **الثقافة والمجتمع، 1780-1950** (*Culture and Society, 1780-1950*)، وانتقد فيه عملية الفصل، التي تغلب على الكثير من الكتابات، بين الثقافة والمجتمع.

وقد مَثَّلت 1964، تاريخ نشر كتاب ستيوارت هال وبادي وانيل (Stuart Hall & Paddy Whannel) **الفنون الشعبية** (*The Popular Arts*)، نهاية مرحلة تلاقى فيها تَنَوُّع وثراء التحليلات مع حاجات اجتماعية كان مصدرها المدرسة.

مركز برمنغهام

أُسِّس المركز المعاصر للدراسات الثقافية (Centre of Contemporary Cultural Studies (CCCS)) بجامعة برمنغهام (Birmingham)، سنة 1964. وهو مركز لدراسات ما بعد التدرج (الدكتوراه)، يُعنى «بالأشكال والممارسات والمؤسسات الثقافية وعلاقتها بالمجتمع والتَّغير الاجتماعي». وكان ريتشارد هوغرت أول مدير له. وقد خَلَفه في هذا المنصب الجامايكي الأصل ستيوارت هال (المولود سنة 1932)، سنة 1968 ـ وهي نفس السنة التي عُيِّن فيها نائباً للمدير العام لليونسكو ـ ثم ظل في هذا المنصب حتى 1979. وقد عرف المركز أَوْج قوَّته خلال هذه الفترة، التي تزامنت مع نهضة اليسار الجديد (*New Left*). وتدعيماً لحضوره، أنشأ المركز، سنة 1972، مجلة *Working Papers in Cultural Studies* (*WPCS*).

يَستَمد مركز برمنغهام أفكاره التأسيسية من كتابات هوغرت ووليامز، والمؤرخ إدوارد ب. تومسون (Edward P. Thompson) (1924-1993).

ويُمثِّل كتاب وليامز، **الثورة الطويلة** (*The Long Revolution*)، قطيعة على مستويين. أما المستوى الأول، فيتمثل في مخالفته للتقليد الأدبي الذي يُمَوضِع الثقافة خارج المجتمع، واستبداله برؤية انثروبولوجية: إن الثقافة هي تلك السيرورة الشاملة التي تظهر أن المعاني هي بناءات اجتماعية وتاريخية؛ كما أن الأدب والفن ليسا إلا جزءاً من الاتصال الاجتماعي. أما المستوى الثاني

من القطيعة، فهو رفضه للماركسية الاخْتِصَارية: لقد تَبنَّى وليامز موقفاً ماركسياً أكثر رَحَابة، يتيح دراسة العلاقات بين الثقافة والممارسات الاجتماعية الأخرى؛ إذ وَجَّه النقاش إلى ضرورة منح أفضلية للبنية التحتية على حساب البنية الفوقية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تختصر الثقافة وتعرضها لسيطرة الحتمية الاجتماعية والثقافية. وهو في ذلك يَتَوحَّد فكرياً مع تَوجُّه فكري غالب شغل النخبة المثقفة (الإنتليجنسيا) (*Intelligentsia*) اليسارية في كل أوروبا، ومَثَّل فلاسفة مدرسة فرانكفورت، رواده الأوائل. لقد انتقد وليامز، منذ كتاباته الأولى، الحتمية التكنولوجية. كما دَرَس، في كل مداخلاته، الأشكال التاريخية التي تأخذها المؤسسات الإعلامية، والتليفزيون، والصحافة، والإعلان، إضافة إلى خصائص الواقع الاجتماعي الذي تَتجلَّى فيه هذه الأشكال[16].

عارض إ. ب. تومسون في كتابه **تكوّن الطبقة العاملة الإنجليزية** (*The Making of the English Working Class*) أطروحات وليامز التي ضَمَّنَها كتابه المشار إليه سابقاً، الثورة الطويلة. فقد أخذ عليه أنه ظل محكوماً بالتقليد الأدبي التطوري الذي يجد مرجعيته في التعامل مع الثقافة بصيغة المفرد، في الوقت الذي أظهرت فيه أعمال المؤرخين أن الثقافة محكومة بالتعدد، وأن التاريخ تحكمه الصراعات، والتوترات بين الثقافات وأنماط العيش؛ وهي تجلِّيات ترتبط ارتباطاً كلياً بالثقافة وتَشكُّل الطبقات.

وقد أُثري هذا القالب المَفَاهِيمي الأول بالعديد من

(16) Raymond Williams: «Advertising: The Magic System,» *New Left Review*, no. 4 (1960); *Television: Technology and Cultural Form*, Technosphere ([London]: Fontana, [1974]), and *The Sociology of Culture* (New York: Schoken Books, 1981).

المساهمات، وعلى رأسها التفاعلية الاجتماعية لمدرسة شيكاغو، التي تركَّز اهتمام بعض باحثيها على البعد الإثنوغرافي (الإثني)، وتحليل القيم والدلالات المعيشية (اليومية)، والصيغ الثقافية التي تتبنَّاها مختلف المجموعات الثقافية في التعامل مع الثقافة المهيمنة، و«التعريفات» الخاصة التي يُضفِيها الفاعلون الاجتماعيون على «وضعياتهم»، والشروط التي يَحْيون ضمنها. وقد تلاقت هذه الرؤية التفاعلية الاجتماعية مع رؤية إثنوغرافية بريطانية جَدَّدت طريقة بناء التاريخ الاجتماعي، اعتماداً على «الواقع المعيش»، وأقامت ورشات لدراسة التاريخ الشفوي، آخذة بنفس المسار الذي اعتمدته الدراسات النسوية في مقاربتها لتاريخ المرأة.

وقد أعاد المركز المعاصر للدراسات الثقافية، في بحثه عن ماركسية تَوْفِيقية، قراءة دراسات التاريخ الأدبي للفيلسوف المجري جورج لوكاس (Georg Lukàcs)، خاصة كتابه **التاريخ والوعي الطبقي** (*Histoire et conscience de classe*) (1923)، وأعمال الفيلسوف والمنظِّر الأدبي الروسي ميخائيل بختين (Mikhail Bakhtin) حول **الماركسية وفلسفة اللغة** (*Marxisme et la philosophie du langage*) (1929)، إضافة إلى تحليلاته التاريخية للمظاهر التعبيرية للثقافة الشعبية، وترجمته لأعمال والتر بنجامين (Walter Benjamin)، واكتشافه أطروحات المتخصص في سوسيولوجيا الأدب، لوسيان غولدمان (Lucien Goldmann)، التي ضمنها كتابه: **الإله الخفي: دراسات حول الرؤية التراجيدية في كتاب الأفكار لبسكال ومسرح راسين** (*Le Dieu caché: Etudes sur la vision tragique dans les «Pensées» de Pascal et dans le théâtre de Racine*) (1959)، وكتاب **أسئلة في المنهج** (*Questions de méthode*) لجان بول سارتر (Jean-Paul Sartre)، الذي كتبه سنة 1957 ونشره سنة 1960. أما لويس ألتوسير فَيقاسمه الأسئلة

المرتبطة بطبيعة الإيديولوجيا، التي لم تعد تعتبر «انعكاساً» آلياً للقاعدة المادية، بل باعتبار أنها أصبحت تلعب دوراً فاصلاً في إعادة الإنتاج الاجتماعي. وقد زَوَّدته أعمال رولان بارت عُدَّةً مفاهيمية دفعته إلى الاهتمام بخصوصية «الثقافي»، وتَبنِّي منهجية تستند إلى النظرية اللغوية لمقاربة السؤال المِفْصَلي لتلك الفترة، والمتمثل في «القراءات الإيديولوجية». أما الجهد البحثي المركزي للمركز، فقد تمحور حول تحليل مضامين المجلات النسائية، وبرامج الخيال العلمي والأخبار التليفزيونية، والخطابات الصحافية.

وتعتبر أعمال الفيلسوف الإيطالي، ذي النزعة الماركسية، أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)، المُتوفى في السجون الفاشية سنة 1937، من أهم المصادر التي مارست تأثيراً كبيراً على أطروحات المركز، إذا ما قُورنت بتأثيراتها في الفضاء الفكري ضمن سياقات مشابهة. ويَتمثَّل الإسهام الأكبر لغرامشي في تصوره لمفهوم الهيمنة. وتَكمُن، حسب تَصوُّره، في القدرة التي تتمتع بها جماعة اجتماعية لممارسة التوجيه الثقافي والأخلاقي للمجتمع ككل، وبناء نظام من التحالفات الاجتماعية حول مشروعها، أو ما أطلق عليه مصطلح «الكتلة التاريخية». وتتمثل الجِدَّة في فكرة الهيمنة بالمفهوم الغرامشي، في كونها تُزِيح مفهوم السيطرة القائم على اعتبار أن الطبقة المهيمنة تستمد سيطرتها من امتلاكها مصادر السلطة الاقتصادية. وقد تَضمَّنت المقولة الغرامشية ضرورة الانتباه إلى عناصر مركزية، مثل المفاوضات والتسويات والتَّوَسُّط. كما شَكَّلت رؤية مبكرة رفضت خلط أسئلة الثقافة والإيديولوجيا بمسائل الطبقة والقاعدة الاقتصادية، وأَعْلت من شأن مسألة المجتمع المدني، باعتباره مجتمعاً مستقلاً عن الدولة.

لقد تَمَثَّل المركز كل هذه الإسهامات والتأثيرات تَمَثُّلاً نقدياً. أما البعد التجديدي للمركز وإشكالية الدراسات الثقافية في تلك

الفترة، فَيَتَمثَّل في نجاحه في تشكيل فرق بحثيَّة لمقاربة ميادين بحثية متعددة، مثل الإثنوغرافيا، والدراسات الإعلامية (*Media Studies*)، ونظريات اللغة والذاتية (Subjectivity)، والأدب والمجتمع، وربط هذه الأعمال بالقضايا التي أثارتها الحركات الاجتماعية، خاصة الحركة النسوية؛ إذ قام المركز، في فترة مُبكِّرة، بدراسات حول التَصوُّرات الاجتماعية للمرأة والإيديولوجيا النسوية. كما بَيَّنت الأبحاث التي أجراها سنتي 1968 و1969 اهتمامه بدراسات كلود ليفي ستراوس حول مسألة الأسطورة، والأعمال الأولى لرولان بارت. وبالرغم من التأثيرات الكبرى للمفكرين الفرنسيين على منهجيات وإشكاليات الدراسات الثقافية، فإنه لم يكن هناك أي رابط مؤسسي، يجمع بين ضفتي قناة المانش (فرنسا وبريطانيا)، في تلك الفترة.

نحو دراسة التلقي

تُمَثِّل أعمال ستيوارت هال حول الدور الإيديولوجي لوسائل الإعلام وطبيعة الإيديولوجيا عموماً، لحظة مِفْصليَّة في تَشكُّل نظرية قادرة على دحض مُسلَّمات التحليل الوظيفي الأمريكي، واستحداث شكل مختلف من البحث النقدي حول وسائل الإعلام.

ففي مقال له، كتبه سنة 1973، حمل عنوان «التشفير/ وفك التشفير» (Encoding/ Decoding)، قَسَّم س. هال سيرورة الاتصال التليفزيوني إلى أربع لحظات مختلفة: الإنتاج ـ التدوير ـ التوزيع/ الاستهلاك ـ إعادة الإنتاج ـ تَتَميز عن بعضها البعض بصيغ عملها وشروط تَشكُّلها وبقائها، لكنها مُتَمَفصِلة حول بعضها البعض، بناء على مجموع العلاقات المؤسساتية السلطوية التي تربطها. أما الجمهور، في هذه المقاربة، فهو المتلقي ومصدر الرسالة في نفس الوقت؛ ذلك أن خطط الإنتاج ـ لحظة التشفير ـ تحيل على التصور الذي تحمله المؤسسة التليفزيونية لا لتوقعات الجمهور

فحسب، بل للقواعد التي تحكم العمل المهني أيضاً. وفي تحليله للجمهور باعتبار أنه المعني بعملية فك التشفير، يحدد س. هال ثلاثة أصناف: المهيمن، والمعارض، والتفاوضي. فالصنف الأول يُمَثِّل وجهات النظر الغالبة، التي تبدو طبيعية، وشرعية، وحتمية؛ وبعبارة أخرى، فإن الذوق العام الغالب على النظام الاجتماعي والفضاء المهني، هو المرجعية التأويلية ضمن هذا الصنف. أما الصنف الثاني، فيقوم بقراءة الرسالة، بناءً على إطار مرجعي ورؤية مختلفة للعالم (مثال ذلك، تفسيره «للمصلحة الوطنية» بأنها «مصلحة الطبقة»). ويُمَثِّل الصنف التفاوضي خليطاً من العناصر المتعارضة المُكَيّفة والمنطلقات المتناقضة، يقوم بِتبنِّي جزء من الدلالات والقيم والمهيمنة، لكنه يَستمدّ من واقعه الموضوعي المعيش ومصالحه الفئوية بعض الحجج المتقاسمة في فضائه، وذلك لرفض بعض القيم المهيمنة. والحاصل، أن هذا المقال قد اعتبر مرجعية اسْترشَد بها الكثير من الأبحاث التي أجراها المركز حول التليفزيون.

تعتبر دراسة شارلوت برانسدون (Charlotte Brunsdon) ودايفيد مورلي (David Morley)، **التليفزيون الوطني اليومي** (*Everyday Television, Nationwide*) (1978)، التي مولها المعهد البريطاني للفيلم (British Film Institute)، تَحَوُّلاً فاصلاً في الإنتاج البحثي لما يعرف بالدراسات الإعلامية (*Media Studies*). وقد ركَّزت الدراسة، في البداية، على تحليل البرامج الإخبارية العامة، والبرامج السياسية ذات العلاقة بالمسائل الاجتماعية الكبرى، والقضايا الآنيّة (*Current Affairs*) الموجهة إلى جمهور نخبوي، ثم اهتمت لاحقاً بالبرامج التي يطلق عليها مصطلح «الاتصال السياسي» المُوجَّهة إلى جمهور واسع غير متجانس، من ناحية الجنس والانتماء الطبقي، مثل برنامج «Nationwide». وقد شَكَّلت الدراسة نقطة انطلاق للكثير من التساؤلات البحثية حول

أشكال الإنتاج التليفزيوني ذات الصبغة الجماهيرية/ الشعبية (الكوميديا (Situation Comedies)، الرياضة، المنوعات، الدراما التليفزيونية (Soap Opera)، والمسلسلات البوليسية). وهدفت هذه الدراسة إلى التَّعرُّف إلى الآليات التي تعتمدها البرامج الترفيهية ذات الطابع الجماهيري في معالجة التناقضات الحياتية، وتجارب الرجال والنساء ذوي الانتماءات الطبقية المتعددة، إضافة إلى الكشف عن الكيفيات التي تساهم بها هذه البرامج في تشكيل الذوق العام الشعبي. وتبقى الإشارة إلى أن الإشكالية البحثية المحورية لهذا التوجه البحثي، هي دراسة التصورات الاجتماعية لثنائية النوع: الأنثوي/ الذكوري، والطبقات الاجتماعية، والمجموعات العرقية.

أما المرحلة اللاحقة، فقد عرفت انتقال الاهتمامات البحثية من التركيز على دراسة المضامين إلى بحث إشكالية الجمهور(17).

رايموند وليامز: من أجل مقاربة علمية للثقافة

مقتطفات من محاضرة رايمون وليامز حول «الاتصال باعتباره مقاربة علمية للثقافة» ألقاها في تشرين الثاني/نوفمبر 1973، بمناسبة انعقاد المؤتمر اللندني حول الاتصال (London Conference on Communication)، الذي نظمه المعهد البريطاني للجوائز القومية الأكاديمية (British Council for National Academic Awards).

تعتبر الثقافة نفسها، في أصولها الأولى، ممارسة: الوصول بالقمح إلى حالة النضوج أو الوصول بالأذهان إلى مستوى الحصافة والسداد. إن ظهور المعنى المعاصر لمصطلح ثقافة «الانتقال من ممارسات ثقافية خاصة إلى سيرورة أو حالة عامة» يحمل دلالة كبيرة، تتمثل في اعتبار

(17) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب، ثانياً.

الممارسات الفردية جزءاً لا يتجزأ من مسار التقدم أو التنمية الشاملة. ففي القرن الثامن عشر، اتخذت فكرة الثقافة المعنى الدنيوي، حيث انصرفت للدلالة على التنمية الشاملة للفرد، محققة بذلك تقدماً عظيماً مقارنة بالأفكار الميتافيزيقية للحضارات التي اعتمدت على العناية الإلهية واللاعقلانية.

وقد اصطدمت هذه الرؤية بالمشكلة الكبرى التي تواجهها كل نظرية جديدة للثقافة، وهي المشكلة المتصلة بمسألة طبيعة العلاقات بين مختلف الممارسات ضمن ما يُعتبر، على أقل تقدير، تنمية شاملة. ويتجلى المظهر الأول لهذه المشكلة في استخدام مصطلح «ثقافة» للدلالة على كل تنمية شاملة للفرد، وذلك ضمن الأسلوب الشعبي الموظف في سرد التاريخ الكوني الذي يصف تطور الحضارات. أما الاستخدام الآخر لنفس المصطلح، وهو الذي يكاد يكون معاصراً، فينصرف للدلالة على تنمية تتعلق بشعب ما، بمعنى ثقافة قومية ما.

هذه الصعوبة ما زالت قائمة، وستظل ذات أهمية نظرية كبيرة للأنثروبولوجيا (علم الإناسة) والتاريخ. وإذا تجاوزنا هذا البعد من أبعاد المشكلة، بدت لنا صعوبات أخرى أكثر عمقاً وتحدياً. ويفترض التفكير المثالي أن العنصر المحوري الموجه في هذه السيرورة العامة يكمن في الوعي، مع أن هذا الأخير ظهر، في أشكاله اللاحقة، بأنه ذو طبيعة إنسانية لا مقدسة. ولقد عارض ماركس هذه الفكرة، حيث ذهب إلى اعتبار أن العنصر المركزي الموجه الحاسم بالنسبة له، يتمثل في الإنتاج المادي والعلاقات التي تنتج عنه. هذه الاختلافات في الرؤية والتنظير ما زالت ذات أهمية كبيرة وتملك مشروعية لا يمكن تجاوزها. إنها، بالنسبة لنا، حاضرة وتظهر في خلفية كل الأسئلة المتصلة بالعلاقات بين الممارسات. وما دامت هذه الأسئلة عالقة، فإن الاجتهادات البحثية حول الاتصال لن تذهب بعيداً، وبالتالي لن تذهب بنا بعيداً[18].

(18) انظر: Armand Mattelart et Erik Neveu, «Cultural Studies' Stories: La Domestication d'une pensée sauvage?,» *Réseaux*, no. 80 (novembre-décembre 1996).

الفصل الخامس

الاقتصاد السياسي

بدأ الاقتصاد السياسي للاتصال في التطور في الستينيات من القرن الماضي. وقد اتخذ، في البداية، شكل التساؤل عن الخلل في تدفق الإعلام والإنتاج الثقافي بين الدول الواقعة على جهتي الخط الفاصل «للتنمية».

شقت دراسات الاقتصاد السياسي للاتصال طريقها في سنة 1975 من خلال دراسة حول «الصناعات الثقافية» ولا «الصناعة الثقافية». ويكشف هذا الانتقال من المفرد إلى الجمع (بمعنى «صناعات» بدل «صناعة») عن التخلي عن رؤية مفتتنة بأنظمة الاتصال، في الوقت الذي اصطدمت فيه السياسات الحكومية الرامية لإحداث ديمقراطية الثقافة بالمنطق التجاري في سوق تسير نحو التدويل. إن الأمر يدل على أننا نواجه تعقد الصناعات المتنوعة في محاولة لفهم السيرورة التصاعدية «لإصلاح» النشاطات الثقافية بواسطة رأس المال.

أولاً: التبعية الثقافية

الاندماج العالمي والتبادل غير المتكافئ

تحدَّث ماركس (Marx) وأتباعه عن الطابع «الثوري»

للرأسمالية التي يكمن قانون بقائها في الانقلاب المستمر لقوى الإنتاج. بفضل توسعه وتطوره الدائم أنشأ النظام الرأسمالي، بدون أن يدري، شروط فنائه من خلال تطور القوى الاجتماعية، واحتدام تناقضاته. إن تطور كل مجتمع خاص يتوقف أولاً على تطور بنياته الداخلية. ويمر كل مجتمع، بالضرورة، بعدة مراحل، ويلبي تاريخ كل مرحلة نموذجاً من نماذج التطور المتتالية.

في الاتجاه المعارض لهذه الرؤية للتاريخ، يقدم المؤرخون والاقتصاديون النموذج التزامني الفوري، مبينين أن تاريخ الرأسمالية في العديد من الدول لا يتطابق مع هذا المخطط، وأن «التطور» ليس مؤكداً. بل نحن على العكس إننا نشاهد «تطور التخلف» في العديد من مناطق العالم. إن وحدة تحليل الرأسمالية المعاصرة ليست الشركة الوطنية، بل «النظام ـ العالم» الذي تكون فيه الأمم مجرد عناصر. هذه الفرضية حول الاندماج العالمي، التي صاغها الاقتصادي بول باران (Paul Baran) سنة 1957 في كتابه **الاقتصاد السياسي للنمو** (*Economie politique de la croissance*)، تلتقي مع تلك التي صاغها المؤرخ إيمانويل ڤالرشتاين (Immanuel Wallerstein) في حوار حول مفهوم «اقتصاد ـ عالم» الذي وضعه الباحث فيرناند بروديل (Fernand Braudel).

يتحدد مفهوم «اقتصاد ـ عالم» في الواقع على مستويات ثلاثة: فضاء جغرافي معين، ووجود قطب «مركز العالم»، والمناطق التي تتوسط هذا المحور المركزي والهوامش الواسعة التي تكون تابعة وخاضعة لحاجيات المركز من خلال تقسيم العمل. ويسمى هذا المخطط من العلاقات: التبادل غير المتكافئ. إن الرأسمالية هي «خلق عدم تكافؤ العالم»[1]. ولا يمكن تصور عدم التكافؤ هذا إلا في فضاء واسع جداً (كوني). إن خريطة «الشبكات التجارية»، بما

(1) Immanuel Wallerstein, *Historical Capitalism* (London: Verso, 1983).

فيها شبكات الاتصال، تشكل جزءاً أساسياً وبارزاً في صياغة مركزية العالم بتراتبيته وبأنماط إنتاجه المختلفة.

إن الاقتصاد السياسي للاتصال، الذي يمثل قطيعة مع أطروحة تاريخ الرأسمالية المعاصرة التي طرحها رواد الماركسية الكلاسيكيون، يبتعد عن مخطط الشرق ـ الغرب الذي طبع سوسيولوجيا وسائل الإعلام الأمريكي. إن القطبية التي أفرزتها الحرب الباردة طبعت الانقسام في العلوم الاجتماعية للاتصال. لقد اعترف الباحث بول لازرسفيلد أمام زملائه في الجمعية الأمريكية لبحوث الرأي العام، بالمجال الجديد للبحث المسمى «الاتصال الدولي» ودعاهم إلى تعزيز العلاقات مع «المجموعات والهيئات الفاعلة في هذه الساحة الاجتماعية»[2]. إن انقسام الفضاء الدولي بما هو أرضية للمواجهة بين معسكرين وإيديولوجيتين قد نشط البحث والتطور الصناعي والعسكري لتكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة (من الكمبيوتر حتى الأقمار الاصطناعية)، واستثمر أيضاً القسم الأكبر من البحث الوظيفي حول الاتصال الدولي، كما تؤكده، بوضوح، البحوث الإدارية حول الإذاعات المحلية. كما أن مقاربات مشكلات الاتصال المرتبطة باستراتيجية التنمية والتحديث في العالم الثالث لا يمكن أن تفهم بدون خلفية هذا الانقسام الثنائي الذي فرضه متطلب «الأمن الوطني»[3] هذا ما يفسر سر ارتباط التحليل الوظيفي بمذهب كتابة الدولة الأمريكية الخاص بالتدفق الحر للمعلومات (*Free Flow of Information*)، المستلهم من المبدأ الراسخ الخاص بالتبادل الحر للسلع، الذي يُشبِه، بوضوح، حرية التعبير التجاري التي يمارسها كل من الخواص والسوق بحرية التعبير بشكلها المختصر.

---

(2) Paul Lazarsfeld, «The Prognosis for International Communication Research,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 16 (1953).

(3) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، ثانياً.

الإمبريالية الثقافية

قادت الرؤية الجديدة للفضاء العالمي إلى تجديد الدراسة حول العلاقات الدولية في مجال الثقافة والاتصال، وأثارت العديد من البحوث التي توضح التبادل غير المتكافئ لمختلف المنتوجات الثقافية.

أما مسألة التبعية الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت منشغلة بالنزاعات في جنوب شرق آسيا والثورات المضادة في العديد من دول العالم الثالث، فقد غذت تفكير باحث مثل هربرت شيلر (Herbert Schiller)؛ إذ افتتح كتابه الأول المعنون **وسائل الاتصال والإمبراطورية الأمريكية** (*Mass Communication and American Empire*)، الذي نشر سنة 1969 وشمل مقالاته التي نشرت منذ سنة 1965، سلسلة طويلة من البحوث التي انطلقت من تحليل التداخل بين المركبات الصناعية ـ العسكرية وصناعة الاتصال، وانتهت بالتنديد الواسع بالخصخصة المتزايدة للفضاء العمومي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي السنة ذاتها، نشر توماس غوباك (Thomas Guback)، وهو أستاذ بجامعة «إلينوا» الأمريكية، كتاباً بعنوان **الصناعة الدولية للفيلم** (*The International Film Industry*)، الذي أصبح من الكتب الكلاسيكية في مجال تحليل استراتيجية نفوذ الشركات السينماتوغرافية الأمريكية الكبرى في الأسواق الأوروبية منذ 1945. حدد هربرت شيلر، الأستاذ بجامعة كاليفورنيا، وأحد المقربين من التقاليد التي أرساها السوسيولوجي الأمريكي رايت ميلز، مفهوماً نشط البحوث والنضال؛ إنه مفهوم «الإمبريالية الثقافية» الذي عرفه بما يلي: «مجمل السيرورات التي يدخل بموجبها المجتمع إلى النظام العالمي المعاصر، والطريقة التي دفعت بها الشريحة الحاكمة لتغيير مؤسساتها الاجتماعية، بالافتتان، والضغط،

والقوة أو الرشوة، لتلائم قيم وبُنى مركز النظام المهيمِن أو لترقيته»[4].

غيرت المجلة المتخصصة ذات السمعة الراقية في الولايات المتحدة الأمريكية، *Journal of Communication*، التي أسست سنة 1950، توجهاتها تحت إشراف جورج جربنر (George Gerbner)، الأستاذ بجامعة بنسيلفانيا (Pennsylvania) الأمريكية، إذ فتح صفحاتها للنقاش حول الخلل العالمي الكبير في مجال الاتصال، والتغيرات التي طرأت على المقاربات النظرية لدراسته[5].

في السبعينيات من القرن الماضي، قدم الباحث ستيوارت إيوين (Stuart Ewen) إسهامات أثرت مسار الدراسات النقدية الأمريكية، حيث نشر دراسة حول تاريخ آليات الإعلان تظل إحدى الدراسات القليلة التي تناولت أسس إيديولوجيا الاستهلاك المرتبطة بشكل من التصور للديمقراطية[6].

وفي بريطانيا، شرع بيتر غولدنغ (Peter Golding)، من جامعة ليكستر (Leicester) بنقد نظريات التحديث التي طبقها على الاتصال، بشكل جذري. أما الباحث جيرمي تنستال (Jeremy Tunstall)، فقد بيَّن من جهته، أنَّ اللحمة التنظيمية لوسائل الإعلام في العالم هي لحمة أمريكية، بينما قام ج. أ. بويد-باريت (J. O. Boyd-Barrett) ومايكل بالمر (Michael Palmer) بتشريح وكالات الأنباء العالمية الكبرى. وفي شمال أوروبا، ألهمت مسألة

---

(4) Herbert I. Schiller, *Communication and Cultural Domination* (White Plains, NY: Sharpe, 1976).

(5) George Gerbner, ed., «Ferment in the Field: Communications Scholars Address Critical Issues and Research Tasks of the Discipline,» *Journal of Communication*, vol. 33, no. 3 (1983).

(6) Stuart Ewen, *Consciences sous influence: Publicité et genèse de la société de consommation = Captains of Consciousness: Advertising and the Social Roots of the Consumer Culture*, traduit de l'américain par Gérard Lagneau, RES. Champ urbain (Paris: Aubier-Montaigne, 1983).

التبعية الثقافية العديد من الدراسات بفنْلندا حول التدفق الدولي للبرامج التلفزيونية(7)، وفي هولندا برزت دراسات عن *«Corporate Village»* والقيم الاجتماعية - الثقافية للمركب الاتصالي - الصناعي(8). كما حفزت مسألة التدفق الحر للأخبار الدراسات التي قام بها الباحث النرويجي جوهان غالتونغ(9) (Johan Galtung) حول الأشكال الجديدة للإمبريالية. أما فرنسا، فقد ظلت، بصرف النظر عن بعض الاستثناءات القليلة، غائبة، نسبياً، عن هذه الدراسات الخاصة بوسائل الإعلام.

شكلت أمريكا اللاتينية المنطقة التي وجدت في قلب استراتيجيات التنمية في ظل المواجهة بين الشمال والجنوب، فأعطت دفعاً قوياً «النظرية التبعية»؛ إذ عرفت هذه النظرية العديد من الصيغ التي تعتمد على تقدير هامش المناورة، وعلى درجة الاستقلال بالنسبة لمحددات «النظام - العالم» التي اعتمدتها كل أمة من الأمم. إن القطيعة مع السوسيولوجيا الوظيفية الأمريكية بدأت في الستينيات، وتمت على يد جيل من الباحثين النقاد بأمريكا اللاتينية(10). وإن المحاولات الأصيلة للتغيير الاجتماعي،

---

(7) Kaarle Nordenstreng and Tapio Varis, *Television Traffic - a One-Way Street?: A Survey and Analysis of the International Flow of Television*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 70 ([Paris]: UNESCO, [1974]).

(8) Cees J. Hamelink, *The Corporate Village: The Role of Transnational Corporations in International Communication*, IDOC Europe Dossier; 4 (Rome: IDOC, [1977]).

(9) Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism,» *Journal of Peace Research*, vol. 8, no. 2 (1971).

(10) Antonio Pasquali, *Comunicación y cultura de masas* (Caracas: Monte Avila Editores, 1963); Oswaldo Capriles, *El Estado y los medios de comunicación en Venezuela* (Caracas: ININCO/ Universidad central de Venezuela, 1976); Luis Romiro Beltran, «Alien Premises, Objects, and Methods in Latin American Communication Research,» *Communication Research*, vol. 3, no. 2 (1976); Luis Ramiro Beltran et Elizabeth Fox de Cardona, *Comunicación Dominada: Estados Unidos en los medios de América Latina* (Mexico: Instituto Latinoamericano de Estudios Transnacionales, Editorial Nueva Imagen, 1980), et Héctor Schmucler, =

مثل تلك التي قام بها الرئيس الاشتراكي سلفادور ألندي (Salvador Allende) في تشيلي (1970-1973)، قد أدرجت سياسة إحداث دمقرطة الاتصال[11].

وإذا كانت أمريكا اللاتينية في طليعة من قاد مثل هذه الدراسات، فالسبب يكمن في أنها فجرت المسار الذي هز مفهومي التحريض والدعاية القديمين. وأيضاً لأن تطور وسائل الاتصال في هذه المنطقة من العالم اكتسى أهمية أكثر منه مناطق العالم الثالث الأخرى. ولم تقدم أمريكا اللاتينية نقداً جذرياً لنظريات التحديث المطبقة في مجال نشر المبتكرات وسياسة التنظيم العائلي والتعليم عن بعد، التي أدخلت في أوساط الفلاحين في إطار الإصلاحات الزراعية الخجولة، فحسب، بل أنتجت أيضاً المبادرات التي أحدثت قطيعة مع النمط العمودي لنقل «المثل العليا» للتنمية. هذا ما يؤكده كتاب الباحث البرازيلي باولو فرير (Paulo Freire)، المعنون: **بيداغوجيا المقهورين**[12] (*Pédagogie des opprimés*)، الذي أثر كثيراً في توجيه استراتيجيات الاتصال الشعبي، وفي إشعاعها العالمي. وتنطلق هذه البيداغوجيا من الوضع الملموس الذي يعيش فيه المتَعَلم وتبرزه تدريجياً كمصدر للمعلومات في تبادل ثنائي بين المتعلم والمتعلم. هذا مع الإشارة إلى أن أمريكا اللاتينية قد تميزت مبكراً، وبشكل دائم، بتفكيرها في العلاقة بين الاتصال والتنظيم الشعبي.

Memoria de la comunicación, comunicación, medios, cultura; 1, 2a. ed.: (Buenos = Aires: Biblos, 1997).

(11) Armand Mattelart, *Mass media, idéologie, et mouvement révolutionnaire: Chili, 1970-1973 = La Comunicación masiva en el proceso de liberacion*, traduction de Michèle Mattelart (Paris: Editions Anthropos, [1974]), et Michèle Mattelart, *Women, Media, Crisis: Femininity and Disorder*, Comedia Series; 33 (London: Comedia; Methuen, 1986).

(12) Paulo Freire, *Pédagogie des opprimés*, suivi de *Conscientisation et révolution*, traduit du brézilien, petite collection Maspéro (Paris: F. Maspéro, 1974).

اليونسكو والنظام العالمي الجديد للاتصال

بدعم من حركة عدم الانحياز، طغى النقاش حول التدفق غير المتكافئ للمواد الثقافية والإعلامية على المجتمع الدولي في السبعينيات من القرن الماضي، وهو عقد «النظام العالمي الجديد للاتصال والإعلام». ولقد مثلت اليونسكو المنبر الأساسي للتعبير عن هذا الموضوع، حيث شرعت برئاسة أمينها العام الفرنسي جان ماهيو (Jean Maheu) في مناقشة «الاتصال ذي الاتجاه الواحد» سنة 1969. وتمخض عن هذا النقاش، أثناء رئاسة السينغالي أمادو مختار أمبو (Amadou Mahtar M'Bow) لهذه المنظمة، إنشاء «لجنة دولية لدراسة مشاكل الاتصال» سنة 1977. وبعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ نشرت الصيغة النهائية لتقرير هذه اللجنة، التي ترأسها الإيرلندي شين مكبرايد (Sean MacBride)، مؤسس منظمة العفو الدولية، الحائز على جائزتي نوبل ولينين للسلام. ويعتبر هذا التقرير أول وثيقة رسمية صادرة عن مؤسسة تمثل المجتمع الدولي، تعترف وتطرح بوضوح مسألة الخلل في تدفق الأخبار والمواد الثقافية، وتتساءل عن الاستراتيجية التي يجب اتخاذها لمعالجة هذا الخلل. (لقد أنجز، في هذا الإطار، العديد من البحوث والندوات حول «السياسات الثقافية» و«السياسات الوطنية للاتصال»).

تدخل العديد من العوامل لإفشال المناقشات حول الخلل المذكور، وحوله إلى حوار الصم: صلابة موقف أمريكا الريغينية [نسبة إلى الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان] التي تريد أن تفرض، بأي طريقة، أطروحتها المتعلقة بحرية تدفق الإعلام، والاصطدام بمصالح دول الجنوب التي تناضل من أجل تحرر ثقافتها الوطنية، وثقافة دول «المعسكر الشيوعي» التي عرفت كيف تستخدم بلباقة هذا المطلب لتعارض انفتاح أنظمة مؤسساتها

الإعلامية. وقد استغلت بعض الدول النامية التناقض داخل حركة عدم الانحياز ذاتها هذه المناقشات الدولية كذريعة للتستر على نقص الحريات فيها أو على ممارستها غير المسؤولة على ترابها الوطني. برغم هذه النقائص، فإن النقاشات المذكورة وما أفرزته من دراسات أطلقت صرخة إنذار حول التبادل غير المتكافئ للأخبار والصور. ولقد شكلت هذه المناسبة فرصة لإسماع أصوات الجزء الأكبر من العالم ذي الحقائق المعروفة، في الغالب، من خلال بعض الدراسات المنتقاة التي أنجزها خبراء الدول الصناعية الكبرى. وإن مرجعية سوسيولوجيا التحديث ذات الأصل الأمريكي، التي ظلت مهيمنة في العديد من المؤسسات الدولية، تم ترحيلها في السبعينيات من القرن الماضي، واحتلت مكانها التصورات عن التنمية التي صاغتها الدول النامية. إن الانقسام بين الأطروحات المتواجدة في الساحة الدولية شجع الرؤية القطبية للكون ممثلاً في شمال مهيمن وجنوب خاضع تابع له، حيث أهملت جهود الوساطة والتوفيق بينهما، وغض البصر عن كل ما يجعل اللقاء بينهما معقداً، وعن «الصدمة الثقافية» بين الثقافات المتفردة والفضاء العالمي، كما أكد إدوارد ت. هال. وقد أثارت الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1985، انحراف النقاش عن مشاكل الاتصال وتسييسه، فانسحبت من اليونسكو مبكراً، ثم تبعتها بريطانيا. وشهدت التسعينيات من القرن الماضي «انتقال» قضية مساءلة التنظيم القانوني للشبكات ولتبادل الإعلام والصور نحو الهيئات ذات الطابع التقني، مثل منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: الصناعات الثقافية

التنوع في السلعة

ظهرت البؤرة الثانية للاقتصاد السياسي للاتصال في

المنتصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي في أوروبا. واحتلت الصناعات الثقافية المرتبة المركزية فيها، واضطلع الباحثون الفرنسيون بالدور الأول فيها، وكانت مقاربتهم لها، بصفة عامة، نقدية بشكل أساسي.

تساءل فريق البحث بقيادة الأكاديمي برنار مياج (Bernard Miège) في الكتاب المعنون: **الرأسمالية والصناعات الثقافية**، سنة 1978، عن طبيعة السلعة الثقافية، وحاول الإجابة عن السؤال التالي: ما هي المشاكل الخاصة التي تواجهها الرأسمالية لإنتاج القيم انطلاقاً من الفن والثقافة؟ لقد دحض الفكرة العزيزة على أصحاب مدرسة فرانكفورت ومفادها أن إنتاج السلعة الثقافية (الكتاب، الأسطوانة، الفيلم، المادة التلفزيونية، الصحافة، وغيرها) يستجيب لمنطق واحد وحيد. إن الصناعة الثقافية في نظر هؤلاء لا توجد في ذاتها؛ إنها مجموعة من المكونات التي تتشكل من العناصر التي تتباين بشدة، ومن القطاعات التي تملك قوانينها الخاصة بمعيارية الإنتاج (*Standardization*). هذه التجزئة لأشكال مردود الإنتاج الثقافي بواسطة رأسمال تترجم في آليات تنظيم العمل، وفي خصوصية المنتجات ذاتها، وفي محتوياتها، وفي الأنماط المؤسساتية لمختلف الصناعات الثقافية (خدمة عمومية، وعلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وغيرها)، وفي درجة التمركز الأفقي والعمودي لمؤسسات الإنتاج، وأيضاً في الطريقة التي يستملك بها المستهلكون أو المستخدمون المنتوجات الثقافية والخدمات.

تضمن الكتاب المعنون **صناعات المخيال**[13] (*Les Industries de l'imaginaire*) لمؤلفه باتريس فليشي

(13) Patrice Flichy, *Les Industries de l'imaginaire: Pour une analyse économique des medias*, media et compagnie (Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, institut national de l'audiovisuel, 1980).

(Patrice Flichy) حصراً «للثقافة المتدفقة» (Culture de flot): هذا المد المتواصل من البرامج الذي تكون القيمة الذاتية لأي عنصر من عناصرها أقل من قيمته في مجمل البرمجة المعروضة التي تميز اقتصاديات السمعي ـ البصري. وباهتمامه بالبرمجيات (*Software*)، وبالحوامل التكنولوجية التي تنقلها (*Hardware*)، تناول الكاتب المذكور تشكيلة الاستخدام الاجتماعي لآلات الاتصال، والتحولات التي حدثت في المبتكرات التكنولوجية وفي السلع، فجدد بهذا أسس تاريخ التقنيات. ولقد قامت الأبحاث في السابق بتحليل تقاطع المخططات التقنية ـ الاقتصادية والسياسية ـ الثقافية لكشف الرهانات السياسية للحدث الصناعي وللقواعد الصناعية التي تتحكم بالنظام الجديد للمراقبة الاجتماعية. ومن جهة أخرى، عبَّرت هذه البحوث عن حدود مفهوم «الإمبريالية الثقافية»، الذي كان بمثابة موضة في ذلك الوقت، من خلال التأكيد على التمفصل بين المستوى الوطني والمستوى المتعدد الجنسيات(14).

ولقد حدث تغيير في الفضاء الحكومي الأوروبي سنة 1978، حيث تبنى الوزراء الأوروبيون المسؤولون عن الشؤون الثقافية مفهوم «الصناعات الثقافية» في اجتماعهم المنعقد في أثينا.

---

(14) Armand Mattelart, *Multinationales et systèmes de communication: Les Appareils idéologiques de l'impérialisme* (Paris: Editions Anthropos, 1976); Armand Mattelart et Michèle Mattelart, *De l'usage des medias en temps de crise: Les Nouveaux profiles des industries de la culture*, collection textualité (Paris: A Moreau, 1979); Corrado Medori, ed., *L'Imperialismo culturale: [Contributi alla conferenza internazionale organizzata ad Algeri, 1977, dalla fondazione internationale Lelio Basso per il diritto e la liberazione dei popoli]*, [scritti] di L. Basso... [et al.]; introduzione di Lelio Basso (Milano: Franco Angeli, 1979); Armand Mattelart, Xavier Delcourt et Michèle Mattelart, *La Culture contre la démocratie?: L'Audiovisuel à l'heure transnationale*, cahiers libres; 381 (Paris: La Découverte, 1984), et Colleen Roach, «Cultural Imperialism and Resistance in Media Theory and Literary Theory,» *Media, Culture and Society*, vol. 17, no. 1 (Jan. 1997).

وقد أصبح هذا المفهوم ضمن المصطلحات الإدارية التي تتداولها إحدى الهيئات الأوروبية: المجلس الأوروبي[15].

لقد كسبت إشكالية الصناعات الثقافية منابر أكاديمية مختلفة في الثمانينات من القرن الماضي، خاصة في «الكيبك» (كندا)[16]، وإسبانيا[17]، حيث قام بعض السوسيولوجيين، منذ السنوات الأولى لصعود دكتاتورية فرنكو، بتشكيل أسس البحث النقدي[18].

ولقد سعى الاقتصاد السياسي لمعالجة نقائص السيميائية، كما صاغها الجيل الأول ذو السمع المرهف للخطاب، قبل كل شيء، باعتباره جملة من العناصر المغلقة على ذاتها، ويتضمن مبادئ بنائه. وظل هدف الاقتصاد السياسي متستراً في فرنسا، لكنه بدا واضحاً صريحاً في بريطانيا، باعتبارها قطباً ثانياً للتعبير عن هذا الاتجاه. وقد حفز الاقتصاد السياسي الجدل المفتوح في بريطانيا مع اتجاه الدراسات الثقافية المتهم بمنح المستوى الأيديولوجي استقلالاً ذاتياً[19]. إذ فتحت مجلة *Media, Culture and Society* التي أنشئت سنة 1979 صفحاتها لهذا الجدل.

---

(15) UNESCO, *Les Industries culturelles: Un enjeu pour l'avenir de la culture* (Paris: UNESCO, 1982).

(16) Jean-Guy Lacroix et B. Lévesque, eds., «Les Industries culturelles: Un enjeu vital,» *cahiers de recherche sociologique*, vol. 4, no. 2 (1986), et Gaëtan Tremblay, dir., *Les Industries de la culture et de la communication au Québec et au Canada*, collection communication et société (Sillery, Québec: Presses de l'université de Québec; Saint-Foy, Québec: Télé-université, 1990).

(17) Enrique Bustamante et Ramón Zallo, coords., *Las Insustrias culturales en Espana: Grupos multimedia y transnacionales: Prensa, radio, TV, libro, cine, disco, publicidad*, Akal, comunicación; 2 (Madrid: Akal, 1988).

(18) Román Gubern, *El Lenguaje de los cómics*, Ediciones de bolsillo; 195 (Barcelona: Ediciones Peninsula, 1972); Miquel de Moragas Spa, *Semiótica y comunicación de masas*, Historia, ciencia, sociedad; 126 (Barcelona: Ediciones Peninsula, 1976), Manuel Martin Serrano, *La Mediación social*, collection Manifesto; 47 (Madrid: Akal, 1977).

(19) Nicholas Garnham, «Toward a Theory of Cultural Materialism,» *Journal of Communication*, vol. 33, no. 3 (1983).

وفي سنة 1977، كتب الباحث الكندي دالاس سميث (Dallas Smythe) مقالاً استفزازياً عن عجز (*Blindspot*) البحوث الأوروبية النقدية عن رؤية المنطق الاقتصادي للتلفزيون وتهجم على سلبيات النظريات التي لا ترى في التلفزيون إلا فضاء لإنتاج «الاستراتيجيات الوصفية والإيديولوجية. ويطرح الباحث سميث الفكرة المعاكسة التي مفادها أن التلفزيون، مهما كان السياق الذي يوجد فيه، هو قبل كل شيء، «منتِج جمهور المشاهدين» ويتم بيعه للمعلنين، وتحتل هذه العملية في الرأسمالية المعاصرة الشكل التجاري لمنتوجات الاتصال. ويرد الباحث البريطاني غارنهام (Garnham) على هذا الباحث بالقول إن موقفه يتجاهل تماماً البعدين السياسي والثقافي للتلفزيون واللذين يعدان مؤسسين للتلفزيون ويملكان الأهمية ذاتها التي يملكها المنطق الاقتصادي[20].

لقد اكتسى هذا النقاش حول الموقفين أهمية بالغة لأنه تضمن مواجهة بين نمطين من المؤسسات الإعلامية الإلكترونية: النمط التجاري، ونمط الخدمة العمومية، في ظروف بدأت تبرز فيها المؤشرات الأولى المعبرة عن تعديل النظام القانوني للقطاع السمعي ـ البصري، وخصخصته في أوروبا. ولقد شُرِع، مسبقاً، في هذا النقاش في إيطاليا التي قامت مبكراً بتغيير الوضع القانوني للقطاع العام في المجال السمعي البصري، مما عجَّل في تفكير الباحثين الذين التفوا حول مجلة *Ikon* لطرح رؤاهم حول هذا الموضوع[21].

(20) Nicholas Garnham, «Contribution to a Political Economy of Mass Communication,» *Media, Culture and Society*, vol. 1, no. 2 (1979).

(21) Giovanni Cesareo, *La Televisione sprecata: Verso una quarta fase de sistema delle communicazioni di massa?*, I Nuovi testi; 55 (Milano: Feltrinelli, 1974); R. Grandi et G. Richeri, *Le Televisioni in Europa* (Milan: Feltrinelli, 1976), et Mauro Wolf, *Gli apparati delle comunicazioni di massa*, le guide guaraldi; 7 (Firenze: Guaraldi, 1977).

من القطاع الصناعي إلى «المجتمع الشامل»

ظل مفهوم «المجتمع الجماهيري» المرتبط بمفهوم «الثقافة الجماهيرية» المرجع الأساسي للجدل حول طبيعة حداثة وسائل الإعلام ردحاً من الزمن، وفقد مكانته الحصرية بدءاً من الستينيات من القرن الماضي، وتلته مسميات جديدة لتشخيص خصائص المجتمع الذي «عجنته» تكنولوجيات الإعلام والاتصال. فالمسميات التي تعبر عن التجدد اللفظي تغطي العديد من الحجج والمذاهب والنظريات حول مستقبل مجتمعاتنا.

دخل مفهوم «الشمولي» (*global*) مجال التصور للعالم بواسطة الاتصال الإلكتروني. ولقد تناول كتابان هذا المفهوم، سنة 1969، تحت المسميين التاليين: **الحرب والسلم في القرية العالمية** (*War and Peace in the Global Village*)، الذي أعده الباحث الكندي مارشال ماكلوهان (Marshall MacLuhan) بالتعاون مع الباحث كنتين فيور (Quentin Fiore)؛ **وبين عهدين: دور أمريكا في العصر التكنوترونيكي** (*Between Two Ages, America's Role in the Technetronic Era*) لزبنيو بريزنسكي (Zbigniew Brzezinski). وقد وصف الكتاب الأول الأثر التلفزيوني لحرب فيتنام، بـ «أول حرب تلفزيونية»، حيث بيَّن كيف كفَّ المشاهدون، الذين تابعوا هذه الحرب مباشرة من صالونات بيوتهم، عن أن يكونوا مجرد مشاهدين سلبيين، وتحولوا إلى «مشاركين»؛ وبهذا زالت الثنائية: «العسكريون/ المدنيون». ففي زمن السلم، تجذب وسيلة الإعلام الإلكترونية، نحو التقدم، كل الأقاليم الواقعة في المناطق غير الصناعية. إن المطلب التقني يقود التغيير الاجتماعي. ولقد تكفل شعار «ثورة الاتصالات» الذي ولد في ضفة الأطلسي بمهمة تبديد آخر الطوباويات الخاصة بالثورة السياسية. وهكذا وجدت فكرة «نهاية الإيديولوجيات» المحببة لدى دانيال بال امتدادها في التمثلات الجماعية. وبدأ شعار «القرية العالمية» يشق طريقه إلى مخيال «الكون

الشامل»، ثم يُهتف به في كل كارثة عالمية. لقد أكدت حرب الخليج هذا الأمر، برغم أن الخبراء العسكريين قد مارسوا، في الواقع، التعتيم الإعلامي على هذه الحرب.

ويفضل عالم السياسة ز. بريزنسكي، مدير البحوث حول الشيوعية في جامعة كولومبيا، مفهوم «المدينة العالمية». ويبدو لهذا الكاتب أن تضمينات هذا المفهوم، التي توحي العودة إلى المجموعة القاطنة بالقرية وإلى الحميمية المرتبطة بها، لا تنسجم كثيراً مع المحيط العالمي الجديد، لأن حلقات شبكات هذا المجتمع، الذي يطلق عليه تسمية «تكنوإلكتروني»، وهو ثمرة تزايد الكمبيوترات، والتلفزيونات، والاتصالات، تعيش في طور تحويل العالم إلى «حزمة» من العلاقات المتداخلة المترابطة، المتوترة، العصبية»، مما يزيد خطورة انعزال الفرد ووحدته. ويرى هذا الكاتب أن أول «مجتمع شامل» في التاريخ موجود حالياً هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المروجة الأساسية لهذه الثورة «التكنوإلكترونية». هذا المجتمع «يتواصل» أكثر من بقية المجتمعات، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل، كما يؤكد هذا الكاتب، 65% من مصادر الاتصالات العالمية. إن هذه الدولة هي الوحيدة التي تقترح «نموذجاً شاملاً للحداثة»؛ أي نموذجاً من السلوك والقيم الكونية عبر منتوجات صناعتها الثقافية، وأيضاً، من خلال «التقنيات، والطرائق، والممارسات التنظيمية الجديدة». وفي الجهة المقابلة، في المعسكر الذي تسيطر عليه القوة العظمى الأخرى، لا توجد سوى مجتمعات الندرة التي «تفرز الملل». هذا المفهوم الخاص بالمدينة، و«بالمجتمع الشامل» جعل مفهوم «الإمبريالية» القديم عقيماً في تحديد علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بسائر العالم؛ لقد أصبحت «الدبلوماسية المسلحة» في حكم الماضي، والمستقبل سيكون «لدبلوماسية الشبكات».

في 1977، نشر عالم الاقتصاد الأمريكي ذو الأصول

الفرنسية، مارك إري بورات (Marc Uri Porat)، تقريراً بطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، هو عبارة عن أول دراسة رسمية لقياس وزن اقتصاد الإعلام في المجتمع الأمريكي، جاء فيه: يشكل الإعلام، على سبيل المثال، 47% من قوى العمل منذ 1966، وحوالي نفس النسبة تقريباً من الناتج الوطني الخام. وقد تزايدت هذه النسبة باستمرار. ويقسم بورات الإعلام إلى ثلاثة أصناف أساسية: الإعلام المالي: التأمين، والمحاسبة، ومختلف المعطيات المخزنة في بنوك المعلومات؛ والإعلام الثقافي (الذي تغذيه منتوجات الصناعات الثقافية)؛ إعلام المعرفة أو مجمل المهارات (براءات الاختراع، والاستشارات، والتسيير، وغيرها). أما الاقتصادي الأمريكي فريتز ماشلوب (Fritz Machlup)، أخصائي دراسة ميزانية المدفوعات، منذ 1962، فقد شرع في تقييم أهمية نشاطات الإعلام التي تنضوي تحت ما أصبح يسمى «صناعة المعرفة».

أي «تاريخ للاتصال»؟

يَعتبر روجي شارتييه (Roger Chartier)، الذي يشغل منصب مدير دراسات بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS) بباريس، أن «تاريخ الاتصال» يمثل مظلة غير جامعة وضيقة جداً للدلالة على مشروع فكري يبحث عن الربط، باستثمار نفس المقاربة، بين دراسة أشكال الإنتاج والتسجيل وتداول وتلقي النصوص (أو الصور أو الموسيقى، إلخ.). إن الشيء المحوري يكمن في ضرورة التمفصل بين تاريخ النصوص، سواء كانت نصوصاً معيارية أو عادية، وتاريخ أشكال انتقالها، وهو ما يذهب أبعد من تاريخ الكتاب ويستدعي بالضرورة إعادة النظر في الحوامل الكتابية وأشكال الشفاهية ووسائل الإعلام الإلكترونية، من دون أن ننسى تاريخ التَّمَثُّلات في ثنائية دلالتها، أي

التطبيق والاستيعاب. ولهذا فإن هذا الحقل الدراسي يجمع كل الأعمال (الأدبية، والببليوغرافية، والتاريخية، والسوسيولوجية، والإثنولوجية، الخ) التي تجعل من إشكالياتها المركزية مساءلة سيرورات بناء معنى النصوص (أو الصور)، وهي تتحقق عند تقاطع يجمع العمل وتمظهره المادي وجمهوره.

إن أسوأ خطر يواجه عالمنا الذي يبدو مفتوحاً ودون حدود، هو الانكفاء على اليقينيات الصغيرة والعادات المكتسبة ضمن الفضاءات الضيقة للتخصصات والتقاليد القومية. يجب كسر هذه الأغلال وممارسة الانفتاح على المنهجيات والإشكاليات الأخرى بانتظام، والانفتاح على الحقول العلمية الأخرى. ولهذا لا أعتقد أنَّ من الحصافة والبراغماتية تجميد حقل دراسي وتسميته «علوم الإعلام والاتصال». إن ما يجب أن نفهمه كلنا يتجاوز بكثير مثل هذه التعريفات، ويتطلب التقاء وتناغم الكثير من المعارف المتقاطعة الهجينة[22].

تراكمت التقارير الرسمية حول مستقبل «مجتمع المعلومات» في السبعينيات في الدول الصناعية الكبرى. ففي سنة 1978 صدر التقرير المعنون **أتمتة المجتمع** (*L'Informatisation de la société*) تحت إشراف الباحثين سيمون نورا (Simon Nora)، وألان مينك (Alain Minc) وقد صاغ مفهوماً جديداً: «التليماتيك» (*Télématique*) الذي يترجم التزاوج المتزايد بين الكمبيوترات والاتصالات. ويقترح هذا التقرير المراهنة على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال للخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية التي وصفت بالأزمة الحضارية. وبفضل «النمط الجديد الشامل لتعديل المجتمع وتنظيمه»، فإن «النظام العصبي للتنظيمات

(22) حوار مع باسكال لاردوليي (Pascal Lardellier) في: *MEI*, no. 10 (1999).

وللمجتمع» «يخلق فضاءً معلوماتياً تبادلياً («أغورا (*Agora*)»)(*) ذا أبعاد موسعة لأمة معاصرة»، وتدفع «تنامي» المجتمع المدني نحو الازدهار. لقد حدثت انزلاقات تدريجية عديدة: إن الاتصال الذي كان متمحوراً في وسائل الإعلام، أصبح يكتسي تعريفاً شمولياً يجعل التكنولوجيات المتعددة الهادفة إلى هيكلة «مجتمع المعلومات»[23].

لقد قطعت فكرة المجتمع الذي أصبح شفافاً بفضل «الاقتصاد المعلوماتي» مشواراً طويلاً. إنها إحدى تنويعات الأسطورة التقنية التي تكهَّن بها الفيلسوف الفرنسي جاك إيلول (Jacques Ellul) (1912-1994)، المعزول غير المصنف في البانوراما النظرية الفرنسية، منذ الخمسينيات. لقد ألح على أن التقنية أصبحت «نظاماً» بانتقال وضعها من وسيلة إلى منتجة وسط اصطناعي، بفضل الترابط بين التقنيات الذي أصبح ممكناً بفضل المعلوماتية. لقد أصبح من المستعجل، في نظره، التفكير في وظيفة التعديل الاجتماعي التي أصبحت تقوم به هذه التقنية.

لقد دشن الباحث إيف ستوردزي (Yves Stourdzé)، في نهاية السبعينيات البحث التاريخي، وتطور بعده. ويضع المؤرخون وسائل الإعلام والشبكات في مركز تساؤلاتهم[24]. لقد صاغ الباحثون في علوم الاتصال إشكالية تتعلق بنمط انتشار تجهيزات

(*) ساحة عامة للنقاش لدى اليونانيين (المترجمان).

(23) Alain Giraud, Jean-Louis Missika et Dominique Wolton, dirs., *Les Réseaux pensants: Télécommunications et société*, collection technique et scientifique de télécommunications (Paris; New York: Masson, 1978).

(24) P. Carré, «Uncertain Development. Diffusion of the Telephone in France before 1914,» *The French Journal of Communication*, vol. 1, no. 2 (1993); Jean Noël Jeanneney, *Une histoire des médias: Des Origines à nos jours* (Paris: Editions du Seuil, 1996), et Catherine Bertho-Lavenir, «De l'histoire aux sciences de l'information et de la communication,» *MEI* (dossier sur «histoire et communication»), no. 10 ([2000]).

الشبكات، وتشكيل استخداماتها، وكذا المَخَايِيل [جمع مخيال] التي ترافق التقنيات[25]. كما نجد نفس الاهتمامات التاريخية عند الباحثين في تاريخ الصحافة. أما مؤرخو الكتاب فقد أسهموا بالفعل في استجلاء آليات بناء دلالة النصوص[26].

---

(25) Jacques Perriault, *La Logique de l'usage: Essai sur les machines à communiquer*, préface de Pierre Schaeffer (Paris: Flammarion, 1989); Patrice Flichy: *Une histoire de la communication moderne: Espace public et vie privée*, histoire des sciences (Paris: La Découverte, 1991), et *L'Imaginaire d'internet*, sciences et société (Paris: La Découverte, 2001); Philippe Breton, *L'Utopie de la communication: Le Mythe du village planétaire*, la découverte poche; 29 (Paris: La Découverte, 1997); Pierre Musso, *Télécommunications et philosophie des réseaux: La Postérité paradoxale de Saint-Simon*, la politique éclatée (Paris: Presses universitaires de France, 1997), et Armand Mattelart: *Histoire de l'utopie planétaire: De la cité prophétique à la société globale*, textes à l'appui. Série histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 1999), et *Histoire de la société de l'information*, Repères, nouvelle édition (Paris: La Découverte, 2003).

(26) Roger Chartier et Henri-Jean Martin, dirs., *L'Histoire de l'édition française*, 4 vols. ([Paris]: Fayard, 1989-1990).

الفصل السادس

عودة اليومي

لقد ظهرت، تدريجياً، المقاربات التي اهتمت بوحدات التحليل: الفرد، والمجموعة، والعلاقات الذاتية في تجارب الحياة اليومية، وتأكدت باعتبارها ردة فعل على النظريات البنيوية - الوظيفية التي هيمنت على السوسيولوجيا مدة طويلة. وقد أحيت هذه المقاربات النقاش، الذي كان حاضراً منذ بداية علوم الإنسان وعلم المجتمع، ويدور حول مخاطر تشيؤ الأحداث الاجتماعية، ودور الفاعل الاجتماعي بالنسبة للنظام، ودرجة استقلالية الجمهور عن آليات الاتصال.

أولاً: الحركة ما بين الذاتية

الإثنومتودولوجيا (Ethnomethodology)

إن التيارات التي انضوت تحت مسمى السوسيولوجيا التأويلية (التفاعلية الرمزية، والظاهراتية الاجتماعية، والإثنومتودولوجيا) التي تطورت منذ الستينيات من القرن الماضي في الدول الأنجلوساكسونية قد عمقت الانقسام بين السوسيولوجيين المهتمين بالإجراءات الجزئية، والسوسيولوجيات التي يطلق عليها تسمية سوسيولوجيات ثقافية، المهتمة بالعوائق الاجتماعية الخارجة

عن الفرد، الذي يكرس أولية «المجتمع» على الفرد، وأولية البنية على الممارسة.

إن التفاعلية والإثنومتودولوجيا التي استمدت عناصرها المؤسسة من أعمال جورج سيمل، وجورج هربرت ميد، بنت ذاتها من خلال الأعمال التي تجاوزت، تدريجياً، سوسيولوجيا الفعل البرسونزية(*). إن الفعل الذي يقوم به الشخص هو نتيجة لما تمليه عليه معايير المجتمع وآليات الفعل التي يفرزها، حسب تالكوت برسونز، شأنه في ذلك شأن مجمل السوسيولوجيا التي يطلق عليها صفة «الموضوعية». وباستيعاب الأشخاص منظومة القيم الأساسية في المجتمع، يبرز الانسجام الاجتماعي من خلال تقاسم أهدافهم وطموحاتهم. إن ما هو اجتماعي هو معطى محدد ضمن هذا الأفق. ولا تكتسي معارف الفاعل (الفرد)، في أعمال برسونز، سوى أهمية قليلة. لكن دراسته حول العقلانية التقنية تشير، ضمناً، إلى أن هذه المعارف تملك مكانة في تحليلاته التي تفترض أن الشخص يكتسب معرفة صحيحة عن العالم الخارجي بتطبيق معايير منطقية ـ أمبريقية قريبة من المنهج العلمي، من خلال سيرورة التقارب المتتالي. إن طبيعة وخصائص هذه المعارف التي يطبقها الأشخاص في ظروف وجودهم، وضرورة إعطائها بعداً مفهومياً، تبدو عناصر أساسية في كل تحليل حقيقي للفعل الاجتماعي، بالنسبة لبعض الباحثين، مثل، هارولد غارفنكل (Harold Garfinkel) (1917-1987). هذا الأخير هو تلميذ برسونز بجامعة هارفرد، ثم أستاذ بجامعة «كاليفورنيا» بـ«لوس أنجلوس»، ومؤسس «الإثنومتودولوجيا» من خلال كتابه المعنون: **دراسات في الإثنومتودولوجيا** (*Studies in Ethnomethodology*) الذي صدر سنة 1967.

(*) نسبة إلى السوسيولوجي تالكوت برسونز (Talcott Parsons) (المترجمان).

تهدف «الإثنومتودولوجيا» إلى دراسة المنطق العملي للحس العام في الأوضاع المألوفة للفعل. وبالنسبة لغارفنكل، فإن اعتبار الأحداث في العالم الاجتماعي، من وجهة نظر علمية مناسبة، خارجة عن الأشخاص، هو أبعد من أن يشكل استراتيجية مثلى لتناول سيل الأحداث الجارية. وسيكون هذا الاعتبار بدون فائدة ويشل تحليل خصائص الفعل العملي. ويحلل البحث الإثنومتودولوجي الأنشطة اليومية باعتبارها المناهج التي يتبعها الأعضاء لجعل هذه النشاطات تظهر بشكل منطقي مرئي وممكنة الوصف (بمعنى إمكان أن نقدم تقريراً عنها) من أجل أهداف عملية؛ بمعنى إمكان ملاحظتها ووصفها (نحكي عنها) باعتبارها تنظيماً للنشاطات اليومية العادية. إن قابلية هذه الظاهرة لِيُفَكِّر فيها هي نشاط منفرد للأفعال والظروف العملية، والمعرفة العامة (*Common Sense Knowledge*)، للبنى الاجتماعية وللتحليل الاجتماعي العملي. إن هذه القابلية هي التي تسمح لنا بالتعرف إليها وفحص ظروفها، وهي بهذا تأسس لإمكانية تحليلها[1]. ويلح هذا المؤلف على الطابع المنهجي للأفعال العملية حيث يوضح أن مهمة عالم الإثنومتودولوجيا هو تشخيص العمليات التي من خلالها يدرك الناس من هم، ويقدمون تقريراً عن ذواتهم أو يبينون من هم، ويكشفون عما يقومون به في نشاطهم اليومي، وفي سياقات التفاعلات المتنوعة. وبهذا فإن التصور للعلاقة بين النشاط وسياقه تتجدد، بعمق، بواسطة المختص في الإثنومتودولوجيا[2]. ولا يؤثر السياق على محتوى النشاطات المفترض فحسب، بل إن الخبرة تسهم، أيضاً، في تحديد معنى السياق المصاغ تدريجياً، وفي

(1) Harold Garfinkel, *Studies in Ethnomethodology* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1967]).

(2) J. Heritage, «Ethnomethodology,» in: Anthony Giddens and Jonathan H. Turner, eds., *Social Theory Today* (Cambridge, MA: Polity Press, 1987).

الوضعية ذاتها. إن الحدث الاجتماعي ليس معطى؛ إنه خلاصة لنشاط الأشخاص لإعطاء معنى لممارستهم اليومية. إن مخطط الاتصال يحل محل مخطط الفعل.

إن «تحليل المحادثة»[3] هو أحد المكونات المهمة للإثنومتودولوجيا، والمحادثة هي المكان المفضل للتبادل الرمزي، وقد تم تناولها باعتبارها نشاطاً، وممارسة لسانية لا لدراسة لغتها من أجل فهم كيف يَبني المتحدثون عمليات هذا الشكل المهيمن من التفاعل الاجتماعي ويميطون اللثام عن الآليات والطموحات التي من أجلها أنتج هذا التفاعل وتم فهمه.

ويعتبر آرون ف. سيكوريل (Aaron V. Cicourel)، الأستاذ بجامعة كاليفورنيا بسان ديغو، بدون شك، المتخصص بالإثنومتودولوجيا الذي اهتم أكثر من غيره بنقد مدرسة «*Mass Communication Research*» منذ 1964. لقد فنَّد، في كتابه المعنون **المنهج والقياس في السوسيولوجيا** (*Method and Measurement in Sociology*)، بشكل جذري، المخطط الفيزيائي - الرياضي - المنطقي الذي يميز هذا المنهج. وقد عمد آرون إلى استبعاد تحليل المضمون الظاهر، والتقنيات الكمية في الدراسات الميدانية، لأنهما عاجزان عن إدراك البعد الذاتي في سيرورة الاتصال. وهكذا أعيد الاعتبار لقدرة المتلقي على إنتاج المعنى، وعلى تطوير آليات التأويل.

هل هي نهاية ثنائية: الفاعل/ النظام؟

استلهمت الإثنومتودولوجيا كثيراً من أعمال الفيلسوف النمساوي ألفريد شوتز (Alfred Schutz) (1899-1959)، الذي

---

(3) Harvey Sacks, «Sociological Description,» *Berkeley Journal of Sociology*, no. 8 (1963).

اهتم بدراسة أسس المعرفة في الحياة اليومية في منفاه بالأربعينات من القرن الماضي في نيويورك. لقد دعا، من خلال تحديد للحياة اليومية ميداناً مفضلاً للدراسة الاجتماعية، السوسيولوجيا إلى الانخراط في «عالم الحياة» (*Lebenswet*)، العالم الملموس، التاريخي، السوسيوثقافي، الذي تسود فيه تمثلات الحس السليم. لقد استعارت الإثنومتودولوجيا من الفيلسوف شوتز مفهومه الخاص بـ«مخزونات المعارف» الذي يشكل مصدراً يصل بواسطته الفاعلون الاجتماعيون إلى فهم ذاتياتهم، ويُمَكن الفاعل من التصرف مع الآخرين.

هذه المخزونات من المعلومات المتوفرة في الحياة اليومية وفي «عالم الحياة» توزع بشكل متفاوت، منشئة تنوعاً في المعارف أثناء الفعل والتفاعل حسب الأشخاص، والمجموعات، والأجيال، والجنس. ويعيش جميع الناس «آنية» «الأزمنة الاجتماعية» المتباينة التي تحيلنا على العديد من العلاقات بالمعرفة، وعلى العديد من المواقف في شبكات العلاقات الذاتية.

يطرح هذا المنهج، ببحثه عن وضع حد للفصل بين الفاعل والموضوع وبين الشخص والآخر، أسئلة مقلقة على النظرية الاجتماعية، حتى لو كان هذا المنهج لا ينفي وجود هامش بينه وبين المعرفة اليومية، ويعتبر ضرورياً لكل صياغة نظرية، فإن هذه السوسيولوجيا العملية تتطلب عودة للتفكير في العمل النظري في حد ذاته، لالتزامه شبكات التفاعلية الملموسة. هذا هو التحدي المنهجي الذي رفعته سوسيولوجيا التفاعلات الاجتماعية من خلال المكانة الممنوحة لوجهة نظر الفاعلين في تأويل العالم الذي يحيط بهم. «أن تكون في موقع الآخر»، حسب عبارات جورج هربرت ميد، هو ما تحاول أن تحققه طريقة الملاحظة بالمشاركة أسلوباً للحصول على المعارف.

بتَبَنِّيه إرث الباحث ميد، أسس الباحث هربرت بلومر (Herbert Blumer) «التفاعلات الرمزية» (L'Interactionnisme symbolique). وقد نحت هذا المفهوم سنة 1937. وتشير «التفاعلات الرمزية» إلى الطبيعة الرمزية للحياة الاجتماعية. وقد لخص هربرت بلومر، سنة 1969، المقدمات الثلاث لهذا المنهج الذي يستهدف دراسة تأويل الفاعلين للرموز التي ولدت من نشاطاتهم المتفاعلة بقوة: «المقدمة الأولى تتمثل في أن البشر يتصرفون إزاء الأشياء على أساس معانيها بالنسبة لهم... المقدمة الثانية تتمثل في أن معاني هذه الأشياء تنحرف أو تبرز عبر التفاعل الاجتماعي لأحد الأفراد مع الفاعلين الآخرين. المقدمة الثالثة تتلخص في أن المعاني تستخدم وتتغير من خلال مسار التأويل الذي يقوم به الشخص في علاقته بالأشياء التي يصادفها»[4].

بالنسبة لمدرسة التفاعلات، فإن السلوك المنحرف، والأوضاع المحدودة «للهو» المهدد، تشكل أرضية مفضلة: إن حوادث السلوك الإنساني تنتمي إلى لحمة المحيط الاجتماعي، وإلى القواعد المشكلة «لطقوس التفاعل». لقد جعل الباحث الكندي إرفينغ غوفمان (Erving Goffman) (المولود عام 1922) من هذه القواعد موضوعاً بحثيّاً ثابتاً. وتكتسي أعمال هذا الباحث طابعاً كلاسيكياً ومبتكراً في البحث، في الوقت ذاته. ولم يكف هذا الباحث، التابع للتقاليد النظرية والمنهجية لمدرسة «شيكاغو» ولحركيَّة مدرسة «بالو ألتو» (Palo Alto)، عن ربط التفاعلات الرمزية بمناهج أخرى: التحليل الدرامي، على سبيل المثال، للبرهان على بلاغة الحياة اليومية: يجب أن تكون إيماءاتنا حقيقية

---

(4) Herbert Blumer, *Symbolic Interactionism: Perspective and Method* (Englewood Cliffs, NY: Prentice-Hall, [1969]).

مثلما هي في المسرح. ولقد تصدى في بحوثه للعديد من الميادين: تحليل المحادثة، وإثنوغرافيا الكلام، والاتصال غير اللفظي[5].

لقد أكدت السوسيولوجية التأويلية شرعيتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتصرت على المقاومات الوظيفية التي ظهرت أولى مؤشرات أزمتها في نهاية الستينيات. ولقد عبر الباحث الأمريكي بول لازرسفيلد بوضوح سنة 1972 عن خشيته من «هذا التحالف الغريب بين ماركسيي السوسيولوجيا الجزئية وعلماء الإثنومتودولوجيا الذين يسعون لاكتشاف «المعنى» الحقيقي الوجودي الذي تتأسس عليه تقنيات القياس[6]. وقد تطورت هذه التيارات في الدول الأنجلو ـ سكسونية، والدول الناطقة باللغة الألمانية، على وجه الخصوص. أما في فرنسا، فإن بروزها لا يعود إلا إلى نهاية السبعينيات عندما تراجعت البنيوية. لقد تزامن قدوم هذه التيارات إلى علوم الاتصال بفرنسا مع بروز إشكالية استخدامات آلات الاتصال. وقد انكبت الدراسات الأولى من هذا النوع على التفاعلات في المكالمات الهاتفية، واجتماعات العمل عبر ندوات الفيديو، والتفاعلات عبر الهاتف المرئي[7].

أثارت هذه المقدمة حيرةً عبر عنها الأنثروبولوجي جيرار ألثاب (Gérard Althabe): «أمثال هذه المشاريع تفتقد، نوعاً ما، للبعد النقدي إزاء توجهات البحث التي ترتبط بها. من جهة، يجب التأكيد على أصلها (ج. سيمل وج. هـ. ميد) ومعنى بروزها ومستوى تطورها حالياً (منذ خمس عشرة سنة) في حقل العلوم

Erving Goffman: *Interaction Ritual: Essays on Face-to-Face Behavior* (5) (New York: Doubleday, 1967), and *Relations in Public: Microstudies of the Public Order* (New York: Basic Books, [1971]).

Juan F. Marsal, *La Crisis de la sociologia norteamericana*, Homo (6) sociologicus; 16 (Barcelona: Editiones Peninsula, 1977).

Michel de Fornel, éd., «L'Iinteraction communicationnelle,» *Réseaux*, (7) no. 29 (1988).

الاجتماعية وفي المجتمع الأمريكي [...]. من جهة أخرى، من الضروري أن نطرح، بشكل مترابط، مسألة المعنى الذي تكتسبه أمثال هذه التوجهات في حقل العلوم الاجتماعية الفرنسية، كانت في بعض جوانبها في قطيعة مع تقاليد السوسيولوجيا الدوركايمية، ومؤلفي هذه الدراسات الذين يجب أن يوضحوا السيرورة التي قادتهم إلى هذا الأفق. إن محو المسافة النقدية يعطي، غالباً، الانطباع بأن هذه الدراسات تنتمي، ببساطة، إلى شكل من أشكال ممارسة التقليد»[8].

لقد انضم السوسيولوجي البريطاني أنطوني غيدنز (Anthony Giddens) (المولود سنة 1938) إلى هذا الحوار النظري معترفاً بإحدى مكوناته الأخرى. وإذا كان هذا المفكر القادم من الماركسية يعتبر أحد المفكرين القلائل الذين ساندوا مبكرين، وبشكل ثابت، أعمال الباحث غارفنكل، فلأنه شعر بأن مقاربة هذا الأخير الإثنومتودولوجية من الممكن أن تتجاوز نزاع الثنائية: الفرد/المجتمع، البنية/الممارسة. لقد رأى فيها نهجاً للخروج من الانشقاق الحاصل بين السوسيولوجيات التأويلية والسوسيولوجيات البنيوية بفضل إدراك البنية التي أحدثت قطيعة مع الصيغ الاستعارية المستخدمة في تشريح هيئة أو مؤسسة أو دعامة بناء ما. لقد اقترح هذا المفكر «النظرية البنائية» بديلاً لهذه البنية التي تجمع التفكير الإثنومتودولوجي حول «الوعي العملي»، والنواحي الإجرائية الفعل، وتسمح بالتفكير في تداخل الممارسات والبنية، والفعل والمؤسسة، وتداخل العلاقات الملموسة بين الممارسات والعوائق الخارجية، وبين الفرد والكليانية الاجتماعية، وبين الجزئي والكلي.

يفضل الباحث غيدنز الحديث عن البعد المزدوج «للبنيوي»

---

(8) Gérard Althabe, *Note action de recherche CNRS-CNET* (novembre 1984).

عوضاً عن الثنائية البنية/الممارسة. لقد كتب في مؤلفه المعنون: **تشكل المجتمع: محاور النظرية البنائية** (*The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*)[9]، قائلاً: «إن الثنائية البنيوية، والخصائص البنيوية للأنظمة الاجتماعية هي وسيلة ونتيجة، في الوقت ذاته، للممارسات التي تنظمها بشكل رافض».

إن البنيوي ليس «خارجياً» بالنسبة للفاعلين، باعتباره مُحَيِّناً (من التَّحيين) في الممارسة الاجتماعية؛ أنه بالمعنى الدوركايمي «داخليٌّ» أكثر منه «خارجياً» عن نشاطاتهم. إن البنية ليست كلها عائقاً، إنها عائق وشيء طَيِّع في الوقت ذاته، وهذا لا يمنع الخصائص البنائية للأنظمة الاجتماعية من الامتداد، في الزمان والفضاء، بعيداً عن الرقابة التي يمكن أن يمارسها كل فاعل.

التحول اللساني الجذري

أهملت اللسانيات البنيوية المتحدث والمتلقي بينما تدرس اللسانيات الاتصالية أو «البراغماتية التلفظية» العلاقات التي تربطهما مستفيدة من تطور فلسفة اللغة العادية (مدرسة أكسفورد) الآخذة بالنظرية الأنجلوسكسونية وبأفعال اللغة، وبنظرية البلاغة البلجيكية، والبراغماتية الألمانية.

لقد تأثرت الإثنومتودولوجيا بنظرية أفعال اللغة التي تعيد الاعتبار للفاعل بما هو منتج للخطاب والمقصي من الرؤية البنيوية للعلامات. لقد حدث هذا، على وجه الخصوص، بفضل الفيلسوف البريطاني جون ل. أوستن (John L. Austin) (1912-1960) وكتابه المعنون **عندما تكون الكلمات أفعالاً** (*How to Do*

---

(9) Anthony Giddens, *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration* (Cambridge [Cambridgeshire]: Polity Press, 1984).

(*Things with Words*)[10]. إن اللغة ليست وصفية فقط، بل هي «أدائية»؛ أي أنها متجهة لإنجاز بعض الشيء. لذا يمكن أن نؤكد أن وظيفتها الحقيقة «إنجازية». و«عندما يكون القول هو الفعل» فإننا نعني أن بإمكاننا أن نؤثر بالقول على الآخر، وندفعه للتصرف أو الفعل، أو أن نقوم نحن بالفعل.

لقد أخذت الإثنومتودولوجيا، أيضاً، فكرة «التلاعب اللغوي» الذي أدخله لودفيغ فتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein) (1889- 1951) في كتابه المعنون **استقصاءات فلسفية** (*Investigations philosophiques*)، وقد كتبه في سنة 1945، ونشره سنة 1953. لقد أحدث بكتابه هذا قطيعة مع العقلانية الثقافوية ومع الافتراض المسبق الذي يرى التوافق بين اللغة والعالم. إذ لا توصف اللغة في بنياتها الشكلية، لكن في الاستخدام العملي الذي يتم في الحياة اليومية. فالمستخدم/ الفاعل هو المحدد الأساسي للغة، والتلاعب اللغوي هو اللغة المستخدمة في التفاعل الاجتماعي والتي تسجل في «نشاط أو في شكل من الحياة». ويجتهد فتغنشتاين لفهم قواعد المعرفة المشتركة، هذه المعرفة التي «تحدد القواعد» وتعرف «*How to go on*»، أي مقدرة المعرفة العملية التي يملكها المستخدم للقيام بالأعمال الروتينية في الحياة الاجتماعية.

ولقد اقترح الباحث سيكوريل، سنة 1980، تحقيق تحالف واسع متعدد التخصصات تشترك فيه السوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا، واللسانيات والفلسفة حول «أنثروبو- سوسيولوجيا». وينبه مشروعه، الذي يعترف بإسهام فلاسفة اللغة الجدد، إلى الصعوبات التي يجب تجاوزها حتى يتم التقارب بين التخصصات المذكورة: الصعوبة المنهجية للانتقال من التحليل

---

(10) John Langshaw Austin, *How to Do Things with Words*, The William James Lectures; 1955 (Oxford: Clarendon Press, 1962).

المحدود إلى أفعال اللغة الملموسة جداً (مثال ذلك: وعد، وهنأ، وأمر)، إلى تلك المتعلقة بأوضاع التفاعلية الأكثر تعقداً، وصعوبة الانتقال من التحليل الذي يركز على المتحدث إلى التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار المتلقي باعتباره شريكاً للمتحدثين، وضرورة رد الاعتبار «لأفعال اللغة» الأخرى، وأشكال الاتصال الأخرى مثل تلك التي تسمح بها اللغات الطبيعية (الإيمائية، والأيقونية، الخ). والتحدي الآخر الذي يواجه هذا الاقتراح يكمن في الطريقة التي تستقبل بها السوسيولوجيا مفهوم «الكفاءة الاتصالية» وتطوراتها، وهي التي توجد في قلب نظرية أفعال اللغة، وتسمح بتنفيذ مختلف عمليات «التلفظ الأدائية» في أوضاع اتصالية محددة. لكن العائق المركزي يظل كامناً في قلة اهتمام علماء اللسانيات ونظرية الأفعال اللغوية بأشكال التنظيم الاجتماعي المعقد.

لاحظ بيتر برغر (Peter Berger)، وتوماس لوكمان (Thomas Luckumann)، ابتداءً من سنة 1960، وجود عائق من النوع ذاته في كتابهما المهم المعنون **البناء الاجتماعي للواقع** (*The Social Construction of Reality*). وفي استلهامهما أعمال الباحث ألفريد شوتز، وضع الباحثان المذكوران أسس «السوسيولوجيا الجديدة للمعرفة»، وأشارا إلى أن «فشل محاولة سوسيولوجيي التفاعلية الرمزية في إقامة علاقة بين علم النفس الاجتماعي الميدي (نسبة إلى جورج ميد) وسوسيولوجيا المعرفة مردُّه، طبعاً، إلى «الانتشار» المحدود لهذه السوسيولوجيا في أمريكا، لكن الأسس النظرية المركزية لهذا الفشل تكمن في أن جورج ميد وأتباعه لم يطوروا مفهوماً للبنية الاجتماعية. لهذا السبب نعتقد أن إدماج المقاربة الميدية (نسبة إلى جورج ميد) والمقاربة الدوركايمية (نسبة إلى دوركايم) مهم جداً. ويمكن أن نلاحظ هنا أيضاً أن عدم اهتمام علماء النفس الاجتماعي الأمريكيين بسوسيولوجيا المعرفة قد منع هؤلاء من ربط أفقهم بنظرية سوسيولوجيا كلية. كما أن الجهل

بميد قد شكل ضعفاً نظرياً كبيراً في الفكر الماركسي الجديد في أوروبا الحالية»[11].

هابرماس: الفعل الاتصالي

إذا كان التحول اللساني الجذري قد أثر في السوسيولوجيا التأويلية، في الستينيات، فقد أثر أيضاً في منظري سوسيولوجيا الفعل. لقد ألهم فلاسفة اللغة الجدد، فعلاً، برسونز في المرحلة الأخيرة من أعماله العلمية، وأثروا على جورغن هابرماس الذي اشتغل على الإسهامات «البرسونية»[*]، فصاغ سوسيولوجيا «الفعل الاتصالي» سنة 1981. إن الفعل و«التفاعل» لم يدرسا باعتبارها نتاجاً للتأثير فحسب، بل تم تحليلهما باعتبارهما شريكين في لحمة التبادل الرمزي، وفي السياقات اللسانية. ولا تستطع المواقف، والآراء التي تصاحب الفعل أن تعبر، بمفردها، عن الواقع. ويرفض هابرماس نظرة أدورنو (Adorno) الكارثية التي تؤول تحويل العقل إلى عقل أداتي، وتعتبره انحرافاً للعقل وإفساداً له بشكل جذري.

ويرى هابرماس أن على السوسيولوجيا النقدية أن تدرس شبكات التفاعل في مجتمع مشكل من علاقات اتصالية، ومن «اتحاد الأشخاص المتعارضين في الاتصال». ويعارض هابرماس «الفعل الاستراتيجي»؛ أي العقل والفعل ذوي الهدف النفعي والأداتي (الذي تشكل وسائل الاتصال الجماهيرية عدته المفضلة) التي توشك أن تستعمر «العالم الاجتماعي المعيش»، ويقترح بدلاً منه جملة من أنماط الفعل الأخرى أو العلاقات مع العالم التي

---

(11) Peter L. Berger and Thomas Luckmann, *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge* (Garden City, NY: Doubleday, 1966).

(*) نسبة إلى برسونز (المترجمان).

تملك معيارها الخاص لاعتماد هذا العالم: الفعل الموضوعي، والفعل الإدراكي الذي يفرض عليك قول الحقيقة، والفعل ما بين الذاتيات الذي يستهدف العمل الأخلاقي، والفعل التعبيري الذي يفترض النزاهة. ويشخص هابرماس أزمة الديمقراطية في الآليات الاجتماعية التي كان من المفروض أن تُيَسِّر التبادل وانتشار العقلانية الاتصالية، لكنها استقلت ذاتياً، وسيرت ذاتها «تجريداً حقيقياً». وتقوم هذه الآليات، فعلاً، بتدوير المعلومات، غير أنها تعرقل العلاقات الاتصالية؛ أي تعرقل نشاطات تأويل الأفراد، والمجموعات الاجتماعية. ويرى هابرماس، أن العقلانية ليست لها أية صلة «بامتلاك المعرفة، لكنها ذات علاقة بالطريقة التي يقوم بها الأشخاص الموهوبون بالكلام وبالفعل، وباكتساب المعرفة وباستخدامها». برغم هذا، يمكن أن نتساءل: هل أن العلاقات الاتصالية التي يجعل منها الفيلسوف الألماني المذكور ركائز لما هو اجتماعي لم تُسْتَنْسَخ من تصور للحوار القائم بين الفلاسفة؟

لقد برز سجال مشهور سنة 1971 جعل هابرماس وابن بلده نيكلاس لوهمان (Niklas Luhmann) يتخذان موقفين متعارضين. لقد رد هذا الأخير على نظرية هابرماس، باقتراحه تعريف نظام الاتصال كمنظومة منتجة لذاتها (Autopoiétique). فالنظام يكون حياً أو منتجاً لذاته (Autopoiétique) إذا كان إجرائياً مغلقاً، ومقترناً بنيوياً بالمحيط أو الوسط[12]. وتضبط أمثال هذه الأنظمة العلاقات الاجتماعية باعتبارها متغيرات وموزعة للمعنى. ويوجد، فعلاً، اضطراب في الاتصال، لكنه يعود إلى عدم مرونة سير وسائل الاتصال، وإلى مقاومة التغيير، لا للتعارض بين النظام والواقع المعيش كما يرى هابرماس. إذ يستهدف الاتصال إشاعة التفاهم المتبادل والتوافق بالنسبة لهابرماس، فإنه، بالنسبة

(12) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، أولاً.

للوهمان، خالٍ من كل هدف. ولا يؤدي الاتصال إلى أي نقاش، أو إلى أي حوار حول القيم. فالمسألة الأساسية تكمن في التحكم في تعقد علاقات النظام بمحيطه، والتحكم في تعقد هذا النظام في ذاته. وكلما تمكن المعنى من الانتقال بكل حرية، يصل النظام إلى هذا التحكم المزدوج.

ويمكن أن نتساءل مع الباحث جان-ماري فنسنت (Jean-Marie Vincent): إذا لم تكن فكرة العقلانية الاتصالية عند هابرماس «متأثرة كثيراً بعناصر الضبط المعياري، أي أنها لا تمثل مبدأ تفسيرياً ما وراء اجتماعي (ميتا اجتماعي)»، بينما يمكن أن نعترض على لوهمان، بالقول إن «التفاعل، والذاتيات تظهر في رؤيته فقيرة فقراً واضحاً، مختصرة في علاقات بين حاملي أنواع من المعنى غير متمايزين، محصورة في علاقات، بين الأشخاص، خالية من أي بعد ذاتي»[13].

ثانياً: إثنوغرافيا الجمهور

مسألة القارئ

للرد على عالم اللسانيات السوسيري [نسبة إلى دو سوسير De Saussure] والتعريف المجرد المنفرد الذي قدمه للنظام اللساني، عرض الباحث ميخائيل بختين (1895-1975)، منذ 1929، في كتابه المعنون **الماركسية وفلسفة اللغة** (*Marxisme et philosophie du langage*)، تصوراً «حوارياً» معارضاً للغة، يأخذ بعين الاعتبار التعابير الملموسة للأشخاص في السياقات الاجتماعية الخاصة. ولا يمكن أن تدرك اللغة سوى بتوجهها

(13) John Martin Vincent, «La Sociologie en contrepoint,» *L'Homme et la société*, no. 97 (1990).

بالنسبة للآخر. ويرى بختين «أن الكلمات ذات تعددية صوتية وليست جامدة الدلالة: إنها، دائماً، كلمات شخص بعينه لشخص آخر، وهذا السياق العملي هو الذي يتحكم في معناها ويغيِّره»[14]. ويعترف بختين بأن اللغة لا يمكن أن تختصر باعتبارها انعكاساً للمصالح الاجتماعية. إذ إنها تتمتع بنوع من الاستقلالية. لكن بختين يشير إلى أن اللغة موجودة في شبكات العلاقات الاجتماعية المدرجة في النظم السياسية، والاقتصادية، والإيديولوجية. إن اللغة هي حقل للتوترات والمصالح المتنازعة. وإن تقييمات الخطاب، والإجابات الفردية على الملفوظ هي أبعد من أن تكون موحَّدة، إنها في تغيير دائم حسب التاريخ وتطور الذاتية. وفي خضم هذا التصور الحواري للغة، يعبر بختين عن نقد جذري للتعريف الدغمائي العقائدي للإيديولوجيا الذي يرى أنها مجموعة متصلبة من التأكيدات العامة المقطوعة عما يسميه باختين «إيديولوجيا الحياة».

لقد تكفلت الدراسات الأدبية صياغة إشكالية القارئ والتلقي في الستينيات. أما إشكالية التلقي، فشهدت تطورها في الدول الناطقة بالألمانية، خاصة في مدرسة كونستونس (Constance)[*]. ولقد انطلقت هذه الحركة بالمحاضرة التي ألقاها الباحث هانس روبرت جوس (Hans Robert Jauss)، سنة 1977، وصدرت، بعد ثلاث سنوات، في كتاب بعنوان: *Literaturgeschichte als Provokation*، وتلاه مباشرة كتابا المؤلف ولفغونغ إيزر (Wofgang Iser) التاليان: *Der Implizite Lesser* [1972] و*Der Akt des lessens* [1976]. ولقد أسس جوس مقاربة «جمالية التأثير والتلقي»، مُعارِضة لجمالية الإنتاج

(14) Terry Eagleton, *Literary Theory: An Introduction* (Oxford: Blackwell, 1983).

(*) اسم مدينة ألمانية تقع على ضفة البحيرة التي تحمل نفس الاسم (المترجمان).

والتمثيل التي تميز، في نظره، كلاً من المقاربة الماركسية والشكلانية. ويقصد هذا الكاتب بالتأثير، النصيب الذي يعود للنص في تحديد القراءة، وما يستهلكه القارئ، والمتلقي، والجمهور الذي يعتبر «الشريك» الضروري للعمل الأدبي. ويقصد بالتلقي «التجسيدات المتتابعة للعمل الأدبي»، وعلاقة الحوار بين النص والقارئ الذي يحرر، في كل مرحلة، القدرات الدلالية والفنية للعمل الأدبي، ويدرجها في التقاليد الأدبية. لكن يمكن أن يكون القارئ، أيضاً، عنصراً في النزعة المحافظة لأن «أفق انتظاره» يتشكل من كل ما يصنع في مجال الأدب، ويمنح، بهذا القدر أو ذاك، مقاومة لمبادرات الكاتب التجديدية.

لقد أشار الفيلسوف جان بول سارتر، في السابق، في كتابه المعنون: **ما هو الأدب؟** *(Qu'est ce-que la littérature?)*[15] إلى «هذا الجهد المشترك بين الكاتب والقارئ الذي يبرز هذا الهدف الملموس المخيالي ممثلاً في العمل الأدبي». ويذكر الباحثون، الذين اهتموا بمشاكل الاتصال الأدبي، ومنهم روبير إسكاربي (Robert Escarpit)، أفكار سارتر الذي يرى أن العمل الأدبي، هو نتيجة نشاط الكاتب والقارئ. وفي سنة 1958، ربط الباحث أمبرتو إيكو في المحاضرة التي قدمها في المؤتمر الدولي للفلسفة، وقد شكلت قاعدة لكتابه المعنون **العمل الأدبي المفتوح** *(l'oeuvre ouverte)* (الذي صدرت طبعته الأصلية باللغة الإيطالية سنة 1962)، المسألة المتعلقة بالإبداع الذي يشترك فيه كل من القارئ والمتلقي بالتحول ذاته في الأدب والفن الذي يبحث عن تحقيق «الغموض كقيمة»، عارضاً بهذا الربط أعمالاً أدبية مفتوحة على تعددية الدلالات: إن «الفنان الذي يؤلف يدري أنه يبني من خلال

(15) Jean-Paul Sartre, *Qu'est-ce que la littérature?* (Paris: Gallimard, 1985).

مؤلفه رسالته: لا يمكن أن ينكر أنه يكتب لمتلقٍ. إنه يعرف أن هذا المتلقي يُؤَوِّل العمل ـ الرسالة مستفيداً من غموضه، لكنه رغم ذلك لا يشعر بأن مسؤوليته أقل في هذه السلسلة من الاتصال». وفي كتابه **موت الكاتب** (*La Mort de l'auteur*)، يشير رولان بارت إلى أن المعنى النهائي لكل نص ثقافي يحرر من طرف القارئ.

«الدراسات الثقافية» والدراسات النسوية

كتب الباحث ستيوارت هال (Stuart Hall) في مقدمة الكتاب الذي أعده دايفيد مورلي وعنوانه **التلفزيون العائلي، السلطة الثقافية والترفيه المنزلي** (*Family Television. Cultural Power and Domestic Leisure*) الذي صدر سنة 1986، قائلاً: إن «التصورات الفردية للمشاهد، وللجمهور، وحتى للتلفزيون ذاته قد ارتحلت ـ نهائياً، على الأقل، حسب ما نتمناه ـ بفضل التشديد على الاختلافات والمتغيرات. وإن خريطة التغيرات ناتجة عن العوامل التي تعتمل في السياقات الاجتماعية للتلقي التي شرع مورلي في إنجازها. وإن ما تكشفه هذه الخريطة، بصفة عامة، هو التفاعلات الرقيقة بين المعنى، والمتعة، والاستخدام والاختيار».

ولقد أثارت المسألة التي شغلت الباحث هوغرت، فعلاً، قضية عامة خلال الثمانينات من القرن الماضي. فقد اعترف هذا الباحث بالدور النشيط للمتلقي في بناء معنى الرسائل، وتم التأكيد على أهمية السياق في عملية التلقي.

باشر الباحثون الذين ينتمون إلى تيار «الدراسات الثقافية» البحث عن هذه الإشكالية بنصوص ذات دلالة نشرها مركز برمنغهام[16]. وعمق مورلي هذا الطريق في الكتاب المذكور أعلاه

(16) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، ثالثاً.

حيث اكتشف التفاعلات داخل الأسرة حول شاشة التلفزيون في السياق الطبيعي لتلقي المواد التلفزيونية في الفضاء العائلي. ويبرز هذا الكتاب المكانة التي يحتلها التلفزيون في النشاط الترفيهي لمختلف أفراد الأسرة، وفي القراءات الخاصة، ويظهر التوزيع غير المتكافئ لسلطة اتخاذ القرار بشأن البرامج التي تشاهد، وأوقات المشاهدة، ومختلف سلوك تلقي البرامج التلفزيونية. لقد أُنجز العمل «الإثنوغرافي» (Ethnographic) على، ومع ثماني عشرة أسرة، من العرق الأبيض، تعيش في جنوب لندن وتتكون كل واحدة من شخصين بالغين، وطفلين أو أكثر دون سن الثامنة عشرة، وتملك مسجل فيديو، وتنتمي في أغلبيتها إلى الطبقة العاملة أو إلى البرجوازية الصغيرة. وقد سمحت العينة المختارة في هذه الدراسة بملاحظة التباينات بين الأسر ذات المواقع المختلفة على مستوى الدخل بالطبع، وأيضاً، على مستوى الرأسمال الثقافي، وبين الأسر التي تشمل أطفالاً ذوي أعمار مختلفة. ولقد اهتم الباحث مورلي، بعد الباحث الأمريكي جيمس لول (James Lull)، بقضية علاقات السلطة بين الجنسين التي يبرز من خلالها استخدام التلفزيون، وتلقي البرامج التلفزيونية على وجه الخصوص.

هذا الطرح، الذي يجاهر بانتمائه لأعمال الباحثة الأمريكية جانيس رادوي (Janice Radway) حول قراءة النساء للأدب العاطفي (*Romance Fiction*) التي نشرت بين 1983 و1985، يلتقي مع تيار الدراسات النسوية. وقد تطور هذا التيار انطلاقاً من «النظرية النسوية للفيلم» التي ارتكزت على التحليل النفسي وسيميولوجيا السينما. ونشرت البريطانية لورا مالفي (Laura Mulvey)، في مجلة *Screen*، مقالاً بعنوان «المتعة البصرية والسينما السردية» (Visual Pleasure and Narrative Cinema) أظهرت فيه أن السينما الهوليودية تشخص المتعة من وجهة نظر ذكورية، وتساءلت عن

قيام السينما الهوليودية بجر النساء لمشاطرة هذه المتعة بطريقة مازوشية. وبغد أن ألهم هذا المقال العديد من الدراسات والبحوث، أثار جدلاً واسعاً داخل نظرية الفيلم، والدراسات الإعلامية الأنثوية، وقد تراجعت هذه الرؤية بإرادة الكاتبة ذاتها.

لقد انتقل التفكير في تفاعلات النص/ السياق/ جمهور النساء، بسرعة، إلى دراسة أنواع المواد التي يبثها التلفزيون لهذه الفئة من الجمهور بصفة خاصة. وقد فرض المسلسل التلفزيوني نفسه منذ بداية الصناعة الثقافية باعتباره نوعاً ينشد أكبر عدد من الجمهور، فوجده لدى المشاهدات (من بعض الطبقات الاجتماعية). وتظهر هذه الدراسات كيف يبني المسلسل التلفزيوني نمط مقاربته لانشغالات جمهور النساء ويستجيب لمسؤولياتهن، وضغوط الروتين اليومي المرتبط بسياق حياتهن العائلية، وأدوارهن التقليدية المرتبطة بموقعهن في العلاقات الزوجية أو داخل الأسرة[17]. هذا التيار واضح جداً في التقاليد الأنجلوسكسونية. وممن ساهموا في هذا التيار، يمكن أن نذكر الأمريكيتين: آن كابلن (Ann Kaplan)[18]، وتانيا مودلسكي (Tania Modleski)[19]، والبريطانية شارلوت برانسدون[20] والهولندية إين أنغ (Ien Ang)[21].

(17) Michèle Mattelart: *Women, Media, Crisis: Femininity and Disorder*, Comedia Series; 33 (London: Comedia; Methuen, 1986), and «Femmes et médias: Retour sur une problématique» dans dossier «une communication sexuée?,» *Réseaux*, vol. 21, no. 120 (2003).

(18) E. Ann Kaplan, ed., *Regarding Television: Critical Approaches-an Anthology*, The American Film Institute Monograph Series; v. 2 ([Frederick, MD]: University Publications of America, 1983).

(19) Tania Modelski, *Loving with a Vengeance: Mass-Produced Fantasies for Women* (New York: Methuen, 1984).

(20) Charlotte Brunsdon, «Crossroads: Notes on a Soap Opera,» *Screen*, vol. 22, no. 4 (1981).

(21) Ien Ang, *Watching Dallas: Soap Opera and the Melodramatic* =

ويشكل عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي كليفورد غيرتز (Clifford Geertz) أحد المراجع النظرية لهذا التيار. فالثقافة، بالنسبة له، ليست «سلطة، أو شيئاً تظهر فيه الأحداث الاجتماعية، والسلوك، والمؤسسات أو السيرورة وتنقل عبرها بطريقة سببية»[22]. إنها بالأحرى، «شبكة معقدة من الدلالات»، التي تمنح للسلوك وخطب الفاعلين الفرديين الحس العام. إن مهمة عالم الأنثروبولوجيا تتمثل في وصف تمايز سلوك وخطاب الفاعلين الفرديين من خلال ما يسميه غيرتز «الوصف المكثف» (*Thick Description*) للفعل الاجتماعي، الذي يسعى إلى تحديد المعنى الذي يعطيه الفاعلون «الأشخاص» لسلوكهم، ويوضح ماذا يمكن كشفه من الحياة الاجتماعية انطلاقاً من الحدس. إن تحليلات الأنظمة الرمزية ليست «علوماً تجريبية تبحث عن قوانين، بل هي علوم تأويلية تبحث عن دلالات». إذن يجب قبول الشروط ذات الطبيعة التجزيئية غير الكاملة للتحليل الثقافي.

«الاستخدامات والإشباعات»

انفتحت السوسيولوجيا الوظيفية، أيضاً، على الدراسات الإثنوغرافية للتلقي والمشاهدة من خلال التيار الذي يسمى «الاستخدامات والإشباعات»، في السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بطرح السؤال المعارض التالي: «ماذا يفعل الناس بوسائل الإعلام؟»[23]. وقد شرح إيليهو كاتز، أحد الوجوه البارزة في هذا التيار السوسيولوجي، كيف تم تطوير هذا المذهب ليصبح إشكالية.

Imagination = *Het geval Dallas*, Translated by Della Couling (London; New = York: Methuen, 1985).

(22) Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures: Selected Essays* (New York: Basic Books, [1973]).

(23) Jay G. Blumler and Elihu Katz, eds., *The Uses of Mass Communications: Current Perspectives on Gratifications*, Sage Annual Reviews of Communication Research; vol. 3 (Beverly Hills: Sage Publications, 1974).

لقد ابتعد عن «نظريات التأثيرات المباشرة» (الفرضيات السلوكية وتنويعاتها)، وحاول تجاوز نظريات التأثير غير المباشر أو التأثير المحدود، ولا سيما النظرية التوزيعية و«دراسات وضع الأجندة» (*Agenda Setting*): إن وسائل الإعلام في هذه الدراسات لا تقول لنا كيف نفكر، بل تقول لنا في ما يجب أن نفكر؟ إنها تقوم بدور «صاحب الحفل» أو «لوحة الإعلانات» التي تسجل فوقها المشاكل التي يجب أن تشكل موضوع نقاش في المجتمع. هذه النظريات يطلق عليها اسم «نظرية التأثير المحدود»، لأن وضع «جدول الأعمال» لا يمنع شبكة العلاقات ما بين الأشخاص من القيام بدور الوسيط. إن تأثير وسائل الإعلام محدود («انتقائية» المتلقين تشكل عائقاً له)، لا يمكن أن يكون مباشراً (هناك وسائط)، ولا يمكن أن يكون آنياً (لأن مسار التأثير يتطلب وقتاً)[24].

لقد عمق تيار الاستخدامات والإشباعات (*Uses and Gratifications*)، في الثمانينات من القرن الماضي، مفهومه الخاص للقراءة المتفاوض عليها: المعنى والتأثيرات تولد من تفاعل النصوص والأدوار التي يضطلع بها الجمهور. وإن فك الرموز يرتبط بمشاركة الجمهور في عملية الاتصال، وترتبط المشاركة ذاتها بالطريقة التي تُبنَى بها مختلف الثقافات دور المتلقي. لقد شكل المسلسل التلفزيوني «دالاس» (Dallas) موضوعاً يسمح بالتحري عن هذه الفرضيات. وقد أشرف الأستاذان تامار ليباس (Tamar Liebes)، وإيليهو كاتز على فريق بحث تابع لجامعة القدس، وقاد هذا الفريق مجموعة من البحوث الميدانية لتحليل القراءات المنفردة التي تقوم بها المجموعات الخاصة داخل الثقافات المختلفة لهذا المسلسل الذي تبثه كل القنوات التلفزيونية

---

(24) Elihu Katz, «A Propos des médias et de leurs effets,» dans: Lucien Sfez et Gilles Coutée, eds., *Technologies et symboliques de la communication* (Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 1990).

في العالم: الفلسطينيون في إسرائيل، اليهود المغاربة، والأمريكان بكاليفورنيا[25].

استند كاتز إلى هذه الدراسات لتثمين نشاط متلقي البرامج التلفزيونية بالتأكيد على التوافق الحاصل بين النظرية النقدية وورثة السوسيولوجيا الوظيفية. ويمكن توضيح هذا التوافق بما أكده مورلي من خلال الاستلهام الذي بحث عنه في الحدس الناجم عن «الاستخدامات والإشباعات». إن معالجة العديد من الكتّاب لهذا الموضوع، الذي بقي بعيداً عن اهتمامات البحث، لا تكفي لتجميع هؤلاء تحت مظلة واحدة. إذ تظل أن تختلف افتراضاتهم الإبستمولوجية المسبقة مختلفة كثيراً. هذا التوجه العام نحو متلقي البرامج التلفزيونية شكل بالأحرى موضوعاً للنقاش الساخن الذي يطبعه الغموض والالتباس[26].

المستهلك والمستخدم: الرهانات الاستراتيجية

يملك تحليل القراءات والاستخدامات المتباينة فائدة لا شك

(25) Tamar Liebes and Elihu Katz, *The Export of Meaning: Cross-Cultural Readings of Dallas* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1990).

(26) Peter Dahlgren, «Media, Meaning and Method: «A Post-Rational» perspective,» *Nordicom Review*, no. 2 (1985); Lucien Sfez, *Critique de la communication*, Empreintes (Paris: Editions du Seuil, 1988); James Curran, «The New Revisionism in Mass Communication Research: A Reappraisal,» *European Journal of Communication*, vol. 5, nos. 2-3 (June 1990); Mauro Wolf, *Le Disrete influenze: Gli effete a lungo termine dei media* (Milan: Bompiani, 1990); Daniel Dayan, «Les Mystères de la réception,» *Le Débat*, no. 71 (1992); Rager Silverstone, *Television and Everyday Life* (London; New York: Routledge, 1994); Armand Mattelart et Erik Neveu: «Cultural Studies' Stories: La Domestication d'une pensée sauvage?,» *Réseaux*, no. 80 (novembre-décembre 1996), et *Introduction aux Cultural Studies*, Repères (Paris: La Découverte, 2003); Tristan Mattelart, dir., *La Mondialisation des médias contre la censure: Tiers Monde et audiovisual sans frontiers*, Médias recherches. Série études (Paris; Bruxelles: Institut national de la communication audiovisuelle; De Boeck, 2002); Jean Pierre Esquenazi, *Sociologie des publics*, Repères; 366 (Paris: La Dé couverte, 2003), et Mattelart, «Femmes et médias: Retour sur une problématique».

فيها. لكن لابد من التأكيد على أن هذه المقاربة الجديدة تظهر في سياق خاص جداً، مما يثير الغموض. ويحتل تلقي البرامج التلفزيونية والفرد ـ المستهلك مكانة مركزية في المفهوم الليبرالي الجديد في المجتمع. والأمر لا يتعلق بأي مستهلك، بل بالمستهلك الذي يقال إنه سيد اختياراته في سوق يقال إنه، هو الآخر، حر. هنا تكمن انحرافات بعض نظريات تلقي البرامج التلفزيونية ذات النزعة الشعبوية الجديدة. بعض الدراسات المقارنة حول التأويل المتمايز للمواد التلفزيونية التي يقوم بها المستهلكون انطلاقاً من ثقافتهم الخاصة تسمح بمحو مسألة سلطة الاتصال التي شغفت بها الأجيال السالفة. لقد أفضت هذه الدراسات، بشكل ضمني، إلى الخلاصة التالية: إن سلطة المرسلين محدودة جداً، خلافاً لما كنا نعتقد، وفكرة وجود مرسل أقوى من الآخر تفقد دقتها وأهميتها، وكذا ضرورة وجود اقتصاد سياسي ينضوي تحت لافتة نقدية. فما الجدوى من تجشم التفكير في التبادل غير المتكافئ للبرامج التلفزيونية أو الفيلم في السوق الدولية للمواد السمعية ـ البصرية إذا كانت سلطة المعنى بيد المستهلك؟ رغم سطحيتها الظاهرة، تسهم هذه الحجة، ضمناً، في إلغاء السؤال عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية للاستهلاك الفردي، مثل: الإنتاج والاستهلاك الوطني للبرامج التلفزيونية وللأفلام. إن رهانات الاهتمام الحصري بموضوع تلقي البرامج التلفزيونية برز في وقت احتلت فيه هيمنة منتجي الولايات المتحدة الأمريكية مكانة مركزية في النقاش حول التبادل الحر، والتدفق الحر للمواد السمعية ـ البصرية الذي يدور في أروقة الهيئات الدولية.

ويمكن للاهتمام المفرط بقدرات مقاومة المشاهدين أن تسهم، بصفة عامة، في إخفاء متطلب معرفة المستهلك الذي يرافق انتشار النظام الاجتماعي والإنتاجي. فإذا كانت الفوردية، والتايلورية متميزتين بعقلنة سيرورة الإنتاج المعتمدة على معرفة

ميكانيكية حركات العامل، والتمفصل الحركي للإنتاج، والعقلانية السبرنيطيقية المعاصرة، فإنها لم تجند المعرفة حسب ضرورات تسيير الإنتاج فحسب، بل جندت هذه المعرفة وفق ضرورات الاستهلاك أيضاً. إن المستهلك يصبح موضوعاً للبحوث ومادته، (*Terra incognita*) كما يؤكد ذلك البروز القوي لتقنيات قياس الأهداف، و«أنماط المعيشة»، التي يتم تجويدها اعتماداً على التكنولوجيا المعلوماتية في الإنتاج وتخزين المعلومات عن الأفراد والجماعات. إن الفعل - المعرفة الذي يتناول الفرد يبحث عن تفكيك حركاته بوصفه مستهلكاً أكثر من بحثه عن حاجياته ورغباته. إن معرفة هذه الحركات وهذه الرغبات تغذي حركية دوران البرمجة - الإنتاج - الاستهلاك، غير المستقرة دائماً، لكنها تجنح نحو الاندماج الوظيفي، والربط العاطفي للمستهلك بتجهيزات الاتصال.

هذا ما يبدو أن بعض الباحثين يجهلونه؛ إنهم الباحثون الذين لم يترددوا، في غمرة نشوتهم بانهيار فرضيات سوسيولوجيا السلطة وإعادة الإنتاج الاجتماعي، في كتابة ما يلي: «إن البرامج المنتجة والموزعة تحددها الصناعات. لكن النصوص هي نتاج قرائها»[27].

وخلافاً للعالم الأنجلوساكسوني، فإن البحث في فرنسا فضل التأكيد على الآليات التي تضفي الطابع الاجتماعي على أدوات الاتصال (ربما كان لنجاح شبكة المينيتال (Minitel) الفرنسية دورٌ تحفيزيٌّ في سلوك بحث هذا التوجه). لقد اهتم هذا البحث ببناء سوسيولوجية سياسية حول استخدام تكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة. واهتم الباحثون بدور الوسيط والتفاعل في البناء الجماعي للموضوع التقني، وأظهروا أن تشكُّل الاستخدام الاجتماعي لهذه

---

(27) John Fiske, *Television Culture* (London; New York: Methuen, 1987).

التقنيات يستند إلى السيرورة المعقدة التي تتيح التقاء التجديد التقني بالتجديد الاجتماعي(28) غير أن التقييمات تبين خطر الإنغلاق داخل النزعة الأمبريقية، وفي الميكرو اجتماعي(29).

لقد شق الباحث ميشال دو سرتو (Michel de Certeau)، (1926-1986) في كتابه المعنون **فنون الأداء، اختراع اليومي** (*Arts de faire, l'invention du quotidien*)، سنة 1980، الطريق لهذه الإشكاليَّة المتعلقة بالاستخدامات و«طريقة عمل» المستخدمين، بالتأكيد على قدرات هؤلاء على الالتفاف على عقلانية التجهيزات التي أقامها نظام الدولة والنظام التجاري. ولمعارضة التحليلات التي قدمها الفيلسوف ميشال فوكو حول «شبكات التكنولوجيا الملاحظة والانضباطية»، يرى الباحث دو سرتو أن الضرورة والأولية تقتضيان البحث عن «شبكات مناهضة الانضباط». ولقد تمت الإشارة إلى هذا الأمر بكثرة. لقد استغلت الدراسات المتعلقة بتلقي البرامج السمعية-البصرية وعملية التوسُّط الإعلامي، في بعض الأحيان، في المصادقة على الفكرة التي مفادها أن السلطة غير موجودة، وهي الفكرة التي طمستها مختلف إجراءات الاستهلاك. إن التحليلات التي قام بها الباحث ميشال دو سرتو نابعة من قناعة راسخة بأن أدوات الإخضاع والخنوع مازالت قائمة. وقد حرص هذا الباحث على توضيح طبيعة «تكتيكات»، و«عمليات» المستخدمين، باعتبار أنها علاقات قوة تحدد الشبكات

---

(28) D. Boullier, «Utopie techniciste et usages du vidéotex,» *Réseaux*, no. 6 (avril 1984); Pierre Moeglin, «Télématique: De la recherche sur les usages aux usages de la recherche,» *Bulletin du CERTEIC*, no. 12 (mai 1991), et André Vitalis, dir., *Médias et nouvelles technologies: Pour une socio-politique des usages*, Collection medias et nouvelles technologies (Rennes: Editions Apogée, 1994).

(29) Bernard Miège, «L'Evolution des médias confrontés à la recherche,» *Dossiers de l'audiovisuel* («la recherche en information et communication en France»), no. 85 (mai-juin 1999), et Josiane Jouët, «Retour critique sur la sociologie des usages,» *Réseaux*, no. 100 (2000).

التي تسجل فيها هذه الأدوات وتحدد الظروف التي يمكن أن تستفيد منها. وكتب دو سرتو ما يلي: «الأمر عبارة عن صراع أو لعب بين القوي والضعيف، و«الأفعال» التي تظل ممكنة بالنسبة للضعيف»[30].

ميشال دو سرتو: ثقافة الاستهلاك

تحليل الصور التي يبثها التلفزيون، والوقت الذي يصرف أمامه، واختيار المشاهد للبرامج التي يريد مشاهدتها، الخ، كل هذه العناصر وغيرها لا تبوح بأي شيء يتعلق بما يصنع المستهلك بهذه الصور خلال الوقت الذي يمضيه أمام الشاشة الصغيرة. لكن السؤال المحوري المطروح يكمن في ما يلي: ماذا «يفبرك» أو يصنع الممارس في الفضاءات المفروضة في المدينة، وفي المراكز التجارية الكبرى، وفي وسائل الإعلام، وفي المكاتب الإدارية، وغيرها؟ تتناقص معرفتنا للجواب عن هذا السؤال أكثر فأكثر، بقدر التوسع الشمولي والاستبدادي لأنظمة الإنتاج الذي يمنع المستهلكين من تحديد ما يفعلون بالمواد، وبمقدار المشاركة في منطق هذه الأنظمة، والأجهزة العلمية لقياس مدى تقدم هذه المنتجات في النظام الاقتصادي، التي تظل عمياء لا ترى استخدامات المستعملين. إن الإنتاج المعقلن التوسعي المركزي بنفس القدر، الضوضائي، الاستعراضي أو التمشهدي، يتوافق مع إنتاج آخر (يوصف بأنه «استهلاكي»)، متناثر، ماكر، موزع يخترق كل الفضاءات، تلميحي، صامت، غير مرئي ما دام لا يشير إلى ذاته بمنتوجات خاصة، بل بطريقة استخدام المنتوجات المفروضة من قبل النظام الاقتصادي المهيمن[31].

(30) Michel de Certeau, *L'Invention du quotidien*, 10-18; 1363-1364, 2 vols. (Paris: Union générale d'éditions, 1980), vol. 1: *Arts de faire*.

(31) «Entretien,» *Le Monde*, 31 janvier 1978.

الفصل السابع

هيمنة الاتصال

تتم العودة إلى نظرية الرابط الاجتماعي المبني في الاتصال العادي في وقت تمارس فيه الأنظمة التكنولوجية للاتصال والإعلام المعقد دوراً بنائياً في تنظيم المجتمع، وفي النظام الجديد للعالم.

لقد تم تعريف المجتمع بمفاهيم الاتصال، وعرف هذا الأخير بمفاهيم الشبكة. ولقد رَحَلَت السيبرنيطيقا النظرية الرياضية للإعلام.

أولاً: شكل الشبكة

نقد النظرية التوزيعية

حصر الباحث، إيفرت روجرز، خلال الستينات من القرن الماضي، تعريف التجديد أو الابتكار في «المعلن عنه، عبر بعض القنوات، خلال مدة معينة، ضمن أعضاء نظام اجتماعي ما». ويتمثل التجديد والابتكار في نقل معطى ما، وإقناع المستخدمين المستقبليين بالمنفعة الناتجة عن ذلك. هذا النموذج يندرج ضمن التصور المنفرد للتقدم، والعصرنة أو تبني التجديدات المنتجة،

حتماً، «للتنمية». هذا الضرب من الرؤى يربط هذا الرفض ببقاء السمات التي تميز الثقافات التي يقال إنها تقليدية. إن هذه الاستراتيجية التوزيعية تختلط، من الناحية العملية، بتلك المطبقة في تسويق المنتجات[1].

عاد إيفرت روجرز، بعد عشرين سنة، للحديث عن هذه النظرية. لكنه عندما فطن إلى أنها ترتبط بشدة بالنظرية الرياضية للمعلومات، انتقدها لكونها تنزع إلى تجاهل السياق، وتحدد أطراف الاتصال باعتبارها ذرات معزولة، وأيضاً لاستنادها، على وجه الخصوص، إلى سببية ميكانيكية ذات اتجاه واحد. وبالمقابل يقترح روجرز تعريفاً للاتصال كـ «توافق»، و«سيرورة، حيث يتمكن المشاركون من خلق المعلومات وتقاسمها بغية الوصول إلى تفاهم متبادل»[2]. لقد استبدل «تحليل شبكة الاتصال» (*Communication Network Analysis*) بالنموذج التوزيعي القديم؛ إذ تصبح الشبكة مُشَكَّلَة من الأشخاص المرتبطين ببعضهم البعض، بواسطة تدفق الاتصال المبني.

يستلزم هذا الأنموذج طرقاً جديدة للبحث تتمثل في تحديد:

1- المجموعات ذات القيم التشاركية، التي يطلق عليها مسمى مجموعة ذات صلة، وتوصف بأنها زمرة أو أنظمة اتصال فرعية داخل النظام العام.

2- الأشخاص الذين يمثلون جسوراً تربط زمرتين أو عدة زمر، انطلاقاً من موقعهم باعتبارهم أعضاء في «زمرة».

3- الأفراد الذين يشكلون همزة وصل بين زمرتين أو أكثر

---

(1) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، ثانياً.

(2) Everrett M. Rogers and D. Lawrence Kincaid, *Communication Networks: Toward a New Paradigm for Research* (New York: Free Press; London: Collier Macmillan, 1981).

من دون أن يكونوا أعضاء في أية زمرة. ويظل هذا النموذج محصوراً في إشكالية تبني التجديد أو التحديث، ويجد مشروعيته في الإحالات على غريغوري باتيسون (Gregory Bateson) وإيكولوجيته للفكر، وجورج سيمل وفكره حول شبكة الانتساب، وأيضاً قياس العلاقات الاجتماعية لجاكوب ل. مورينو (Jacob L. Moreno) (1974-1982). ولقد قدم هذا المتخصص في علم النفس الاجتماعي، ذو الأصل الروماني، المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، قاعدة منهجية لقياس مختلف متغيرات «شبكة» العلاقات، ولتكميم نماذج الاتصال ما بين الأشخاص في نظام ما. إن المخطط الاجتماعي الذي يشير إلى المواقف الإيجابية والمواقف السلبية لمجموعة من الأشخاص، ويحدد الأشخاص الرئيسيين والقادة، قد شَكَّل خطوة أساسية في بحث «الجماعات البشرية المنسجمة»(3). ويبدو أن تطور التقنيات الخفيفة للاتصال (الفيديو، والمعلوماتية) المتناسلة شجع ظهور النموذج الأفقي، الذي قابل روجرز بينه وبين التجهيزات الثقيلة لوسائل الإعلام المتمركزة التي انطلقت منها النظرية التوزيعية في بناء مخططها الإقناعي العمودي.

اعتبر روجرز، منذ 1982، أن الشروط أصبحت متوفرة للتقارب بين «البحث النقدي» وما سماه «البحث الأمبريقي»، مثيراً بذلك الجدل في أوساط البحث النقدي في مجال الاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد برر روجرز هذا التقارب، الذي لم يكن مطروحاً قبل بضع سنوات من هذا التاريخ، بأن المدرسة الأمبريقية قد أدركت ضرورة إدماج سياق الاتصال، والجوانب

(3) Jacob Levy Moreno, *Who Shall Survive?: A New Approach to the Problem of Human Interrelations*, Nerveus and Mental Disease Monograph Series; no. 58 (Washington, DC: Nerveus and Mental Disease Publishing co., 1934).

الأخلاقية والأدبية، في سيرورة الاتصال والمناهج المتعددة، في تحليلها ولم يؤَوَّل هذا الاقتراح الذي تقدم به روجرز باعتباره إمكانية للحوار، بل تم تفسيره بأنه إرادة بَيِّنة لنكران الخلافات ذات الطبيعة الابستمولوجية، من أجل إخفاء نقطة أساسية ترتبط بتعريف ما هو السياسي: شروط ممارسة السلطة، والعلاقة بين السلطة والمعرفة، والأخذ بعين الاعتبار البنى التنظيمية والمؤسساتية.

إن الرغبة في التوفيق بين البحث الأمبريقي والنقدي، التي كانت رغبة الباحث كاتز أيضاً، تشير إلى حالة ذهنية جديدة. ويكمن دور الشبكة في نسيان المجتمع الذي يعيش التباين والتمايز، واقتراح رؤية منسجمة له. ففي الوقت الذي برزت فيه الإقصاءات الاجتماعية بقوة، «تقوم إيديولوجيا الاتصال، والنزعة المساواتية الجديدة بواسطة الاتصال، بدور مضفٍ للشرعية»[4].

في الثمانينات من القرن الماضي، استحدث الباحثان برونو لاتور (Bruno Latour)، وميشال كالون (Michel Callon)، من مركز سوسيولوجيا الابتكارات بمدرسة المناجم بباريس، أنثروبولوجيا العلوم والتقنية. وصاغا، أيضاً، إشكالية الشبكة التي تتناول نموذج التأويل أو نموذج البناء الاجتماعي - التقني المعارض للنموذج التوزيعي المذكور آنفاً[5] وفي معارضتهما للفكرة التي مفادها أن التقنية والعلوم هي معطيات، يقترح الكاتبان فهمهما لها في حالة الفعل والحركة، ودراسة كيفية بناء التقنية والعلوم. ويريان في هذه الأخيرة مجموعة مزدوجة من

(4) Armand Mattelart et Michèle Mattelart, *Penser les médias*, Textes à l'appui (Paris: La Découverte, 1986).

(5) Michel Callon, «Eléments pour une sociologie de la traduction,» *L'Année sociologique*, no. 36 (1986), et Bruno Latour, *La Science en action: Introduction à la sociologie des sciences = Science in Action: How to Follow Scientists and Engineers through Society* (Paris: La Découverte, 1989).

الاستراتيجيات، ولعبة قوى: استراتيجية تجنيد الفاعلين البشريين والعناصر غير البشرية (الريح، الرمل، الإسمنت المسلح، التيارات البحرية، وغيرها). وأن نربط شبكيات عناصر غير متجانسة. إن الأخذ بمقولة التأويل يتيح التقاط عناصر غير متجانسة وجعلها متمفصلةً ضمن نظام من الاعتماد المتبادل بواسطة الترجمة. ويجب على المبتكرين أن يكون لهم حلفاء، وأن يصبحوا ناطقين رسميين، وذلك من خلال اعتمادهم على تكتيكات قائمة على إثارة الاهتمام الذي يقود محاوريهم البشريين وغير البشريين إلى شبكات جديدة، وإلى سلسلة جديدة من التحالفات؛ هكذا يصبح الملفوظ العلمي الخاص ذا مصداقية.

وترفض هذه المقاربة اعتبار «الاجتماعي الخالص» مقتصراً على العلاقات بين البشر، وتسلم بتداخل العلاقات بين البشر والطبيعة والأشياء التقنية. إن الرابط الاجتماعي يتغلغل في الآلة.

وإذا كانت القيمة الكشفية للنموذج «التأويلي» قد قبلت بصفة عامة، فإن بعض علماء اجتماع الاتصال يوجهون لها نوعين من النقد: عارض لويس كيري (Louis Quéré) خطورة التقدير الزائد لحرية مناورة الفاعل، والفاعل - الشبكة بإخفاء الأبعاد الضابطة للرابط الاجتماعي؛ بمعنى أن الرابط الاجتماعي لا يقوم على أساس تعسفي أو صدفي. والنقد الثاني أو الاعتراض الثاني، يتعلق بتصور للتقنية وبالعوائق المرتبطة بالآلة التقنية ذاتها. وقد سلط لويس كيري الضوء على منطقها الداخلي بعد مفكر التقنية جورج سيموندون (Georges Simondon): «إن التخلي عن جوهر التقنية، يجعلنا نوشك على إقصاء مبدأ السير العملي للآلة الذي يستلزم تعاقباً منضبطاً للتوسط المنتظم أكثر من أي تعسف آخر»(6).

(6) Louis Quéré, «Les Boîtes noires de Bruno Latour ou le bien social dans la machine,» *Réseaux*, no. 36 (1989), et Gilbert Simondon, *Du monde d'existence des objets techniques* (Paris: Aubier, [1969]).

العلوم الإدراكية

إن «معرفة فعل المعرفة»، هو موضوع العلوم الإدراكية، وإن مجال هذه العلوم هو (الإدراك) والمعرفة نشاطاً لا مضموناً. وتدرس هذه العلوم سيرورة تشكيل المعرفة؛ هذه السيرورة التي نصادفها في عالم الأحياء وفي الآلات «الذكية». ولا يمكن أن يكون بروز هذه العلوم منفصلاً عن التكنولوجية المعرفية، وعن الآلات المفكرة التي تنتج نشاطاً ذهنياً (على مستوى الفهم والإدراك الحسي أو على مستوى اتخاذ القرار). هذه العلوم لا تشكل معرفة موحدة، بل هي ملتقى واسع تلتقي فيه مختلف التخصصات (علم الأعصاب، والبيولوجيا، وعلم النفس، واللسانيات، والأنثروبولوجيا) التي تتضمن مقاربات ليست، بالضرورة، منسجمة.

تشكلت العلوم الإدراكية في الولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينيات من القرن الماضي، مع حركة السيبرنيطيقا المعاصرة لظهور نظرية المعلومات وبروز المنطق الرياضي لوصف سير المنطق البشري وتواصلت مع الفرضية الإدراكية منذ المنتصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، التي ترى أن الذكاء (بما فيه الذكاء البشري) يشبه كثيراً الكمبيوتر، وأن الإدراك المعرفي يمكن أن يحدد بالتقدير الحسابي (Computation) للتمثلات الرمزية. أما الرموز فإنها تحدد باعتبارها «عناصر تمثل ما يناسبها»، ويصبح الذكاء الاصطناعي إسقاطها الحرفي. ويوجد في مركز هذه الفرضية مفهوم التمثلات. إنه يدخل ضرباً من فهم سير المخ باعتباره أداة لمعالجة الإعلام، يستجيب انتقائياً للمحيط، وللإعلام القادم من العالم الخارجي. وينظر الذكاء الاصطناعي إلى التنظيم باعتباره نظاماً مفتوحاً دائم التفاعل مع هذا المحيط، أي مع المدخلات والمخرجات (*Inputs, Outputs*).

وقد دحض عالما البيولوجيا التشيليان هامبرتو ماتورانا (Humberto Maturana)، وفرنشيسكو ج. فاريلا (Francisco J. Varela) هذا التصور للتنظيم المفتوح، وطورا فكرة (إنتاج الذات) (Autopoièse) والنظام المنتج لذاته (Autopoiétique) (أصل هذه الكلمة يوناني وتتشكل من كلمتين Autos ومعناها (الذات)، وPoiein وتعني أنتج). إن هذا «النظام المنتج لذاته عبارة عن شبكة من سيرورات إنتاج العناصر التي تولد، باستمرار، بفضل تفاعلاتها وتحولاتها، الشبكة التي أنتجتها، وتُشَكِّل النظام باعتباره وحدةً ملموسة في الفضاء الذي يوجد فيه بتخصيص المجال الطبولوجي الذي يتجسد فيه بما هو شبكة»(7).

ويستلزم «التنظيم المنتج لذاته» الاستقلالية، والتدوير، والمرجعية الذاتية؛ إن الآلة المنتجة ذاتياً تولد وتضفي، باستمرار، خصوصية على تنظيمها، وتقوم بسيرورة تبديل مكوناتها الملحة، لأنها تتعرض باستمرار للاضطرابات الخارجية. هكذا، تعتبر «الآلة المنتجة ذاتياً» نظاماً ذا علاقات مستقرة يكون تنظيمها الخاص هو الثابت الأساسي (تحدده شبكة العلاقات).

لقد عانت فكرة «التمثلات» من وطأة النقد. والكيان الإدراكي، حسب مدارس التمثلات، يحيل دائماً إلى العالم الموجود مسبقاً. وبالمقابل، فإن الإعلام من منظور «إنتاج الذات»، الذي طرحناه آنفاً، لا يوجد مسبقاً باعتباره نظاماً جوهرياً، بل باعتباره نظاماً يبرز من النشاطات الإدراكية ذاتها. إن نشاطنا الإدراكي اليومي الخاص هو «القيام بإبراز» و«إنشاء عالم». «إن الإدراك هو الميلاد المتزامن للعالم وللفكر انطلاقاً من تاريخ

---

(7) Humberto R. Maturana and Francisco J. Varela, *Autopoiesis and Cognition: The Realization of the Living*, with a Preface by Sir Stafford Beer, Boston Studies in the Philosophy of Science; v. 42 (Dordrecht, Holland; Boston, MA: D. Reidel, 1980).

مختلف الأنشطة التي يقوم بها الكائن في العالم»[8]. لقد اختار هذان المتخصصان في علم البيولوجيا مصطلح «التخليق» (*Enaction*) لتسمية هذه العملية.

وإذا كانت العلوم الإدراكية قد ولدت في الضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية، في معهد ماساشوساتس لتكنولوجيا الإعلام على وجه التحديد، فإن نظرية «إنتاج الذات»، ونظرية «التخليق» (*Enaction*) تسعى إلى إحداث قطيعة مع العلوم الغربية التي تأسست بقطيعة مع التجربة الإنسانية، ومع الطريقة التي يدرك بها الفرد الأشياء. بل بالعكس، إنها تهتم «**بالتسجيل الجسماني للفكر**» (*L'Inscription corporelle de l'esprit*)، وهو عنوان كتاب[9] ألّفه فاريلا وإيفان تومسون (Evan Thompson)، وأليانور روش (Eleanor Rosch). لقد أقامت هذه العلوم حواراً مع علم النفس التأملي للديانة البوذية، وتبنت إرث التقاليد الظاهراتية (ظاهراتية هوسرل وميرلو بونتي) (Merleau-Ponty)، والنقد الذي قام به فوكو للتمثلات؛ «هؤلاء المفكرين الذين اهتموا بظاهرة التأويل ككل بمعناها الدائري للعلاقة بين الفعل والمعرفة، بين من يَعرِف وما يُعرَف». إن عبارة «القيام بإبراز» (Le Faire émerger) تدل على هذه الحركة الدائرية: الفعل/ التأويل.

وتملك هذه المقاربة التي تبحث عن الوصف المتزامن لبروز الفرد والعوالم الاجتماعية، وتمثل أقلية ضمن فسيفساء العلوم الإدراكية، الفضل في التذكير بالقدرات الإدراكية للفرد التي ليست مرتبطة بالمخ فقط، بل بالجسد أيضاً، خلافاً لبعض فروع العلوم

---

(8) Francisco J. Varela, *Connaître les sciences cognitives: Tendances et perspectives* (Paris: Editions du Seuil, 1989).

(9) Francisco J. Varela, Evan Thompson et Eleanor Rosch, *L'Inscription corporelle de l'esprit: Sciences cognitives et expérience humaine* (Paris: Editions du Seuil, 1993).

الإدراكية التي تختصر الذكاء الإنساني في نظام ميكانيكي. وإن الميل لصياغة المفاهيم الشمولية التي تميز هذه النظريات يمكن أن يذهب بعيداً في إضفاء الطابع البيولوجي على ما هو اجتماعي، ويصادق على تواطئها مع العودة إلى الليبرالية الجديدة التي تقودها الأطروحات الدروينية (نسبة إلى داروين Darwin)؛ هنا تكمن التحديات المتناقضة التي تطرحها علوم تنظيم الأحياء على العلوم الاجتماعية الاتصال.

ثانياً: عالم ومجتمعات

الكوكب الهجين

إذا كان التوتر بين الجزئي والكلي يطبع السوسيولوجيات التأويلية، فإن الاقتصاد السياسي النقدي للاتصال يخضع للتوتر ذاته. هذا الاقتصاد الذي يتساءل عن تعقد الرابط الذي يجمع الأقاليم الخاصة بالفضاء ـ العالم في عصر الشبكات المخترقة للحدود الجغرافية[10]. ولإدراك هذا الأمر، يمكن التذكير بأن التشكلات المعرفية متعددة التخصصات بدأت تترابط، حيث يشارك فيها علم التاريخ، وعلم الجغرافيا، وعلم الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية، والاقتصاد الصناعي، والأنثروبولوجيا. كل تخصص من هذه التخصصات يشارك في هذا الترابط، بدرجات متفاوتة جداً، لأن كلاً منها لا يظهر الحاجة ذاتها للتحالف لحصر الأهمية الجديدة التي تكتسيها الشبكات الاتصالية. وإذا كان التدويل الحالي يعيش وضعاً مختلفاً عما كان عليه في العقد الذي سيطرت فيه مفاهيم التبعية، والإمبريالية الثقافية، التي سمحت

(10) Vincent Mosco, *The Political Economy of Communication: Rethinking and Renewal*, Media, Culture, and Society Series (London; Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 1996).

بفهم الخلل في التدفق العالمي للإعلام والاتصال، فالسبب في ذلك هو الفاعلون الجدد الذين ظهروا على مسرح يتسم بكونه عابراً للقوميات. لم تعد الدول، والعلاقات فيما بينها، المحور المنظم للعالم، حيث تُشَكِّل شبكات الإعلام والاتصال الكبرى، بتدفقها «غير المرئي» و«غير المادي»، «أقاليم مجردة» منفلتة من الحدود الجغرافية.

كذلك اختبر أصحاب تصور «الشركات الشمولية الجديدة أو الشركات العابرة للقوميات» الذين يُعَدون «مثقفين عضويين لفكر التسيير الإداري»، التوتر بين ما هو جزئي وما هو كلي. هؤلاء المثقفون الذين أصبحوا منتجي نظريات ومذاهب قد شَوَّشوا الرؤية للحقل المفهومي للاتصال في عصر العولمة: إن النفوذ السحري لمفهوم «العولمة» (*Globalization*) هو خير مثال على ذلك.

صادف تكريس هذا المفهوم الناجم عن تصور تسييري إداري للتنظيم الاقتصادي للعالم عملية إعادة النظر في الوضع القانوني لشبكات الاتصال، وخصخصتها. لقد شرع في هذه العملية بالولايات المتحدة الأمريكية في مطلع السبعينيات من خلال إعادة النظر في الوضع القانوني للنشاط المصرفي، واستشرت، فعلاً، بعد تفكيك شركة أمريكا للتلغراف والهاتف (American Telegraph & Telephone) في سنة 1984. منذ ذلك التاريخ، والاحتكار شبه التام الذي يمارسه القطاع الخاص في مجال الاتصالات يتوسع، بشكل متواصل، ليبلغ المستوى الكوني، فيشمل قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. إن إعادة النظر في الوضع القانوني للقطاع الخاص يعني انتقال مركز الثقل من المجتمع إلى السوق، حيث أصبحت هذه الأخيرة العامل الأساسي الضابط المنظم للنشاط الاقتصادي. فبقدر ما تهيمن قيم المؤسسة والمصلحة الخاصة، التي صادفت تراجع القوى الاجتماعية والخدمة العمومية والدولة ـ الأمة، ودولة الرفاه، يغير النشاط الاتصالي طبيعته ووضعه

القانوني: يصبح نشاطاً محترفاً، وينتشر في العديد من الميادين والاستشارات مضاعفاً مهنه.

في نهاية العقد المتسم بإعادة النظر في الوضع القانوني المذكور أعلاه، توحدت فكرة العولمة، و«النمطية الكونية» مع أطروحة «نهاية التاريخ». لقد كان فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) مروجاً لها، لكن سبق لزبنيو بريزنسكي أن عرضها في تحليلاته المعنونة «المجتمع الشامل»[11]. وتترجم «العولمة» طريقة لتصور النظام الكوني وفق مبادئ النظام الوحيد الذي خرج منتصراً من «الحرب الباردة»؛ أي النظام الرأسمالي لإنتاج المواد والخيرات. لكن هذه العولمة ظلت تخفي اسم هذا النظام حتى بعد انهيار جدار برلين. لقد تحول هذا النظام، بعد هذا التاريخ، إلى نمط وحيد من المعيشة، والثقافة، والتنمية والديمقراطية. هذا النظام يملك رؤوس الشبكة، والوحدات الاقتصادية الكبرى، ومنها تلك التي لها الطابع المدني المفاجئ الذي رفع بقوة استراتيجيات إنشاء الصورة. هذا النظام لا يمكن أن ينسينا القانون الذي يؤسس هذه الاستراتيجيات: البحث عن الفائدة والمنفعة الحصرية في القطاعات الاجتماعية المؤهلة مالياً.

وترفض الرؤى النقدية هذه الفكرة الشمولية الشاملة التي مفادها أن البشرية بلغت، أخيراً، أفقاً لا يمكن تجاوزه. هذه الرؤى تمنح مفهومي «العالمية» و«الفضاء-العالم» طابع البناء الاجتماعي، وتربطهما بالتاريخ، وتظهر كيف أن هذين المفهومين يندرجان ضمن مكونات «الرأسمالية العالمية المدمجة»[12]. هذان المفهومان يعيدان تسجيل تدفق الاقتصاد غير المادي في الذاكرة

(11) الفصل الخامس من هذا الكتاب، ثانياً.

(12) Félix Guattari, «Les Nouveaux mondes du capitalisme,» *Libération*, 22 décembre 1987.

ذات الأصول المادية. إن مفهوم «الاتصال-العالم» المستلهم من مفهوم «الاقتصاد-العالم» يستخدم لتحليل هذا الفضاء ما فوق الوطني المنظم بشكل تراتبي: منطق الشبكات الثقيل يسم ديناميكيتها الاندماجية وينتج تهميشاً وإقصاء وتفاوتاً[13]. وينتظم «النظام العالمي» وفق نمط التحالف التجاري الذي كان سائداً في العصور الوسطى؛ أي أنه يستند إلى بعض النقاط التي يمكن أن تصل إليها التدفقات الكبرى للاقتصاد المعولم: المدن الكبرى، والمناطق الكبرى التي يقع معظمها في الشمال، وبعضها في الجنوب، وهي التي تشكل «الأقطاب الثلاثة للسلطة» ممثلة في (الاتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية، وآسيا الشرقية)، حسب العبارة التي استعملها الياباني كينيشي أوهمي (Kinichi Ohmae)[14] الذي يعتبر منظر التسيير الإداري العابر للحدود. إن العالم «الشامل» هو مكان السوق الشاملة (*Global Marketplace*) الذي يتحدد انطلاقاً من الأقطاب المشعة لهذه السلطة. وتظل الدول المتقدمة الكبرى، رغم اختلالاتها الاجتماعية، بمثابة مرجع وحيد. أما النظرية التوزيعية (البث) التي أقصتها السوسيولوجيا الجزئية، التي يمكن أن تبدو ساذجة أمام علاقات القوى، فقد ظهرت من جديد بشكل مستتر.

ولقد تميزت السبعينيات بالدراسات التي تتعلق بمنطق زوال الحدود الإقليمية، وأكدت على الاستراتيجيات التي تعالج الفاعلين الكبار (الدول ـ الأمم، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات). وكانت الإشكاليات التي طرحت في العشريات

---

(13) Armand Mattelart: *Communication-monde: Histoire des idées et des strategies*, Textes à l'appui. Série histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 1992), et *L'Invention de la communication*, Textes à l'appui. Série histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 1994).

(14) Kenichi Ohmae, *Triad Power: The Coming Shape of Global Competition* (New York: Free Press, 1985).

اللاحقة أكثر اهتماماً بمنطق إعادة رسم حدود الأقاليم، وسيرورة التوسط والتفاوض بين الإكراهات الخارجية والوقائع الداخلية المنفردة. وقد دفع التشكيك في التصور الماهوي «للكوني»، و«للعقل» عليه الدراسات الأنثروبولوجية للثقافات ما فوق القوميات وللهويات الخاضعة لنفوذ تدفق الحداثة الشاملة التي تتساءل، في كل من آسيا أمريكا اللاتينية، عن السيرورة المعقدة لاستملاكها وإعادة استملاكها، وعن المقاومة والمحاكاة. ولقد حاول العديد من المفاهيم المعبرة عن هذه الرغبة الاقتراب أكثر من هذه التمفصلات الدقيقة: التهجين، وخليط الأجناس، وحركة الأوروبيين المتحدرين من والدين أحدهما أوروبي والثاني «ملون»، والحداثة البديلة[15]. هذه الرغبة ألهمت الأبحاث عن جينولوجيا الأشكال السمعية-البصرية الصناعية المحلية التي التفَّ حولها الجمهور الواسع في الأقاليم الخاصة[16]. وتطرح هذه البحوث في أمريكا اللاتينية تساؤلات أصيلة عن العلاقة بين الثقافات الشعبية والانتاج الثقافي الصناعي. ولقد أثارت الدراسات حول أشكال تلقي القطاعات الشعبية للمسلسلات التلفزيونية، التي عرفت باسم «Telenovela»، اهتمام الباحثين بشكل متزايد. إن معرفة الممارسات الاجتماعية والثقافية تحتاج إلى إعادة استثمارها لبناء

(15) Jesús Martin Barbero, *De los medios a las mediaciones: Comunicación, cultura y hegemonía*, GG mass media (México: Ediciones G. Gili, 1987); Renato Ortiz, *A Moderna tradicao brasileira* (Sao Paulo: Editora Brasiliense, [1988]); Néstor Garcia Canclini, *Culturas hibridas: Estrategias para entar y salir de la modernidad* (Mexico, DF: Grijalbo, consejo national para la cultura y las artes, 1990); Arjun Appadurai, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*, Public Worlds; v. 1 (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996), and Serge Gruzinski, *La Pensée métisse* (Paris: Fayard, 1999).

(16) Michèle Mattelart et Armand Mattelart, *Le Carnaval des images: La Fiction brésilienne*, collection «audiovisual et communication» (Paris: Institut national de la communication audiovisuelle - la documentation française, 1987), et Robert C. Allen, ed., *To Be Continued--: Soap Operas around the World* (London; New York: Routledge, 1995).

مناهج بيداغوجية أو تربوية «نشيطة» ترتكز على برامج التلفزيون الجماهيري باعتباره أنه حامل للمعرفة[17].

فكيف تكتسب الارتباطات العديدة بالشبكات، التي تشكل لحمة العولمة، معنى بالنسبة لكل مجموعة بشرية، ولكل ثقافة؟ وكيف تُقاوِم الثقافات المختلفة والمجموعات البشرية وتتكيف وتتلاشى؟ إن الاحتقان، والفجوة القائمة بين الثقافات والقوى النابذة للكسموبوليتية (Cosmopolitisme) التجارية تكشف عن ردات الفعل المعقدة على رسوخ السوق الواحدة على مستوى العالم.

وإلى جانب الإشارة إلى الإمكانيات التي يتيحها الاهتمام بالتفاعلات بين الثقافات وتجزئها، يجب التأكيد على الطابع المتعارض لهذا الاهتمام؛ إنه يعجل بالتساؤل النقدي عن العلاقة بين المنطق المُوَحِّد للعالم والتنظيم اليومي للحياة الديمقراطية. إن الاحتقان المذكور يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة يجسدها الانطواء العرقي والهوياتي (نسبة إلى الهوية).

إن تعدد أشكال الاتصال التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية أو غيرها من منظمات المجتمع المدني، تشكل حقيقة أخرى غير مسبوقة في سيرورة العولمة. هذه الشبكات الاجتماعية الجديدة شكلت جزءاً من النقاش حول الفضاء العمومي على الصعيد الكوني. وتسعى إشكالية تحول الفضاء العمومي الوطني والدولي، بمختلف أبعادها، إلى احتلال مكانة مهمة في المقاربات النقدية المستلهمة من السوسيولوجيا، والعلوم السياسية والاقتصاد

---

(17) CENECA, *Educación para la comunicación. Manual latinoamericano de educación para los medios de comunicación* (Santiago du Chili: Unesco/ Unicef/ Ceneca, 1992), et Guillermo Orozco Gomez, *Miradas latinoamericanas a la televisión*, coordinator Marcelino Bisbal... [et al.], Ensayos del PROIICOM; 2 (México, DF: Universidad iberoamericana, programa institucional de investigación en comunicación y practica sociales, departamento de comunicación, [1996]).

السياسي[18]. لقد امتد حقل تدخل شبكات المنظمات غير الحكومية، بشكل واضح، في التسعينيات. وقد طرح نشاطها التجنيدي تساؤلات عن دور «شبكة الشبكات» بوصفها عاملاً في بناء أشكال جديدة من مقاومة مشروع العولمة النيو - ليبرالي[19].

إن مداخلات ملتقى **2001 بوغ. العولمة والتعددية**، وملتقى اتحاد الدول الأمريكية حول الصناعات الثقافية وحوار الحضارات، اللذين عقدا بمونريال، بكندا في نيسان/أبريل 2002، في إطار نشاطات جامعة الكيبيك (UQAM)، تكشف عن ثراء المعارف النقدية التي تراكمت في هذه المجالات منذ التسعينيات؛ إنها تشخص ما وصلت إليه المعرفة في المواضيع التالية: المجتمع وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ واستخدامات هذه التكنولوجيا واستراتيجيات استملاكها؛ تطبيقات هذه التكنولوجيا في مجال التربية وعلاقاتها بالديمقراطية[20].

---

(18) Louis Quéré, *Des Miroirs équivoques: Aux Origins de la communication moderne*, Babel (Paris: Aubier-Montaigne, 1982); John Keane, *Media and Democracy* (Cambridge [Cambridgeshire]: Polity Press, 1991); Philip Schlesinger, *Media, State, and Nation: Political violence and Collective Identities*, Media, Culture, and Society Series (London; Newbury Park: Sage Publications, 1991); Marc Raboy and Bernard Dagenais, eds., *Media, Crisis, and Democracy: Mass Communication and the Disruption of Social Order*, Media, Culture, and Society Series (London; Newbury Park: Sage Publications, 1992); Bernard Miège, *La Société conquise par la communication*, 2 vols. (Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, [1996]); Erik Neveu, *Une société de communication?*, Clefs. Politique; ISSN 1159-2281, 2e éd. (Paris: Montchrestien, [1997]); François Bastien et Erik Neveu, dirs., *Espaces publics mosaïques: Acteurs, arènes et réthoriques des débats publics contemporains*, collection Res Publica (Rennes: Presses universitaires de Rennes, 1999), et Peter Dahlgren, «L'Espace public et l'internet,» *Réseaux*, no. 100 (2000).

(19) Manuel Castells, *La Société en réseau* (Paris: Fayard, 1998); John Downing, ed., *Radical Media: Rebellious Communication and Social Movements*, with Tamara V. Ford, Genve Gil, and Laura Stein (Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 2001), and Fabien Granjon, *L'Internet militant: Mouvement social et usages des réseaux télématiques*, collection médias et nouvelles technologies ([Rennes]: Apogée, 2001).

(20) *2001 Bogues: Globalisation et pluralisme*, 4 vols., EPC, Ethique et =

نحو وضع جديد للمعرفة

كتب الفيلسوف فرنسوا ليوتار (François Lyotard) في كتابه المعنون: **شرط ما بعد الحداثة** (*La Condition postmoderne*)، الصادر سنة 1979، ما يلي: «تدخل مجتمعاتنا عصر ما بعد الصناعة، وتدخل الثقافات عصراً يقال إنه ما بعد حداثي». ويعتبر هذا الفيلسوف أن الأسس الاجتماعية لمبدأ التقسيم، وصراع الطبقات، قد فقدت جذريتها. وقد استنتج من هذا نهاية مصداقية القصص الكبرى وتفككها. لقد أكد أن «الوظيفة السردية قد فقدت دعائمها: كبار الأبطال، والأخطار الكبرى، والرحلات الكبرى، والهدف الكبير». وأضاف قائلاً: «إن الجديد في هذا السياق يمكن أن يلخص في القول بأن الأقطاب القديمة الجاذبة التي شكلتها الدول-الأمم: الأحزاب السياسية، والمهن، والمؤسسات، والتقاليد التاريخية قد فقدت جاذبيتها. ولا يبدو أنها ستعوض [...]. إن التماهي مع الأسماء الكبرى، وأبطال التاريخ الحاضر أصبح يحصل بصعوبة أكثر».

ولقد عمت فكرة ما بعد الحداثة الهندسة المعمارية، وعلم الجمال، والأدب والسوسيولوجيا منذ الستينيات من القرن الماضي. ومهدت الأطروحات المتحزبة التي شهدتها السوسيولوجيا السياسية، مثل أطروحة نهاية التاريخ، لميلاد مفهوم «المجتمع ما بعد الصناعي»[21].

إذ اعتقد السوسيولوجيون، على غرار الباحث دانيال بال، أن

philosophie de la communication (Saint-Nicolas, Québec: Presses de l'université = Laval, distribution de livres univers, 2003), vol. 1: *TIC et société*, sous la direction de Bernard Miège et Gaëtan Trembley; vol. 2: *Usages de TIC*, sous la direction de Jean-Guy Lacroix et Gaëtan Trembley; vol. 3: *TIC et éducation*, sous la direction de Pierre Moeglin et Gaëtan Tremblay, and vol. 4: *Communication, démocratie et globalisation*, sous la direction de Armand Mattelart et Gaëtan Tremblay.

(21) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، ثانياً.

باستطاعتهم تأريخ العصر ما بعد الصناعي ببروز آلات الإعلام، فإن بعض منظري علم الجمال هم أكثر حذراً، وكأنهم يسعون للانفلات من أفخاخ الحتمية التكنولوجية لهذا العصر. ويشهد العالم أمبرتو إيكو على ذلك، ويعتقد أنه يصعب حصر تيار ما بعد الحداثة وتحديده حسب كرونولوجي (تسلسل تاريخي)، ويعتبره «فئةً روحيةً» (*Kunstwollen*) أو طريقة للفعل: يمكن القول إن لكل مرحلة ما بعد حداثتها الخاصة»[22] ويحلل الناقد الأمريكي فريدرك جيمسون (Fredric Jameson) القطيعة مع الفكر الحداثي، ويقترح، خلافاً لإيكو، اعتبار ما بعد الحداثة مرحلة تاريخية محددة في تطور أنظمة الفكر. إن ما بعد الحداثة، بوصفها هيمنةً ثقافية لمنطق الرأسمالية المتطورة، تتميز بنقد «النماذج ذات العمق»: النموذج الديالكتيكي للماهية والمظهر، ولمفاهيمه الإيديولوجية، وللوعي الزائف؛ النموذج الوجودي للأصالة أو لنقص الأصالة، وذلك بالتعارض بين الاغتراب وعدم الاغتراب اللذين يؤسسانه؛ وأخيراً التعارض السيميائي الكبير بين الدال والمدلول الذي هيمن في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

لاحظ جيمسون أنه إذا حل «النموذج السطح» أو بالأحرى «النموذج متعدد الأسطح» محل النموذج المذكور آنفاً، «فإن العالم يفقد عمقه ويوشك أن يتحول إلى مساحة لامعة، ووهم مجسم، وسيل من الصور الفيلمية الفاقدة لكثافتها»[23]. وفي إحيائه لتأليه الفضاء مقارنة بالزمن، وغياب المرجع التاريخي، يتناغم نموذج السطح مع المساحة الجديدة للتمدد الشامل للرأسمال ما فوق القومي، وتدويره في الزمن الفعلي الآني في شبكات التليماتيك، وتدفق الصور الكونية المجزأة في الوقت ذاته.

---

(22) Umberto Eco, *Apostille au nom de la rose* (Paris: Grasset, 1983).

(23) Fredric Jameson, «Postmodernism, or, the Cultural Logic of Late Capitalism,» *New Left Review*, no. 146 (July-August 1984).

ما بعد الفوردية والثقافة المعولمة

انتشر مصطلح العولمة (Globalisation) في الثمانينات من القرن الماضي انطلاقاً من الجغرافية الاقتصادية وشبكاتها الناقلة للمعلومات في وقتها الفعلي. لقد اقتبس هذا المصطلح من اللغة الإنجليزية بفعل العولمة المالية، وإعادة الهيكلة الاستراتيجية للفضاء المالي الدولي من خلال فك ارتباط الأسواق المالية بالدول ـ الأمم، والتبعية المتزايدة لأنظمة الإنتاج الوطنية للأسواق الدولية. وبالفعل، يبدو أن بناء فضاء كوني سيكون أكثر تقدماً في هذا القطاع من الأنشطة الاقتصادية، على وجه التحديد، برغم وجود بعض العلامات الدالة على عدم استقراره المزمن.

ويعتبر الطابع المالي المفرط للاقتصاد العالمي تمثيلاً حقيقياً لطبيعة هذا العقد الذي تطبعه كثافة حركة المضاربة، وتنامي مخاطر التبخر المالي، والصدمات أو الهزات المالية التي تمتد موجاتها الارتدادية إلى العالم المترابط إلكترونياً بأسره.

لقد امتد مفهوم العولمة من شبكات التبادل المالي المتدفق إلى شبكات التبادل الاقتصادي والثقافي بفضل منظري علم الإدارة والتسويق ويعتبر الأمريكي تيودور ليفيت (Theodore Levitt) أول من استعمل هذا المفهوم. فقد نشر في مجلة *Havard Business Review*، التي كان يشرف عليها، مقالاً بعنوان: «عولمة الأسواق» (The Globalization of Markets). ويذهب ليفيت إلى الاعتقاد أن التجانس في الحاجات يحدث، تجانساً متزايداً في الأسواق، والمنتوجات، ومقاربات المستهلكين. وإن تصاعد المنافسة على المستوى الكوني يتطلب رؤية استراتيجية عالمية وتخطيطاً للأسواق. والقوة الكبرى تقود العالم نحو ما سماه أستاذ إدارة الأعمال بمدرسة هارفرد توافق نمط حياة المجموعات البشرية (*Converging Commonality*)، و«نمط حياة متعولم»: أي التكنولوجيا. إن السيرورة التي تقود إلى تمركز الشركات، وتشكيل الشركات العملاقة في مجال الوسائط المتعددة والإعلان، تؤكد كلها فرضية النمطية المعيارية الكونية التي تعتبر الوحدات الاقتصادية الجديدة عناصرها. ويترتب على هذا الوضع أن الشكل التنظيمي الوحيد الكفيل بالقضاء على المنافسين في سوق فائقة التنافس يتمثل في «الشركة المعولمة» التي تنشط وكأن العالم بأسره، بمنتجاته، وخدماته، وتوزيعه،

واتصاله، عالم واحد. في هذا النمط من التفكير المعولم أو الكوني الذي يعيد تأهيل تماثلات الكائن الحي المُنظَّم، تتجلى المؤسسة ككل ديناميكي، «ومنظومة»، وتصبح «عولمتها» مسألة داخلية وخارجية في آن واحد. فمن جهة، تزعم الشركة المعولمة وضع حد للتراتبية الصارمة بداخلها، ولأشكال السيطرة الهرمية الموروثة عن نموذج التنظيم الفوردي(*) والتايلوري(**)، الذي كان فيه التحكم في المعلومات واحتباسها وحرمان الآخرين منها مصدراً للمعرفة والسلطة. وتتبنى هذه الشركة نموذجاً من التسيير (الاتصالي) عبر الشبكات تقوده ضرورة التدفق الحر للتصورات والأفكار، والإنتاج، والتوزيع، وتضافر الكفاءات، واستقطاب المهارات والتفاعلات داخل تنظيم العمل. ومن جهة أخرى، فإنها تمثل نمطاً من ربط العلاقة بالسوق العالمية. إن العولمة أصبحت، سلماً يسمح لنا بقراءة سيبرنيطيقية للعالم وللنظام العالمي الذي هو في طور التَّشَكُّل. حتى وإن كان جميع الناس لا يتخذون موقفاً مُتطرِّفاً، فإن البعض يذكرون بأن تجزئة الأسواق والأهداف تملك الأهمية ذاتها التي يتمتع بها التنميط المعياري.

وبعيداً عن الاختلافات، فإن العولمة، ضمن أفق هذه النظرية الإدارية للسوق المتعولم، تعني أن المقاربة التجزئية للفضاءات قد تجاوزها الزمن، شأنها في ذلك شأن تنظيم العمل المجزأ. لقد كان المحلي، والوطني، والدولي، يشكل مستويات منفصلة عن بعضها البعض في ظل التنظيم الإداري السابق. إن المخطط الجديد، الذي يقدم تصوراً للمؤسسة والعالم الذي تنشط فيه بوصفه شبكة من الإنتاج والتوزيع، يقترح نموذجاً قائماً على التفاعل بين المستويات الثلاثة المذكورة. فكل استراتيجية للسوق المعولمة يجب أن تكون محلية وكونية. وهذا ما عبر عنه منظرو الإدارة اليابانيون من خلال مصطلح (*Glocalize*)، باعتباره إدغاماً لمصطلحي «محلي» (*Local*)، و«معولم» (*Global*)، الذي أدرجه **قاموس أكسفورد** (*Oxford Dictionary of New Words*) في طبعته سنة 1991. إن

(*) نسبة إلى Ford (المترجمان).

(**) نسبة إلى Taylor (المترجمان).

الشعار الذي يُسَيِّر منطق الشركة التي يُقال إنها معولمة يتمثل في إدماج المستويات الجغرافية الموازية لمستويات التصور والإنتاج والتسويق (الذي برز من خلاله الدور الجديد لما أطلق عليه تسمية «الشريك في الإنتاج»، ويمنح للمستهلك أو المستخْدم).

يعتبر النص الذي كتبه ج. ف. ليوتار نصاً ظرفياً. إنه تقرير عن المعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً، وقد كتبه بطلب من مجلس الجامعة التابع لحكومة الكيبك (كندا). يسعى هذا النص للإسهام في النقاش، الذي عمم في الدول الصناعية الكبرى، حول مسألة الشرعية في سياق موسوم بتعدد الآلات الاتصالية، و«هيمنة المعلوماتية» وقد دار حول أزمة الميتافيزيقيا، وأزمة خطابات الحقيقة، وصعود المعايير العملية والمعايير التكنولوجية التي لا تسمح بالحكم على الصائب والصحيح، وأزمة الأنظمة النظرية الكبرى، وانتصار براغماتية (ذرائعية) التلاعب اللغوي.

هارولد إنيس (Harold Innis): رائد سبق ماكلوهان

اعتبر عالم الجغرافيا المتخصص بالاقتصاد السياسي الكندي هارولد إنيس (1894-1952) تكنولوجيا الاتصال قاعدة السيرورات السياسية والاقتصادية، غير أنه لم يقم بصياغة هذه الفرضية ولم يجربها إلا في السنوات الأخيرة من حياته (أي بعد الدراسات المونوغرافية (Monographic) حول صيد الأسماك وتجارة الفرو، والسكك الحديدية). وقد أصدر كتابين يكشفان عن اهتمامه المتأخر بالاتصال، وهما: **الإمبراطورية والاتصالات** (*Empire and Communications*)[24]،

(24) Harold Adams Innis, *Empire and Communications*, Rev. by Mary Q. =

واتجاهات الاتصال (*The Bias of Communication*)[25].

يحيل موضوع الإمبراطورية على الهيمنة المزدوجة التي تخضع لها كندا دائماً: الهيمنة البريطانية الأمريكية. ويحاول إنيس تحليل اختلاف طبيعة هذه الهيمنة. فقد ألَّف كتابيه في وقت اتضح فيه تهديد النظام التكنولوجي للاتصال في الدولة المجاورة القادرة على إصابة «قلب الحياة الثقافية في كندا»، والتعجيل في أزمتها. إنها «الاتجاهات» التي يضطلع بها الاتصال بجوانبه التكنولوجية التي تحدد الأشكال التي يتخذها التنظيم الاجتماعي. ويتحكم «احتكار المعرفة» الذي حددته التكنولوجيا في توزيع السلطة السياسية بين المجموعات الاجتماعية. إن السلطة هي مسألة مراقبة الفضاء والزمن. وتقوم أنظمة الاتصال بصياغة التنظيم الاجتماعي من خلال هيكلتها للعلاقات المكانية والزمانية. ونستطيع أن نميز، في التاريخ، شكلين من وسائل الإعلام والاتصال يؤديان إلى شكلين من الإمبراطوريات؛ الشكل الأول يرتبط بالفضاء الواصل (*Space-binding*) الذي يرمز إليه بالمطبعة، والاتصال الإلكتروني الذي يؤدي إلى التوسع والتحكم في إقليم ما. والشكل الثاني يرتبط بالزمن الواصل (*Time-binding*) الذي تحمله الثقافة الشفاهية والمخطوطة التي تفضل الذاكرة، ومعنى التاريخ، والمجموعات البشرية الصغيرة، والأشكال التقليدية للسلطة. ويستهدف الشكل الأول المركزية، فيما يرمي الشكل الثاني إلى نقيضها. إن تشكيل احتكار المعرفة المرتبط بالزمن والفضاء، الذي يعتبر سلطة مطلقة، يمثل تهديداً كبيراً. تكمن خصوصية الوضعية الكندية في أن هذا البلد يوجد بين إمبراطوريتين، في ملتقى الاتجاهين المذكورين في الاتصال. لذا يجب على كندا أن تبذل جهوداً تكنولوجية متعارضة لمواجهة آثار الحتمية التكنولوجية الحديثة التي تقلص الحقل الممكن للإجابات والنقاشات من قبل الجمهور. ويجب إعادة الاعتبار «للتقاليد الشفاهية»، وإيقاظ الذاكرة، وخلق آليات المشاركة الديمقراطية، باعتبارها عناصر تشكل قاعدة لنوع آخر من الاتصال.

= Innis; Foreword by Marshall McLuhan ([Toronto]: University of Toronto Press, [1950]).

(25) Harold Adams Innis, *The Bias of Communication* ([Toronto]: University of Toronto Press, [1951]).

لم يخف مارشال ماكلوهان (1911-1980) فضل زميله في جامعة تورونتو (Toronto) هارولد إنيس عليه، حيث كتب في مؤلفه المعنون، **كوكب غتنبرغ** (*La Galaxie Gutenberg*)[26]: «إن هارولد إنيس هو أول شخص عالج سيرورة التغيير الكامن ضمناً في الأشكال التكنولوجية ذاتها. إن كتابي لا يعتبر سوى إحالة في أسفل الصفحات مقارنة بأعماله».

في هذا الكتاب، أدخل ليوتار إشكالية لا تكف عن التوسع خاصة حول وضع المعرفة والسيرورة التي تمس أنماط التفكير، والتعليم، ومعالجة الإعلام في عصر رقمنة العلامة والتحالف الجديد بين الصوت والصورة والنص. تشهد على ذلك مقاربة الباحث بيار ليفي (Pierre Lévy)، الذي راهن على بروز أشكال جديدة للكتابة تتطلبها «المرونة الرقمية»، ووضع آماله في ميلاد «ذكاء جماعي» بفضل الطرق السيارة للمعلومات لعصر ما بعد وسائل الإعلام، التي أصبحت روافد لآخر طوباوية اتصال، ممثلة في «الديمقراطية الآنية»[27]. أما البعض الآخر، فقد تمسك، من خلال رؤية نقدية، برسم اقتصاد سياسي للذكاء الجديد، انطلاقاً من التفكير في عواقب تدعيم الرابط الجديد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال بالتكنولوجيات الفكرية الحديثة في مجال تكوين وتنظيم العمل، على سبيل المثال[28].

---

(26) Marshall McLuhan, *The Gutenberg Galaxy: The Making of Typographic Man* ([Toronto]: University of Toronto Press, [1962]).

(27) Pierre Lévy: *Les Technologies de l'intelligence: L'Avenir de la pensée à lère informatique*, sciences et société (Paris: La Découverte, 1990), et *L'Intelligence collective: Pour une anthropologie du cyber-space*, sciences et société (Paris: La Découverte, 1994).

(28) *Pour une nouvelle économie du savoir*, sous la direction de Ghislaine Chartron... [et al.], dossier du GIRSIC; no. 1 (Rennes: Presses universitaires de Rennes: Solaris, 1994).

تبلور المشروع الفكري الطموح لريجيس دوبري (Régis Debray)، تدريجياً، وقد تمثل في تأسيس «علم الإعلام العام» (Médiologie générale) في كتابه الذي صدر سنة 1979، تحت عنوان **السلطة الثقافية في فرنسا** (*Le Pouvoir intellectuel en France*)[29].

لقد شكل تحليل هذا المفكر للمثقف ووظيفته بوصفه ناقلاً، ودوره بوصفه مشرفاً على أجهزة النقل (التوزيع)، نقطة انطلاق هذه المقاربة لعلم وسائل الإعلام الذي يبحث عن إقامة «ترابط منتظم بين النشاطات الرمزية، مثل: الإيديولوجيا، والسياسية، والثقافة، من جهة، وأشكال التنظيم، وأنظمة السلطة التي أدخلها هذا النمط أو ذاك على إنتاج الإعلام وأرشفته ونقله، من جهة أخرى». لقد استعاد هذا المفكر حدس مارشال ماكلوهان الذي أسهم، بقوة، في تفنيد المسلمة المتوارثة عن ثقافة «الإنسان التيبوغرافي» (Typographie)[*]، التي تتميز بأولية المحتوى على الشكل، وبالتأكيد على أن وسيلة الاتصال ذاتها تحدد طبيعة ما يتم تداوله من رسائل، وتقود إلى نوع جديد من الحضارة. وقد رد دوبري على القائلين بأنه يمجد الحتمية التكنولوجية، بالقول إنه يبحث فقط عن «المحددات الموضوعية لأجهزة الفكر»[30]. ويمكن الإشارة إلى أن البحوث التي قام بها الباحث برنار ستيغلر (Bernard Stiegler) حول التقنية والذاكرة تندرج ضمن المقاربة الفلسفية ذاتها[31]. وقد أفادت أنثروبولوجيا التقنيات هذه بحوث

(29) Régis Debray, *Le Pouvoir intellectuel en France* (Paris: Ramsay, 1979).

(*) نسبة إلى حروف المطبعة (المترجمان).

(30) Régis Debray, *Cours de médiologie générale*, bibliothèque des idées ([Paris: Gallimard, 1991).

(31) Bernard Stiegler, *La Technique et le temps*, 3 vols., la philosophie en effet; 0768-2395 (Paris: Galilée, 1994), vol. 1: *La Faute d'Epiméthée*.

عالم الحفريات أندري لوروا ـ غورهان (André Leroi-Gourhan) (1964) حول تاريخ الذاكرة الجماعية بوصفها «ناقلة للبرامج». من النقل الشفاهي إلى الإلكتروني، إنها أعلى مرحلة في تطور الذاكرة البشرية وتخريج محتوياتها.

منذ 1977 عرض عالم الأنثروبولوجيا البريطاني جاك غودي (Jack Goody) في كتابه المعنون **ترويض الذاكرة المتوحشة** (*The Domestication of the Savage Mind*) أفكاراً تأسيسية للطرق المختلفة الخاصة بأشكال التحليل والإدراك التي تدخلها مختلف قنوات الاتصال.

ويفرض المحيط التكنولوجي الجديد أن يؤخذ بعين الاعتبار البعد الآلي (Machinique) في إنتاج الذاتية. هذه المسألة شغلت فكر المحلل النفسي فيليكس غاتاري (Félix Guattari) طوال حياته حتى وفاته سنة 1992. لقد كان يعتقد أن الآلات التكنولوجية للإعلام والاتصال، بدءاً بالمعلوماتية و«الروبوتيك» مروراً بوسائل الإعلام، تتدخل «في قلب ذاتية الإنسان لا على مستوى ذاكرته وذكائه فقط، بل على مستوى شعوره ومؤثراته ولاوعيه أيضاً». برفضه لإيديولوجيا ما بعد الحداثة، بوصفه «نموذجاً لكل أشكال الخنوع، والقبول بالوضع السائد، أو التوافق مع إبقاء الوضع الراهن على حاله»، كان يناضل من أجل إعادة استملاك وتمثل آلات الاتصال، وإعادة إضفاء الطابع الفرداني عليها لاستخدامها ضمن أفق التجريبية الاجتماعية، و«تشكيل المركبات المعممة للذاتية: أفراد ـ مجموعات ـ آلات ـ تبادل متعدد»[32].

(32) Félix Guattari, *Chaosmose*, Espace critique; 0335-3095 ([Paris]: Galilée, 1992).

المسألة مسألة موضة

لم يقم «أصحاب ما بعد الحداثة» بأي تجديد! إنهم يسيرون مباشرة على خطى التقاليد البنيوية التي تعد حقيقة حداثية؛ هذه البنيوية التي يبدو أن تأثيرها على العلوم الإنسانية ارتبط، في أسوأ الظروف، بالنسقية الأنجلوسكسونية. إن الرابط السري بين كل هذه المذاهب يأتي من كونها خفية، مطبوعة بمفاهيم اختصارية، تداولتها نظرية الإعلام والبحوث السبرنطيقية الأولى، في الفترة التي تلت الحرب. ولم تكف بعض هذه المذاهب أو غيرها عن اقتباس مرجعياتها من التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية الحديثة التي كانت مستعجلة، غير متحكم فيها، إلى درجة أنها تعود بنا إلى ما وراء البحوث الظاهراتية التي سبقتها.

ويجب العودة إلى بديهية بسيطة ذات نتائج وخيمة، وتتمثل بأن التراتبيات الاجتماعية الملموسة ـ التي لا يجب خلطها «بالمجموعات البدائية» للسوسيولوجيا الأمريكية، النابعة أيضاً من اقتصاد الرأي ـ وتشكك في أشكال أخرى غير التطور اللساني: الأبعاد «الإثولوجية»(*) (Ethologiques)، والإيكولوجيا، والمكونات السيميائية الاقتصادية، والجمالية، والجسدية، والاستيهامية، التي لا تختصر حتماً في سيميولوجيا اللغة، وغيرها من الفضاءات التعددية غير الجسدية للمرجع، ولا ينخرط بسهولة في معطيات الأمبريقية المهيمنة.

لقد انتقل فلاسفة ما بعد الحداثة مثل الفراشات بين البحوث البراغماتية، لكنهم ظلوا أوفياء للمفهوم البنيوي للكلام واللغة والذي لا يسمح لهم، أبداً، بإقامة تمفصل بين الأحداث الذاتية وتشكيلات اللاوعي، والإشكاليات عن الجمال والمكروسياسي. ويمكن أن نقول، بدون مواربة، إن هذه الفلسفة ليست واحدة، إنها ليست سوى حالة ذهنية عامة؛ أي «شرط» للرأي الذي لا يستمد حقائقه إلا من روح العصر. فلماذا تكلف هذه الفلسفة نفسها، مثلاً، عناء الجهد التأملي الجاد لدعم أطروحتها المتعلقة بوهن الفرد بوصفه عضواً وجزءاً من مجتمع (Socius)؟[33].

(*) علم السلوك الحيواني التلقائي (المترجمان).

(33) Félix Guattari, «The Postmodern Impasse,» *La Quinzaine littéraire*, no. 456 (1986).

اعترض المفكرون، أمثال بول فيريليو (Paul Virilio)، وجياني فاتيمو (Gianni Vattimo) وجان بودريار على إمكانية هذا الاستخدام «لأهداف ملائمة». إن كتابات فيريليو، التي تفضل الأقوال المأثورة والاستشهاد بالحِكم، تستخف بإمكانية الحديث عن نظرية للتكنولوجيا. ويحفز التسارع في التغيرات، التي تتعرض لها هذه الأخيرة، الفكر الذي تدرجه تحت شعار «علم السرعة» (Dromologie) المشتق من كلمة Dromos التي تعني السرعة. هذا التسارع يتناسب عكسياً مع الجمود الذي أصبح أفق النشاط الإنساني. أما ما كان يبدو، حتى الآن، علامة إعاقة أو عاهة (العجز عن الحركة للقيام بالفعل)، فقد أصبح رمز التقدم والتحكم في الوسط. إن الجمود المنزلي، والانحباس داخل البيت من خلال مركب الشاشات التي تسمح بالقيام بكل شيء داخل المنزل، هو شكل آخر من أشكال البحث عن التواجد في كل مكان في كل وقت، وعن الآنية والإدراك العالي. وما يُفتقد في هذا البحث هو معنى المدة، وحركة الجسم و الحياة الاجتماعية أيضاً «عندما لا يوجد وقتٌ نتقاسمه لا توجد ديمقراطية ممكنة»[34].

بيان من أجل السيبورغز[*] (Cyborgs)

قدمت دونا هاراواي (Donna Haraway)، المتخصصة بتاريخ العلوم منظرة النزعة النسوية، من جهتها، إجابة طوباوية عن السؤال الذي طرحه

(34) Paul Virilio, *L'Inertie polaire: Essai* ([Paris]: Christian Bourgois, 1990).

(*) هو إدغام لمصطلحي «سيبرنتيك» (Cybernétique) و«جهاز عضوي» أو «بنية =

المفكر بودريار حيث قامت بتأويل ظهور تكنولوجيات الاتصال الحديثة بوصفها إمكانية لإخفاق الثنائيات التي ميزت العقل الغربي: طبيعة/ ثقافة، رجل/ امرأة، حيٌّ/ مصطنع، جسد/ روح. لقد كان «بيان من أجل السيبورغز» (A Manifesto for Cyborgs)، الذي صدر في السنة 1985، موضع الكثير من النقد والتأويل. ويطرح هذا البيان، الذي يندرج ضمن الحركة ما بعد النسوية التي تسائل مفاهيم النوع، والجسد، والذاتية(35)، مساءلة لغة جديدة تنسجم مع المخاييل [جمع مِخْيال] التكنولوجية المعاصرة.

يقترح السيبورغ، الذي يمثل هجيناً يجمع بين التنظيم العضوي والآلة، تأويلاً متفائلاً للتغيرات الحاصلة بفضل الوساطة التقنية في العلاقات بين الأجساد وجنسها. ويبدو السيبورغ، بإزالة صنف النوع عن الأجساد، مضاعفاً للهويات الممكنة. هذا البيان بتفضيله فضاء الخطاب، وإسقاطه للعلاقات الاجتماعية الجديدة الناجمة عن التقنية في كل مجالات النشاط، يندرج في سجل ما بعد الحداثة، وبهذا يجسد الشكل الأكثر بروزاً للأشكال الثقافية التي يمنحها شرعية(36).

= عضوية» (Organisme). ويشير المصطلح إلى شخصية من شخصيات الخيال العلمي تتخذ شكل إنسان آلي، وتتكون بنيتها العضوية من لحم بشري وأجهزة إلكترونية مدمجة. ظهر هذا المصطلح حوالى سنة 1960.

أما أكثر السيبورغز شهرة في السينما، فهو على سبيل المثال لا الحصر: روبوكوب (Robocop)، بلاد العَدَّاء (Blade Runner)، المُدَمِّر (l'Exterminateur). وقد اقترح الكثير من المرادفات لهذا المصطلح لكن لم يُعمم استعمالها. ونذكر منها، على سبيل المثال: *biomate, mécanobie, mécobie, électronobie, électrobie, cybernobie, cybie, organomate*. انظر الموقع الإلكتروني: http://www.granddictionnaire.com/btml/fra/r_motclef/index800_1.asp (المترجمان).

(35) Judith Butler, *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*, Thinking Gender (New York; London: Routledge, 1990), Judith Butler and Joan W. Scott, eds., *Feminists Theorize the Political* (New York; London: Routledge, 1992).

(36) D. Gardey, «De la domination à l'action» dans dossier «une communication sexuée?,» *Réseaux*, vol. 21, no. 120 (2003), et Michèle Mattelart, =

رافقت فكرة الاتصال والشفافية اعتقاد فلسفة الأنوار بالتقدم الاجتماعي وبتحرر الأفراد. وأصبحت هذه الفكرة اليوم مشبوهة: إن الاتصال هو ضحية الاتصال الزائد أو الفائض (Baudrillard). وقد أفرز الاتصال الزائد انفجاراً في المعنى، وفقدان الواقع، وسيطرة الأشباه. إن مجتمع وسائل الإعلام، في نظر الفيلسوف الإيطالي جياني فاتيمو، هو أبعد من أن يكون مجتمعاً «أكثر استنارة، وأكثر تربية، وأكثر وعياً بذاته». إنه، على العكس من ذلك، مجتمع معقد، وحتى فوضوي، و«آمالنا في التحرر تكمن في هذه «الفوضى» النسبية». لم يعد هناك تاريخ (Histoire)، ولا واقع (Réalité)، ولا حقيقة (Vérité). إن عالم الاتصال ينفجر تحت ضغط تعددية العقلانية المحلية، والعرقية، والجنسية، والدينية. وإن تحرر هذا التنوع يمكن أن يكون «فرصة الوسيلة الجديدة في أن نكون «أخيراً» بشراً». وفي مجتمع وسائل الإعلام، «يَحُلُّ المثال الأعلى في التحرر المرتكز، بالأحرى، على التذبذب، والتعددية، وأخيراً، على انهيار «مبدأ الواقع» ذاته، محل المثال الأعلى التحرري المعدل حسب الوعي الذاتي المنتعش، وحسب حصافة الإنسان الذي يدري كيف تتم الأشياء»[37].

لا يرى بودريار هذا التفاؤل النسبي. إنه يرى في النمو التكنولوجي، وتزايد تعقده على المستوى الكوني كما على مستوى الحميمية العائلية، هيمنة نظام الرقابة الذي يمجد ذاته في «استيهامات الاتصال»: أي الرغبة العامة في التواجد على كل

«Identité ou affinité? Genre, réseaux et cyberfables,» dans: *2001 Bogues:* = *Globalisation et pluralisme*, vol. 1: *TIC et société*.

(37) Gianni Vattimo, *La Société transparente* = *La Società transparente* (Paris: Desclée de Brouwer, 1990).

الشاشات، وفي قلب كل البرامج: «هل أنا إنسان، هل أنا آلة؟ ألم يعد هناك جواب عن هذا السؤال الأنثروبولوجي»[38].

(38) Jean Baudrillard, *La Transparence du mal: Essai sur les phénomènes extrêmes*, Espace critique (Paris: Galilée, 1990).

الخاتمة

أمام إفلاس الإيديولوجيا العقلانية للتقدم الخطي المتواصل، تولى الاتصال الدور نيابة عنها، حيث ظهر، بامتياز، بوصفه مؤشراً على تطور الإنسانية في لحظة تاريخية كانت تبحث فيها، بكثير من اليأس، عن معنى مُسْتَقْبَلها.

في هذا السياق، تكاد الرؤى المتباينة لإشكاليات الاتصال ولفاعليها أن تختفي من الأفق النظري. إن الشيء المهم في مضاعفة البحوث التي تتناول ما هو يومي يتمثل، بكل تأكيد، في حركة الفكر، كما يؤكد جورج بالندبي (Georges Balandier). إنها الحركة «التي أعادت إظهار الفاعل أمام البنى والأنساق، والنوعية أمام الكمية، والمعيش أمام المُؤَسَّس»[1]. لقد اقتربت علوم الإنسان والمجتمع، بهذا القدر أو ذاك، من «الموضوع العادي» أو اليومي.

لكن في خضم هذه المسيرة، سقطت بعض الأسئلة المرتبطة بعلاقة المثقفين بالمجتمع. لقد طاولت أزمة الطوباويات والبدائل

(1) Georges Balandier, «Essai d'identification du quotidian,» *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. 74 (1983).

فكرة العمل النقدي، حيث أصبح كل قائم بالاتصال أو وسيط يعاني من النزعة الوضعية التسييرية. هذه النزعة النفعية الجديدة، التي تحفز البحث عن الأدوات الإبستمولوجية (المعرفية)، تسمح بتحييد التوتر عبر الحلول التقنية. إن المعارف المتعلقة بالاتصال لا تنفلت من هذا الاتجاه. إن آثار الصعود القوي لمقولات الخبراء الذي حملته الممارسة يزيد في نشاطات الاتصال، التي تكمن وظيفته الضمنية في إضفاء شرعية على الإستراتيجيات ونماذج تنظيم التسيير الإداري والمؤسساتي. ولا يعتبر البحث الإداري جديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، بكل تأكيد، لكن تعميمه يعتبر جديداً ويتفق مع إعادة النظر في الوضع القانوني لنمط الاتصال. إن البراغماتية التي تميز الدراسات العملياتية طبعت، أكثر فأكثر، الطرائق التي نتحدث بها عن الاتصال. وقد ترتب على هذا الأمر، أن هذا الحقل يعاني في مجمله، أكثر فأكثر، من صعوبات التخلص من الصورة الأداتية، واكتساب شرعية حقيقية كموضوع بحث مستقل بذاته واضح المعالم، ويتم التعامل معه على هذا الأساس، مع الالتزام بالهامش المطلوب الذي لا ينفصل عن كل مقاربة نقدية.

تبدد هذه الانزلاقات الإيديولوجية الفكرة التي مفادها أننا دخلنا عصر مجتمعات المراقبة، كما سماها الفيلسوف جيل دولوز (Gilles Deleuze)، بعد وليام س. بوروغس (William S. Burroughs). إنها المجتمعات التي تتضاعف فيها الآليات الاجتماعية - التقنية للمراقبة المرنة المستلهمة من نموذج التسيير الإداري للشركة الوصية؛ أي المراقبة ذات المدى القصير، وذات الدورة السريعة، والمتواصلة غير المحدودة.

إن المجتمع الموعود هو «مجتمع المعلومات». لكن خلال العقد الأخير من القرن العشرين اتسعت النقاشات الكثيفة في المؤسسات الدولية المختلفة، أمثال: منظمة اليونسكو، ومنظمة

التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الأوروبي. وظهر التباين واضحاً بين مشاريع النظام الإعلامي الجديد، وتزامن ذلك مع حرص المجتمع المدني المنظم على إسماع صوته ووعيه بأهمية المسألة التقنية بالنسبة لمصير الديمقراطية. لذا فإن دلالات العديد من المفاهيم، مثل الحق في الاتصال، والمشاركة، والمجتمع المدني، والخدمة العمومية، والمصلحة العامة، والتنوع الثقافي، أصبحت تشكل رهانات سياسية وفكرية.

إن عصر ما يُطلق عليه اسم «مجتمع المعلومات» هو أيضاً عصر إنتاج الحالات الذهنية؛ لذا يجب أن نفكر، بشكل مغاير، في مسألة الحريات والديمقراطية. ذلك أن الحرية السياسية لا يمكن أن تختصر في الحق في ممارسة الإرادة الشخصية؛ إنها تكمن أيضا في الحق في السيطرة على سيرورة تشكيل هذه الإرادة.

ثبت المصطلحات

Epistémologie	إبستيمولوجيا (علم المعرفة)
Communication	اتصال
Communication-monde	الاتصال ـ العالم
Unilatéralité de la communication	اتصال أحادي الطابع
Communication a sens unique	اتصال ذو اتجاه واحد
Communication non verbale	الاتصال غير اللفظي
Informatisation de la société	أتمتة المجتمع
Ethnographie des interactions symboliques	إثنوغرافيا التفاعلات الرمزية
Ethnographie de l'audience	إثنوغرافيا الجمهور
Ethnologie	إثنولوجيا (علم الجناسة)
Ethnométhodologie	الإثنومتودولوجيا
Ethologie	إثولوجيا (علم السلوك الحيواني التلقائي)
Consensus	إجماع
Unidimensionnel	أحادي البعد
Monopole du savoir	احتكار المعرفة
Monopoles publics	احتكارات عمومية
Dysfonction	اختلال وظيفي
Déséquilibres des flux	اختلالات التدفقات
Performatif	أدائي (إنجازي)
Gouvernementalité	إدارة الذهنيات (العقول)

Causalité	ارتباطات سببية
Transmission	إرسال
Archivage	أرشفة (توثيق)
Archéologie	أركيولوجيا (حفريات)
Temps sociaux	أزمنة اجتماعية
Intériorisation	استبطان
Questionnaire	استبيان/ استبانة
Usage social	استخدام اجتماعي
Stratégie diffusionniste	استراتيجية توزيعية
Autonomie	استقلالية
Mythe	أسطورة
Problématique	إشكالية
Cadre conceptual	إطار مفاهيمي
Thèse de la manipulation verticale	أطروحة التضليل الرأسي (العمودي)
Reproduction sociale	إعادة الإنتاج الاجتماعي
Recodage	إعادة التشفير
Interdépendance	اعتماد متبادل
Publicité	إعلان/ إشهار
Fascination	افتتان
Présupposés	افتراضات
Perspective	أفق
Territoires non-industrialisés	أقاليم غير صناعية
Economie-monde	اقتصاد - عالم
Economie informationnelle	اقتصاد معلوماتي
Economies de l'audiovisuel	اقتصاديات السمعي - البصري
Persuasion	إقناع
Linguistique	ألسنية
Empirisme	أمبريقية (تجريبيّة)
Production	إنتاج
Production rationalisée	إنتاج معقلن
Production du sens	إنتاج المعنى
Rentabilité économique	إنتاجية اقتصادية
Sélectivité	انتقائية

Intelligentsia	الإنتليجنسيا (النخبة المثقفة)
Haute intelligentsia	إنتليجنسيا متعالية
Anthropologie	أنثروبولوجيا (علم إناسة)
Anthropométrie	أنثروبولوجيا قياسية
Deviance	انحراف
Intégration	اندماج
Intégration mondiale	اندماج عالمي
Systèmes totémiques	أنساق طَوْطَمِية
Humanisme	إنسانية
Cohésion sociale	انسجام اجتماعي
Activités de loisir	أنشطة ترفيهية
Activités interagissantes	أنشطة متفاعلة
Systèmes de communication	أنظمة اتصال
Systèmes explicatifs	أنظمة تأويلية
Systèmes de signification	أنظمة دلالية
Systèmes de pensée	أنظمة فكرية
Systèmes de parenté	أنظمة قرابة
Lumières	الأنوار
Suggestibilité	إيحائية
Ecologie humaine	إيكولوجيا بشرية
Recherche adminstrative	بحث إداري
Recherche motivationnelle	بحث دافعي
Recherche fonctionnelle	بحث وظيفي
Programmes d'information	برامج إخبارية
Pragmatisme	براغماتية (ذرائعية)
Dépêche	برقية
Software	برمجيات تطبيقية
Programme	برنامج
Proxémique	بروكسيميك (تموضع مكاني)
Postmodernité	بعد حداثة
Structures universelles	بنى كونية
Structure	بنية
Superstructure	بنية فوقية
Structuralisme	بنيوية

Environnement	بيئة (محيط)
Interprétation	تأويل
Taylorisme	تايلورية
Libre-échange	تبادل حر
Echange inégal	تبادل غير متكافئ
Acculturation	تثاقف
Innovation	تجديد (ابتكار)
Innovations techniques	تجديدات تقنية
Fragmentation	تجزؤ
Modernisation	تحديث
Emancipation	تحرر
Massification	تحشيد
Conditionnement	تحكم ذهني
Arbitrage	تحكيم
Analyse du contexte	تحليل السياق
Analyse de conversation	تحليل المحادثة
Imagination sociologique	تَخَيُّل سوسيولوجي
Double flux de la communication	تدفق ثنائي للاتصال
Free flow of information	التدفق الحر للمعلومات
Flux immaterial	تدفق لامادي
Internationalisation	تدويل
Hiérarchie	تراتب
Héritage social	تراث اجتماعي
Divertissement	ترفيه
Bricolage	ترقِيع
Compromis	تسوية
Marketing	تسويق
Ressemblances structurelles	تشابهات (تقاطعات) بنيوية
Codification/ Encodage	تشفير
Formations sociales	تشكيلات اجتماعية
Perturbation	تشويش
Réification	تشيؤ
Typologie des attitudes	تصنيف المواقف
Conception	تصور

Conception relationnelle	تصور عَلائِقِي
Conception essentialiste	تصور ماهوي
Representations dominantes	تصورات مهيمنة
Manipulation	تضليل
Connotation	تضمين
Habitus	التَّطَبُّع (هابيتوس)
Complexité	تعقد
Denotation	تعيين
Changement social	تغيير اجتماعي
Interaction	تفاعل
Interactionnisme social	تفاعلية اجتماعية
Interactionnisme symbolique	تفاعلية رمزية
Négociation	تفاوض
Décodage	تفسير الشيفرة
Traditions orales	تقاليد شفهية
Division du travail	تقسيم العمل
Tradition éthnographique	تقليد إثنوغرافي
Tradition littéraire	تقليد أدبي
Techniques de communication	تقنيات اتصال
Techniques quantitatives	تقنيات كمية
Technique de recherché	تقنية بحث
Quantification d'un message	تكميم رسالة
Technétronique	تكنوإلكتروني
Technologies cognitives	تكنولوجيا معرفية
Technologies de l'intillegence	تكنولوجيات الذكاء
Enonciation performative	تلفظ أدائي
Réception	التلقي
Télématique	التليماتيك
Standardisation	تماثل
Analogie informationnelle	تماثل معلوماتي
Ethnocentrisme	تَمركُز إثني
Sociabilité	تنشئة اجتماعية
Créolisation	تهجين
Distribution	توزيع

توسط	Médiation
ثقافة التدفق	Culture de flot
ثقافة بروليتارية	Proletkult
ثقافة فظّة	Culture brutale
ثقافة متعالية	Culture supérieure
ثقافة المؤسسة	Culture d'entreprise
ثقافة متوسطة	Midcult
جماعات عرقية (إثنية)	Communautés éthniques
جماعة عضوية	Communauté organique
جمهور	Audience/ Masse/ Public
جمهور نخبوي	Public d'élites
جينولوجيا (أصول)	Généalogie
جيوبولتيك (جيو سياسي)	Géopolitique
حارس البوابة	Gatekeeper
الحاسوب	Ordinateur
حتمية بيولوجية	Déterminismebiologique
حتمية تقنية	Déterminisme technique
حتمية تكنولوجية	Déterminisme technologique
حداثة	Modernité
حداثة بديلة	Modernité alternative
حداثة متعِيَّة	Modernité hédoniste
حدث اجتماعي	Fait social
حراك	Mobilité
حركة بنيوية	Mouvement structuraliste
حركة عالمية وضعانية	Internationale situationniste
حركة نسوية	Féminisme
حرية التعبير المواطنة	Liberté d'expression citoyenne
حشد	Foule
حضارة تقنية	Civilisation technicienne/ Civilisation technique
حقل/ فضاء	Champ
حوامل تكنولوجية	Hardware
حيز عقلاني	Logosphère
خدمة عمومية	Service public
خصخصة (خوصصة)	Privatisation

Discours	خطاب
Discourse médiatique	خطاب إعلامي
Déséquilibre de flux de communication	خلل في التدفق الاتصالي
Métissage	خليط الأجناس
Darwinisme social	داروينية اجتماعية
Signifiant	دال
Diplomatie des réseaux	دبلوماسية الشبكات
Soap Opera	دراما تليفزيونية
Propagande	دعاية
Signification	دلالة
Signification symbolique	دَلاَلة رمزية
Démocratisation	دمقرطة
Etat-providence	دولة الرفاه
Subjectivité	ذاتية
Intelligence artificielle	ذكاء اصطناعي
Capital culturel	رأسمال ثقافي
Opinion publique	رأي عام
Feedback	رجع الصدى (تغذية مرتدة)
Message	رسالة
Numérisation du signe	رقمنة العلامة
Enjeux stratégiques	رهانات استراتيجية
Enjeux politiques	رهانات سياسية
Robotique	روبوتيك
Saint-simonisme	سان سيمونية
Causalité mécanique	سببية ميكانيكية
Marchandise culturelle	سلعة ثقافية
Syntagme	سنتاغم (تراكيب تعبيرية)
Sociologie de la communication	سوسيولوجيا الاتصال
Sociologie spéculative	سوسيولوجيا تأملية (تنظيرية)
Sociologie interpretative	سوسيولوجيا تأويلية
Sociologie pratique	سوسيولوجيا عملية
Sociologie de l'action	سوسيولوجيا الفعل
Sociologie des médias	سوسيولوجيا وسائل الإعلام
Marché globalisé	سوق متعولمة

سيادة	Souveraineté
سياسات ثقافية	Politiques culturelles
سياق اجتماعي	Contexte social
سياق أفقي	Contexte horizontal
سياق عمودي (رأسي)	Contexte vertical
سيبرنيطيقا (التحكم الآلي)	Cybernétique
سِياق لفظي	Contexte verbal
سيبورغ (يمكن الرجوع إلى معناه في متن الكتاب)	Cyborg
سيرورات اتصال	Processus de communication
سيرورة	Processus
سيرورة تَمَثُّل	Processus d'appropritaion
سيرورة التوسط	Processus de médiation
سيرورة العقلنة	Processus de rationalisation
سيرورة علائقية وتفاعلية	Processus relationnel et interactionnel
سيرورة العولمة	Processus de mondialisation
سيكولوجيا الحشود	Psychologie des foules
سيميائية (سميولوجيا)	Sémiologie
سيميائية اللغة	Sémiologie de la langue
شبكات التفاعل	Réseaux d'interaction
شبكات مُفَكِّرة	Réseaux pensants
شرعية	Légitimité
شعبوية	Populisme
صناعات المخيال	Industries de l'imaginaire
صناعة الاتصال	Industrie de la communication
صناعة إعلانية	Industrie publicitaire
صناعة المعرفة	Knowledge Industry
صناعة المعلومات	Industrie de l'information
صناعة الوعي	Industrie de la conscience
ضبط (تحكم) اجتماعي	Contrôle social
ضبط اجتماعي	Régulation sociale
طرق سيارة للمعلومات	Inforoutes
طقوس	Rites
طوباوية اتصال	Utopie de communication

Phénoménologie	ظاهراتية (فينومينولوجيا)
Appareils idéologiques	عدة إيديولوجية
Appareillage philosophique	عدة فلسفية
Dispositif conceptuel	عدة مفاهيمية
Raison instrumentale	عقل استخدامي (أداتي)
Rationalité communicationnelle	عقلانية اتصالية
Rationalité technique	عقلانية تقنية
Rationalisme intellectualiste	عقلانية ثقافوية
Rationalité cybernétique	عقلانية سيبرنيطيقية
Rationalisation	عقلنة
Signe	علامة
Sociologie positiviste	علم اجتماع وضعي
Embryologie	علم الأجنة
Neurologie	علم الأعصاب
Médiologie	علم إعلام
Psychologie méditative	علم نفس تأملي
Sciences de communication	علوم اتصال
Sciences de la cognition	علوم الإدراك
Violence symbolique	عنف رمزي
Globalisation	عولمة
Echantillon	عينة
Acteur	فاعل
Individualisation	فردانية
Hypothèse	فرضية
Hypothèse cognitiviste	فرضية إدراكية
Espace	فضاء (مكان)
Agora informationnelle	فضاء معلوماتي تبادلي
Agir communicationnel	فعل اتصالي
Action sociale	فعل اجتماعي
Acte culturel	فعل ثقافي
Acte verbal	فعل لفظي
Décodification	فك التشفير
Pensée structuraliste	فكر بنيوي
Philosophie pragmatique	فلسفة براغماتية/ ذرائعية

Art affirmatif	فن تأييدي
Fordisme	فوردية
Désordre social	فوضى اجتماعية
Matrice conceptuelle	قالب مفاهيمي
Lecture négociée	قراءة متفاوض عليها
Intentionnalité	قَصْدِيَّة
Polarisation	قطبية
Rupture épistémologique	قطيعة معرفية (إبستيمولوجية)
Satellite	قمر اصطناعي
Violence cacheé	قمع مَخْفِي
Canal	قناة
Sociométrie	قياس العلاقات الاجتماعية
Mesures quantitatives	قياسات كمية
Valeur communicative	قيمة اتصالية
Valeur heuristique	قيمة كشفية
Câble	كابل (كيبل)
Livre-culte	كتاب شَعَائِرِيّ
Bloc historique	كتلة تاريخية
Cryptographie	كريبتوغرافيا (آلية فك الشيفرات)
Compétence communicationnelle	كفاءة اتصالية
Globalité	كلية/ كونية
Kinésique	كينزيك (إيمائية)
Cosmopolitisme marchand	كوسموبوليتانية تجارية
Non-communication	اللا اتصال
Linguistique communicationnelle	لسانيات اتصالية
Linguistique saussurienne	لسانيات سوسيرية
Langue iconique	لغة أيقونية
Langue gestuelle	لغة إيمائية
Locuteur	متحدث
Variables	متغيرات
Récepteur	متلقٍ
Stimuli	مثير
Stimulus-réponse	مثير واستجابة
Société du spectacle	مجتمع استعراضي (مشهدي)

Société horizontale	مجتمع أفقي
Société assurantielle	مجتمع تأميني
Société globale	مجتمع شامل (متعولم)
Société de l'information	مجتمع معلومات
Société des médias	مجتمع وسائل الإعلام
Société d'abondance	مجتمع وفرة
Totalité organique	مجموع عضوي
Groupes ethniques	مجموعات عرقية (إثنية)
Conservatisme	مُحَافظة (توجه محافظ)
Determinations sociales	محددات اجتماعية
Laboratoire social	مختبر اجتماعي
Output	مخرجات
Stock de connaissance	مخزون معارف
Input	مدخلات
Signifié	مدلول
Référence cybernétique	مرجعية سيبرنيطيقية
Référence informationnelle	مرجعية معلوماتية
Épistémès	مرجعيَّات معرفية
Emetteur	مرسل
Plasticité numérique	مرونة رقمية
Usager	مستخدم
Axiome	مسلمة (بديهية)
Problématisation	مَشْكَلة (من إشكالية)
Médiatisation	مَشْهَدة
Nomenclatures	مصطلحات تخصصية
Informatique	معلوماتية
Conceptualisation	مَفْهَمَة
Concept	مفهوم
Approche médiologique	مقاربة ميديولوجية
Approche systémique	مقاربة نسقية
Méthodes plurielles	مناهج متعددة
Système	نسق
Systémisme	نسقية
Diffusion des innovations	نشر التجديدات

Vulgate	نص تأسيسي
Système organique	نظام عضوي
Theory of Uses and Gratifications	نظرية الاستخدام والإشباع
Théorie du two-step flow	نظرية التدفق على مرحلتين
Théorie managériale	نظرية تسييرية
Théorie diffusionniste	نظرية توزيعية (انتشارية)
Théorie béhavioriste	نظرية سلوكية
Théorie d'agenda setting	نظرية وضع الأجندة
Standardisation universelle	نمطية (معيارية) كونية
Paradigme	نموذج (باراديغم)
Modèle linéaire de communication	نموذج خطي للاتصال
Modèle circulaire de communication	نموذج دائري للاتصال
Modèle global de modernité	نموذج شامل للحداثة
Modèle linguistique	نموذج لساني
Modèle entrepreneurial de communication	نموذج مقاولاتي للاتصال
Modèle systémique	نموذج نسقي
Genre	نوع (جنس)
Géométrie du hasard	هندسة الصدف (الاحتمالات)
Unité d'analyse	وحدة تحليل
Unité fonctionnelle	وحدة وظيفية
Multimédia	وسائط متعددة
Médias	وسائل الإعلام
Positivisme gestionnaire	وضعية تسييرية
Fonctions latentes	وظائف ضمنية
Fonctions manifestes	وظائف ظاهرة
Fonction phatique	وظيفة متابعة
Fonction référentielle	وظيفة مرجعية
Fonction métalinguistique	وظيفة ميتالغوية (ما وراء اللغة)
Conscience pratique	وعي عملي